تهذيب واختصار شروح السنوسية

أم البراهين

اختصار

د : عمر عبد الله كامل

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين .

وبعد:

فقد كثر الخلط في زماننا هذا بين سائر العلوم الشرعية المختصة بهذا الدين، من عقيدة وأصول فقه وتصوف وحديث إلى آخر العلوم الإسلامية.

ومن هنا فقد جاء اهتمامي بكتاب العلامة الإمام السنوسي المسمى بأم البراهين، وشرحه للعلامة أحمد بن عيسى الأنصاري، فرأيت أن أدمج المتن في الشرح وأضيف إليه كثيراً من التقريرات التي علقها الشارح لفائدتها، وربما أزيد عليهما قليلاً من عبارات غيرهما من العلماء وتحليته بنقول عزيزة ومفيدة من عدة شروح وحواش وُضِعَتْ على متن أم البراهين، وأشرت إلى صاحب هذه التعليقات بحسب الأخذ منه ووضعت لكل واحد رمزاً كما يلي:

أولاً : حاشية البيجوري على أم البراهين، للعلامة إبراهيم البيجوري، وقد رمزت له بالحرف (ج)، وهذه الحاشية من أكثر الحواشي إفادة .

ثانياً : شرح أم البراهين، للعلامة الأستاذ سيدي المكي البطاوري، وقد رمزت له بالحرف (ط).

ثالثاً : طالع البشرى على العقيدة السنوسية الصغرى، للعلامة المحقق شيخ شيوخ عصره ومفتي المالكية بمصره، وأحد فطاحل المدرسين بالمعهد الزيتوني الشيخ إبراهيم بن أحمد المارغني. وقد رمزت له بالحرف (غ).

رابعاً : شرح جوهرة التوحيد، للعلامة الشيخ أحمد الصاوي، ورمزت له بالحرف (ص).

خامساً: تعليقات الأستاذ سعيد فودة أدام الله توفيقه ، ورمزت له بالحرف (س) .

ثم اعلم إننا قد نبهنا إلى ما وقع فيه بعض علماء أهل السنة من مخالفات للجمهور في بعض المسائل المشهورة عنهم، وإن كانت هذه المسائل من المسائل الدقيقة التي لا يترتب على الخلاف فيها كبير ضرر، وأشرنا إلى من ردّ عليهم ونبّه إلى غلطهم فيها. ومرادنا من ذلك ألا ينخدع القارئ بأهل البدعة الذين صاروا في هذا الزمان يبالغون في الرد على السادة الأشاعرة

والماتريدية أهل السنة، والتشنيع عليهم، ليعلموا أن التنبيه إلى الأغلاط التي يقع فيها العلماء، ميزة لأهل السنة الأشاعرة، لم يشاركهم فيه فرقة . ونحن مع تنبيهنا إلى أغلاطهم هذه فإننا نرفع من مترلتهم المحفوظة دائماً التي لا يخفضها أن يغلطوا في مسألة أو مسألتين، لأننا نستحضر دائماً مبلغ الجهد العظيم والكبير الذي قاموا به في سبيل الدفاع عن عقائد الإسلام .

والله أسأل أن ينفع بهذا المختصر الكاتب والقارئ والسامع ، ويجعل هذا العمل خالصاً لوجهه تعالى إنه ولي ذلك والقادر عليه .

د : عمر عبد الله كامل

ترجمة وجيزة

للإمام أبي عبد الله السنوسي

إن الكتاب الذي بين أيدينا، في الأصل هو عبارة عن تهذيب للشرح الذي وضعه العلامة أحمد بن عيسى الأنصاري، على متن أم البراهين، وهذا المتن هو أحد الكتب المعتبرة عند أهل السنة، وصاحبه هو أحد علماء السنة والجماعة، وهو الإمام أبو عبد الله السنوسي رحمة الله تعالى. وفيما يلي نبين نبذة عن ترجمة هذا الإمام العلامة.

اسمه ونسبه: هو الإمام محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي، ويلقب السنوسي اشتهر، نسبة لقبيلة بالمغرب، ويلقب أيضاً بالحسني نسبة للحسن بن علي بن أبي طالب من جهة أم أبيه. وهو تلمساني أيضاً نسبة إلى بلدة تلمسان. وهو عالم تلمسان وصالحها وزاهدها وكبير علمائها الشيخ العلامة المتفنن الصالح الزاهد العابد الأستاذ المحقق الخاشع أبو يعقوب يوسف.

وكان **مولده** بعد الثلاثين وثمانمائة.

مشايخه ودراسته: نشأ الإمام السنوسي خيراً مباركاً فاضلاً صالحاً، أخذ عن جماعة منهم، والده المذكور، والشيخ العلامة نصر الزواوي، والعلامة محمد بن توزت، والسيد الشريف أبو الحجاج يوسف بن أبي العباس بن محمد الشريف الحسيني، وقد أخذ عنه القراءات، وعن العالم المعدل أبي عبد الله الحباب علم الاصطرلاب، وعن الإمام محمد بن العباس الأصول والمنطق، وعن الفقيه الجلاب الفقه وعن الولي الكبير الصالح الحسن أبركان الراشدي حضر عنده كثيراً وانتفع به وببركته، وكان يحبه ويؤثره ويدعو له، فحقق الله فيه فراسته ودعوته. وعن الفقيه الحافظ أبي الحسن التالوتي أخيه لأمه الرسالة، وعن الإمام الورع الصالح أبي القاسم الكنابشي إرشاد أبي المعالي والتوحيد عن الإمام الحجة الورع الصالح أبي زيد الثعالبي الصحيحين وغيرهما من كتب الحديث، وأجازه ما يجوز له. وعنه وعن الإمام العلامة الولي الزاهد الناصح إبراهيم التازي ألبسه الخرقة وحدثه بها عن شيوخه، وروى عنه أشياء كثيرة من المسلسلات وغيرهما، وعن العالم الأجل الصالح أبي الحسن القلصادي الأندلسي الفرائض والحساب. وأجازه جميع ما يرويه. وغيرهم.

وكان آية في علمه وهديه وصلاحه وسيرته وزهده وورعه وتوقيه.

مكانته العلمية وسيرته: له في العلوم الظاهرة أوفر نصيب، جمع من فروعها وأصولها السهم والتعصيب، لا يتحدث في فن إلا ظن سمعه أنه لا يحسن غيره سيما التوحيد والمعقول .

كان لا يقرأ علم الظاهر إلا خرج منه لعلوم الآخرة سيما التفسير والحديث لكثرة مراقبته لله تعالى .

قال الملالي تلميذه : سمعته يقول: "ينبغي للإنسان أن يمشي برفق وينظر أمامه لئلا يقتل دابة في الأرض" . وإذا رأى من يضرب دابة ضرباً عنيفاً تغير وقال لضاربها: " ارفق يا مبارك ". وينهي المؤدبين عن ضرب الصبيان.

قال الملالي: وسمعته يقول: "لله تعالى مائة رحمة لا مطمع فيها إلا لمن اتسم برحمة جميع الخلق وأشفق عليهم" .

وفاته : ولما أحس بمرض موته انقطع عن المسجد ولازم فراشه، حتى مات، ومرض عشرة أيام ولما احتضر لقنه ابن أخيه مرة بعد مرة، فالتفت إليه وقال له: "وهل ثم غيرها" .

وقالت له بنته: "تمشي وتتركني**!**" . فقال لها: "الجنة مجمعنا عن قرب إن شاء الله تعالى" . وكان يقول عند موته: "نسأله سبحانه أن يجعلنا وأحبتنا عند الموت ناطقين بالشهادة عالمين بها". وتوفي يوم الأحد ثامن عشر جمادي الأخيرة عام خمس وتسعين وثمانمائة. وشم الناس المسك بنفس موته رحمه الله.

كتبه ومؤلفاته: وأما تآليفه، فقال الملالي:

منها شرحه الكبير على الحوفية المسمى المقرب المستوفى، كبير الجرم كثير العلم، ألفه وهو ابن تسعة عشر عاماً، ولما وقف عليه شيخه الحسن أبركان، تعجب منه وأمره بإخفائه حتى يكمل سنه أربعين سنة، لئلا يصاب بالعين، ويقول له: لا نظير له فيما أعلم، ودعا لمؤلفه. وعقيدته الكبرى سماها عقيدة أهل التوحيد في كراريس من القالب الرباعي أول ما صنفه في الفن، ثم شرحها، ثم الوسطى وشرحها في ثلاثة عشر كراساً. قلت: وهذه العقيدة عليها شرح جيد للشيخ عليش، وعلى شرح السنوسي لها حاشية جليلة القدر للشيخ يس.

ثم الصغرى[1] وشرحها في ست كراريس وهي من أجل العقائد، لا تعادلها عقيدة، كما

---

(١) وهذه الصغرى هي المسماة بأم البراهين، وهي التي تقدم تهذيباً لأحد شروحها الكثيرة وعلى شرح الإمام السنوسي لأم البراهين حاشية مفيدة جداً للعلامة الدسوقي فيها فوائد قيمة في علم التوحيد، وهي مطبوعة.

أشار إليه هو في شرحه عليها، قال الشيخ: "لا نظير لها فيما علمت تكفي من اقتصر عليها عن سائر العقائد". أقول: الحق ما قاله، فإن كل من قرأ هذا المتن انتفع بما فيه، واهتدى إلى الحـ ـق الصريح، في أقل زمان.

وشرح إيساغوجي في المنطق تأليف البرهان البقاعي، كثير العلم، ومختصره العجيب فيـ ـه زائد على الخونجي، وشرحه حسن جداً. ومن المعلوم أن متن الخونجي من أدق كتـ ـب علـ ـم المنطق. وعلى شرح متن السنوسي حاشية جليلة للبيجوري.

وشرحه العجيب على البخاري، وصل فيه إلى باب من استبرأ لدينه. وشرح مـ ـشكلات البخاري في كراسين، ومختصر الزركشي على البخاري.

وشرح جمل الخونجي في المنطق، وشرح مختصر ابن عرفة وفيه حل لصعوبته .

ومنها تفسير القرآن إلى قوله: وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ، في ثلاثة كراريس، ولم يمكـ ـن لـ ـه التفرغ له. وتفسير سورة (ص) وما بعدها.

تلاميذه : أخذ عنه أعلام، كابن صعد، وأبي القاس الزواوي وابـ ـن أبي مـ ـدين والـ ـشيخ يحيى بن محمد، وابن الحاج البيدري، وابن العباس الصغير، وولي الله محمد القلعي ريحانة زمانه، وإبراهيم الجديجي، وابن ملوكة وغيرهم من الفضلاء.

نفعنا الله تعالى به وبعلومه آمين .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

اعلم أن الحكم العقلي ينحصر في ثلاثة أقسام: الواجب والاستحالة والجواز.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله سيدنا محمد أفضل الخلق أجمعين. وبعد:

اعلم أن هذا العلم يسمى بعلم العقائد وعلم أصول الدين، وعلم التوحيد وعلم الكلام . وهو علم يبحث فيه عن العقائد الدينية المكتسبة من الأدلة اليقينية، والمراد بالعقائد الدينية أي العقائد المنسوبة إلى دين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، نحو "العالم حادث" و "خالقه الله" و "الله واحد" .

وموضوع هذا العلم هو المعلوم من حيث يفضي إلى العلم بالأدلة القطعية على العقائد الدينية. وفائدته أن تصير العقائد الدينية. وفائدته أن تصير العقائد الدينية متيقنة لا تزلزلها شبه المبطلين، فينجو في الآخرة بفضل الله تعالى من العذاب المترتب على الكفر وسوء الاعتقاد، وينجو في الحياة الدنيا من تشوهات الفكر والـ سلوك الناتجة عن عدم إدراك حقيقة العالم، فالارتقاء الناتج من هذا العلم نتائجه دنيوية وأخروية.

واعلم أن المطلوب في العقائد من الناس هو العلم بها ، والعلم هو معرفة الـ شيء بدليلـ ـه، فـ ـلا يكفـ ـي الاعتقاد الجازم المطابق للحق بلا دليل، لأن صاحبه لا يخلص من الإثم .

الحكم

هو في اللغة المنع، ومنه سمي الحاكم حاكماً لأنه يمنع الظالم من المظلوم وفي الاصطلاح هو إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه. مثال الإثبات كإثبات الوجود والقدم لله تعالى، ومقال النفي كنفي الحدوث عن الله تعالى.

فالحكم من حيث هو إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه.

وينقسم إلى ثلاثة أقسام: شرعي وعادي وعقلي.

فالشرعي محله كتب الفقه وأصوله، والعادي يعرف بالتجربة والتكرار كوجود الاحتـ ـراق عنـ ـد النـ ـار، فالخالق للإحراق هو الله تعالى فلا تأثير للنار وكذلك جميع الأسباب العادية، وإنما أجرى الله العادة أن يخلـ ـق الفعل عندها لا بها. ويصح أن توجد النار ولا يخلق

الله تعالى الإحراق وكذلك جميع الأسباب العادية لا تأثير لها .

– ثبت بالأدلة الشرعية وجوب الاشتغال بهذا العلم، وليس هذا هو مرادهم بما نقل عنهم رحمة الله تعالى عليهم. أو أن يكون النـ ـهي وارداً على من ابتدع وضل عن طريق أهل السنة والعقائد الصحيحة، فهو نهي صحيح، إما أن يقال أن النهي موجه مطلقاً على كل من اشتغل به سواء كان من أهل الحق أو من أهل الباطل فهذا الكلام باطل قطعاً، ولا يلتفت إليه . (س)

الدين لغة ما يتدين به حقاً كان أو باطلاً، واصطلاحاً هو وضع إلهي سائق لذوي العقول السليمة باختيارهم المحمود إلى ما هو الخير لهم بالذات (ص).

والعلم يطلق على الملكة الراسخة في النفس إلى إدراك الشيء على حقيقته، وعلى الإدراك، وعلى القواعد والضوابط التي احتوى عليها الفن (ص).

فالواجب: ما لا يتصور في العقل عدمه.
والمستحيل: ما لا يتصور في العقل وجوده.
والجائز: ما يصلح في العقل وجوده وعدمه.

أما الحكم العقلي فيفهم من مجرد العقل من غير تكرار ولا وضع واضع. والعقل سر روحاني تدرك به النفس العلوم الضرورية والنظرية،

فالواجب هو ما لا يتصور في العقل عدمه، مثل الذات الإلهية وصفات المعاني والمعنوية والنفسية وال سلبية فكلها ثابتة لله تعالى، والحادث كالتحيز للجرم، بأن تأخذ ذاته قدراً من الفراغ أو الخلاء، وكذلك من الواج ب المحدث قبول الجرم للأعراض، فإن هذا مقيد بوجود الجرم إن انعدام الجرم انعدم، وأما الواجب الق ديم ف لا يرتبط بغيره، لذلك فهو لا يتغير.

ثم إن الواجب له مرتبتان من حيث وضوحه في العقل؛ الأولى الضروري وهو الذي لا يحتاج إلى جهد وتعب لإدراكه كثبوت التحيز للجرم وكون الواحد نصف الاثنين . الثانية النظ ري كثب وت الواجب ات لله، كالواحد أنه نصف سدس الأثنى عشر.

والمستحيل ما لا يتصور في العقل وجوده، فلا يصح في العقل ثبوته.

ولذا فإن الصفات النفسية والمعنوية والسلبية كلها ثابتة لله تعالى وإن كانت في نفسها عدمية، وهي واجب ة لله تعالى.

وللمستحيل مرتبتان الأولى الضروري مثل عزل الجرم عن الحركة والسكون معاً، والثانية النظري ك شريك الله وسائر المستحيلات على الله تعالى.

والجائز ما لا يصح في العقل وجوده وعدمه. مثل ذات الحوادث وصفاتها الحادثة م ن المع اني والمعنوي ة والنفسية والسلبية، فإنها كلها يصح ثبوتها ويصح نفيها، فيكون الحد شاملاً لها كلها.

وله مرتبتان :

الأولى : الضروري كاتصاف الجرم بالحركة أو السكون فقط.

الثانية : النظري ومثاله تعذيب المطيع الذي لم يعص الله تعالى قط وإثابة العاصي فإنه جائز في حق ه لكن ه نظري، وهذا باعتبار العقل وأما الشرع فأخبر أن الطائع له الثواب والعاصي له العقاب.

- الحكم العادي وهو إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه بواسطة التكرار وينحصر في أربعة أقسام :

الأول : ربط وجود بوجود كربط الشبع بوجود الأكل. والثاني : ربط عدم بعدم كربط عدم الشبع بعدم الأكل. والثالث: ربط وجود بعدم كربط وجود البرد بعدم الستر. والرابع: ربط عدم بوجود كربط عدم الإحراق بوجود الماء (ج) .

- النظري هو الذي لا يدركه العقل إلا بعد التأمل والنظر، مثاله تعذيب المطيع الذي لم يعص الله تعالى في عمره أصلاً، ف إن تعذيب ه جائز يقبل العقل وجوده ، ومولانا سبحانه هو المالك لجميع الخلق يعذب من يشاء فإذا تأمل العقل في ذلك علم أن تعذيب المطيع جائز يصح وجوده ويصح عدمه (ط).

ويجب على كل مكلف شرعا أن يعرف ما يجب في حق مولانا جل وعز، وما يـ ستحيل وما يجوز. وكذا يجب عليه أن يعرف مثل ذلك في حق الرسل، عليهم الصلاة والسلام.

الواجب على كل مكلف شرعاً

المكلف هو البالغ العاقل الذي بلغته الدعوة.

وقد طلب الشرع من كل مكلف طلباً جازما أن يعرف الله تعالى بمعرفة صفاته ، بـ أن يعـ رف بعـ ض الأحكام التي تتعلق بها كما سترى.

والشرع لغة الطريق. واصطلاحاً ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم مـ ن عنـ د الله مـ ن الأصـ ول والفروع، أي العقائد والفقه.

ودليل وجوب هذا من الكتاب قوله تعالى (فَاعْلَمْ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)(سورة محمـ د:١٩)، وحقيقة المعرفـ ـة هـ ي الجزم المطابق للحق عن دليل، والشهادة تنبني على العلم، لا على الظن وغيره، فالشك والظن والوهم لا تكفي في العقائد .

وهاهنا مسألة مشهورة تسمى بمسألة المقلد، ما حكمه شرعاً؟! والمقلد هو من اعتقد الواجبات والجائزات ونفي المستحيلات في حق الله تعالى بلا دليل، أي إنه جزم جزماً مطابقاً للحق بلا دليل، قال الجمهـ ور هـ و مؤمن ولكنه عاص إن كان فيه أهلية للنظر ولم ينظر .

– من مات قبل البلوغ فهو ناج ولو كان من أولاد الكفار، ولا يعاقب على كفره ولا غيره (ص) .

المعرفة هي الجزم المطابق عن دليل، فالجزم هو القطع وعدم التردد، فمن كان إيمانه على ظن أو شك أو وهم فهو باطل، والمطابق معناه الموافق .

– الواجب على العام والخاص الدليل الجملي وهو المعجوز عن تقريره وحل شبهه معاً أو أحدهما ، وأما التفصيلي فهو المقـ ـدور علـ ى تقريره وحل شبهه، فصاحب الجملي هو الذي يصور العقائد في ذهنه، وإن لم يحفظ اللفظ بحيث لو سئل عن المعنى لا يشك فيه، ودليله على كل واحد وجود العالم من غير تفصيل في كيفية الاستدلال، أو مع التفصيل لكن يعجز عن رد الشبه، فإن قدر على التفصيل ورد الشبه كان من أهل التفصيلي (ص).

فمما يجب لمولانا جل وعز عشرون صفة، وهي :

الوجود، والقدم، والبقاء، ومخالفته تعالى للحوادث، وقيامة تعالى بنفسه: أي لا يفتقر إلى محل ولا مخصص، والوحدانية: أي ثاني له في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله.

فهذه ست صفات، الأولى نفسية وهي الوجود، والخمسة بعدها سلبية .

وأما ما يلزم المكلف معرفته ، فإننا نذكره هنا على وجه الإجمال ثم نشرع في تفصيله، فهو ما يثبت في حق الله عز وجل، وهو قسمان عام ومفصل، فالعام: أن يعرف ويعتقد أن كل كمال فهو واجب لله تعالى. والتفصيل أن يعرف ويعتقد بالصفات العشرين الواجبة. ويلزمه أن يعرف ما يستحيل في حق الله تعالى عموماً وتفصيلاً، فالعموم أن يعتقد أن كل نقص فهو مستحيل في حق الله تعالى، والتفصيل الاعتقاد بأضداد الصفات العشرين الواجبة . ويلزمه أن يعرف ويعتقد بما يجوز في حق الله عموماً وتفصيلاً، فالعموم أن يعتقد أن فعل كل ممكن أو تركه فهو جائز في حق الله، والتفصيل بأن يعتقد العقائد السمعية كأمور الآخرة فإنها جائزة عقلاً وواجبة شرعاً. ويلزمه شرعاً أن يعرف مثل الأقسام المتقدمة والتي هي الوجوب والاستحالة والجواز في حق الرسل ومثلهم الأنبياء، لأن كل رسول نبي، ويجب لهم الصدق والأمانة والفطانة، ويجب للرسل إثبات التبليغ، ويستحيل في حقهم الكذب والخيانة والكتمان والغفلة والبله، ويجوز في حقهم الأعراض البشرية التي لا تؤدي إلى النقص في مراتبهم العلية.

بعض ما يجب لله جل وعز

وقلنا بعض ما يجب لأن كمالاته تعالى لا نهاية لها، ولم يكلفنا الله بمعرفة جميعها تفصيلاً لأنه من تكليف ما لا يطاق، قال تعالى: (لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إِلَّا وُسْعَهَا) (البقرة:٢٨٦)، فترك التكليف بذلك فضلاً منه تعالى. ويجب له عشرون صفة، والصفة تطلق على المعنى الوجودي القائم بالموصوف، وعلى ما ليس بذات وهذا هو المراد هنا، وتقسم الصفات إلى أربعة أقسام ، نفسية وسلبية ومعاني ومعنوية، نبينها فيما يلي بالترتيب، وفي هذه الأقسام تنازع نبينه في موضعه.

– اختلف في المعرفة فقيل هي الجزم المطابق للحق عن دليل ، وقيل ولو بلا دليل (ص).

– كلمة ما هنا تفيد العموم كما هو معلوم، لأنها بمعنى الذي، فيجب على المكلف أن يعرف جميع الواجبات والمستحيلات والجائزات، لكن جهة المعرفة تكون تفصيلية فيما علم تفصيلاً وإجماليه فيما لم يعلم تفصيلاً (س).

– قسمة الصفات على نفي الحال كما يلي: الصفات إما عين الذات وهي النفسية، أو غير الذات وهي السلبية لكون مدلولها عدماً، والفعلية لحدوثها، أو لا عين الذات ولا غيرها وهي وجودية وتسمى المعاني، أو لا عين الذات ولا غيرها وهي اعتبارية وتسمى معنوية. أو صفات جامعة وهي العزة والجلال والجمال والغني ونحو ذلك (ص). وهو كلام عظيم وكثير الفوائد (س).

القسم الأول

الصفات النفسية

وسميت نفسية لأن الوصف بها دل على نفس الذات دون معنى زائد عليها.

وهي صفة واحدة هي الوجود ، والوجود هو حال واجبة للذات ما دامت الذات غير معللة بعلة. وعلى ذلك فالوجود صفة نفسية مغايرة مفهوماً للصفات المعاني والسلبية. فالمعاني صفات وجودية، والسلبية عدمية، والنفسية حال فهي صفة ثبوتية لا توصف بالوجود ولا بالعدم. ثم هي حال للذات لا للصفات، مع جواز أن تقول مثلاً قدرة الله موجودة، وكذلك إرادته وعلمه إلى آخر المعاني، وصفة الوجود أيضاً واجبة للذات ما دامت الذات وهي –أي الصفة– غير معللة بعلة، وذلك خلاف الأحوال المعنوية نحو كونه مريداً وكونه قادراً، فإن هذه معللة بالمعاني، ومعنى التعليل هنا هو التلازم في إفادة العلة معلولها الثبوت.

والدليل على وجود الله من الكتاب قوله تعالى : (خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ) (الزمر:٦٢).

ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم : "إن الله صانع كل صانع وصنعته". وقد أجمعت الأمة على أن الله تعالى موجود. وأما برهان العقل فسيأتي.

القسم الثاني

الصفات السلبية

وسميت سلبية لأنه ينتفي بها أمر لا يليق بالله تعالى .

وهي القدم والبقاء ومخالفته تعالى للحوادث وقيامه بنفسه والوحدانية أولاً: القدم .

– اختلف في الوجود، هل هو عين الموجود أو غيره، والذي عليه الإمام الأشعري رضي الله عنه هو الأول، بناءاً على نفي الأحوال وهو المعتمد لأنه لا واسطة بين الوجود والعدم عند الإمام الأشعري (ص).

– والقائل بأن الوجود أمر اعتباري هو الإمام الرازي وغيره، وعد الوجود صفة على قول الأشعري إنما هو على المعنى الأعم للصفة، لما أنه يقال "الله موجود" ، فتنسب الوجود إلى الله تعالى(س).

– قال العلامة البيجوري : واعلم أنه كما قال بعضهم لا يجب على المكلف اعتقاد شيء من ذلك بل يكفي أن يعتقد أن الله موجود وإن لم يعتقد أن الوجود عين الموجود أو غير الموجود، لأن هذا مما اختلف فيه المتكلمون اختلافاً طويلاً. فاحفظه (ج).

– وجود الله ليس كوجود الحوادث، لأن وجود الله ذاتي له أي ليس بتأثير مؤثر وفعل فاعل، ووجود الحوادث بتأثير الله وفعله لأنه تعالى كان وحده ولا شيء غيره كما ورد في الحديث الشريف كما رواه البخاري ومسلم وغيرهما، (غ) بتصرف يسير.

– السلبية تسمى مهمات الأمهات، لأنه يلزم من نفي ضدها تنزيهه تعالى عن جميع النقائص (ص).

– الصحيح أنه يجوز إطلاق القديم عليه تعالى لثبوت ذلك بالإجماع ووروده في بعض الروايات بدل الأول(ج) وقد ورد في بعض الأخبار الحسنة أو الصحيحة قوله صلى الله عليه وسلم : "أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم.."

وحقيقة القدم عبارة عن انتفاء العدم السابق للوجود، بمعنى أن وجود الله تعالى لم يسبقه العدم.

والقدم مطلقاً ثلاثة أقسام، قدم ذات وقدم زمان وقدم إضافي. فالقدم الذاتي قدم الله تعالى أي قدم ذاته وصفاته، والزماني كقدم أمس على اليوم، والإضافي كقدم الأبوة على البنوة. فالزماني والإضافي مستحيلان على الله تعالى. فلو قلت إن الله قديم بالزمان، للزمك طروء الحوادث عليه،وقدم الزمان قطعاً، وجواز التسلسل في القدم، وكل هذا باطل.

والدليل على أن الله تعالى متصف بالقدم من الكتاب قوله تعالى: (هُوَ الْأَوَّلُ) (الحديد:٣)، ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم : "اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء". وقد أجمعت الأمة على أن الله تعالى منصف بالقدم ، فلم يسبق ذاته ولا صفاته عدم. وأما برهان العقل فسيأتي.

الثانية : البقاء

وحقيقة البقاء عبارة عن انتفاء العدم اللاحق للذات والصفات وهو أول بلا بداية وآخر بلا نهاية .

والدليل على البقاء من الكتاب قوله تعالى (وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ)(الرحمن:٢٧). أي ذاته فإن الوجه في الآية بمعنى الذات. ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم: "اللهم أنت الآخر فليس بعدك شيء" (١). وقد أجمعت الأمة على أن الله تعالى متصف بالبقاء. وأما برهان العقل فسيأتي.

الثالثة: مخالفته تعالى للحوادث

وحقيقة المخالفة للحوادث عبارة عن نفي المشابهة في الذات والصفات والأفعال .

فليست ذاته من جنس الأنوار ولا الظلمات ولا الأعراض ولا الأجرام بل "كل ما يخطر ببالك فالله بخلاف ذلك" فليس له جهة ولا مكان ولا يمر عليه الزمان وصفاته قديمة باقية ومخالف في أفعاله لأنه هو الخالق والعباد ليس لهم تأثير في شيء من الأفعال، وإنما هي قائمة بهم باكتسابهم لها.

- وقال شارح الإحياء : وقال عبد الله بن سعيد وأبو العباس القلانسي وهما من قدماء الأشاعرة أن القديم بمعنى يقوم به فهم يقولون أن الإله سبحانه قديم لمعنى قديم قائم به، ويقولون أن صفاته قائمة به موجودة أزلية ولا يقال إنها قديمة ولا محدثة، وزعمت المعتزلة أن الله تعالى لا يوصف بأنه قديم ولا بأنه كان عالماً في الأزل بنفسه، وسيأتي البحث في ذلك والرد عليهم إن شاء الله (زبيدي).

(١) روى هذا الحديث البخاري في الأدب المفرد عن أبي هريرة ، ورواه الترمذي في الجامع الصحيح عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ، ورواه الإمام البيهقي في السنن الكبرى عن أبي هريرة، وعن عائشة رضي الله عنهما. وللحديث بهذا اللفظ روايات أخرى (س).

- البقاء هو عدم الآخرية للوجود ، أي ليس لوجوده انقضاء وانتهاء فهو سبحانه موجود لا يلحق العدم وجوده .

والدليل على المخالفة من الكتاب قوله تعالى (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) (الـ شورى:١١) ، ومـ ن السنة ما ورد عن أبي بن كعب "أن المشركين قالوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم أنسب لنا ربك فـ أنزل الله (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ) فالصمد الذي لم يلد ولم يولد لأنه ليس شيء يولد إلا سيموت ولا شيء يموت إلا سيورث وإن الله عز وجل لا يموت ولا يورث (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ) قال لم يكن له شبيه ولا عدل وليس كمثله شيء. وقد أجمعت الأمة على أن الله تعالى مخالف للحوادث (١) . وأما برهان العقل فسيأتي.

الرابعة : قيامه تعالى بنفسه

وحقيقة القيام بالنفس عبارة عن انتفاء الاحتياج إلى المحل والمخصص. فهو سبحانه لا يحتاج إلـ ى ذات يحل فيها كما تحل الصفة في الموصوف كما تدعيه النصارى والباطنية. وقد أجمع على أن من يعتقـ د أن الله تعالى في شيء فهو كافر، وأيضاً مثل الحلول والاتحاد وهو صيرورة الشيئين شيئاً واحداً. والقـ ول بالاتحـ اد كفر أيضاً، قال صاحب إضاءة الدجنة في عقيدة أهل السنة.

ولا ت . صخ لم . ذهب الن . صارى		أو من إلـ ى دعـ وى حلـ ول صـ اراً

وذاك كـ . . . .القول بالاتحـ . . . .اد		نحلـ . ـة أهـ . ـل الزيـ . ـغ والإلحـ . ـاد

وهو سبحانه لا يحتاج إلى مخصص فلو احتاج كان حادثاً. والدليل على أن الله تعالى غني عن المحـ ل والمخصص من الكتاب قوله تعالى (يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ) (فاطر:١٥)، ومـ ن السنة قوله صلى الله عليه وسلم : "الله أنت لا إله إلا أنت الغني"(٢) . وقد أجمعت الأمة علـ ى أن الله تعـ الى قائم بنفسه أي غني. وأما برهان العقل فسيأتي.

ملاحظة : اعلم أن الموجودات على أربعة أقسام، موجود غني عن المحل وهو ذات الله، وموجود غني عن المخصص قائم بالمحل وهو صفات الله، لأن المحل هو الذات، وموجود مفتقر إلى المحـ ل والمخـ صص وهو العرض، لأنه مفتقر إلى القيام بالجرم، وموجود غني عن المحل مفتقر إلى المخصص وهو الجرم لأنـ ه لا يحتاج إلى ذات يقوم بها ويحتاج إلى الفاعل، لأن الموجد له هو الله. واعلم أيضاً أن صفات الله لا يقال فيها مفتقرة إلى الذات بل يقال قائمة بالذات، لأن الافتقار إنما يكون إلى الغير، ولا يقال إن الصفات غير الـ ذات، كما لا يقال إنها عين الذات.

ملاحظة: يجوز وصف الله تعالى بالنفس، أي إطلاق هذا اللفظ عليه تعالى، قال الله تعالى حاكيـ اً عـ ن نبيـ ه عيسى عليه السلام (تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ) (المائدة:١١٦) ، وقال تعالى (وَيُحَـ ذِّرُكُمُ اللَّـ هُ نَفْسَهُ) (آل عمران:٢٨).

(١) لقد نفى ابن تيمية هذا الإجماع، وادعى أنه لم تجمع الآمة على أن الله تعالى لا يشابه المخلوقات من جميع الوجوه، بل ادعى أنه لم يرد نفي التشبيه في الشريعة، وأنه لم يذم أحد بالتشبيه،(س)

(٢) رواه الترمذي في الجامع الصحيح عن أبي بن كعب، وروى هذا الحديث أيضاً الحاكم في المستدرك عن أبي بن كعب أيضاً (س)

الخامسة : الوحدانية

وحقيقة الوحدانية عبارة عن نفي التعدد في الذات والصفات والأفعال. فهو سبحانه لا شبيه له في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله. فوحدانية الذات تنفي الكم المتصل والمنفصل؛ فالمتصل أن تكون ذاته مركبة من جواهر وأعراض أو أن تكون مركبة مطلقاً ولو من غير الجوهر والعرض كالهيولي والصورة أو أي أمر آخر مفترض، والتركب على الله تعالى محال، لأنه لو كان مركباً لكان حادثاً للزوم احتياج كل مركب؛ والمنفصل أن تكون ذات أخرى يجب لها من الكمال ما يجب لله ويستحيل عليها من النقص ما يستحيل عليه، وهذا محال لأن الله لا شريك له ولا نظير.

ووحدانية الصفات تنفي الكم المتصل والمنفصل فالمتصل أن يكون له قدرتان وإرادتان وهكذا إلى آخر الصفات، بل قدرته واحدة وإرادته واحدة وعلمه واحد ، ولكن قدرته مع ذلك متعلقة بجميع الممكنات، وعلمه كاشف عن جميع المعلومات، وإرادته مخصصة لجميع الممكنات، وكذا يقال في جميع صفاته، فالتعدد في الصفات محال.

وتنفي المنفصل بأن لا يكون لأحد من المخلوقين صفات كصفات الله تعالى، بأن تكون له قدرة توجد وإرادة تخصص وعلم محيط، وغير ذلك، وهذا محال لأن الله لا شبيه له.

ووحدانية الأفعال تنفي الكم المنفصل فقط، بأن يكون غيره يفعل كفعله وهذا محال، لأن الله لا شريك له في أفعاله بل هوا لمنفرد بالإيجاد والإعدام ، والمخلوقات ليس لها تأثير إلا قيام الفعل بها نتيجة لاكتسابها له، ويجب أن نعتقد أن الأفعال كلها لله تعالى .

دل على وجوب الوحدانية له تعالى الكتاب والسنة والإجماع والعقل، أما الكتاب فقوله تعالى (وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ) (البقرة:١٦٣)، والسنة قوله صلى الله عليه وسلم : "إن الله وتر يحب الوتر" (١) ، والوتر معناه الواحد الفرد. وأما الإجماع فقد أجمعت الأمة على أن الله واحد. وبرهان العقل يأتي.

- التوحيد الشرعي هو إفراد المعبود بالعبادة مع اعتقاد وحدته ذاتاً وصفاتاً وأفعالاً (ص). والوحدانية غير التوحيد فالتوحيد هو اعتقاد الوحدانية، بل التلبس به اعتقاداً وفعلاً، فهو فعل للعبد يتعلق به التكليف، وليس التوحيد صفة لله تعالى، والتوحيد ثلاثة أشياء معرفة الله تعالى بالربوبية، والإقرار بالوحدانية ونفي الأنداد عنه جملة (س).
- مطلب التركيب معناه، جواز انقسام الذات ولو ذهناً، أي حتى وإن لم تنقسم بالفعل، فإن مجرد إمكان ذلك في الذهن يستلزم التركيب.
- علم الله تعالى واحد ومتعلق بجميع المعلومات، وإرادته واحدة في ذاتها ومتعلقة بجميع الممكنات، وقدرته الواحدة في ذاتها كذلك ومتعلقة بجميع الممكنات كذلك (س).
- تعدد أفعاله ثابت لا يصح نفيه عنه لأن أفعاله تعالى كثيرة من خلق ورزق وإغناء وإفقار وإعزاز وإذلال وغير ذلك (غ). وكل هذه الأفعال صادرة عنه تعالى لأنه قدير مريد عالم مع كون علمه وقدرته وإرادته وذاته واحدة، فصدور الكثرة عن الواحد ليس مستحيلاً كما ادعاه الفلاسفة (س).

(١) رواه الإمام الترمذي في الجامع الصحيح عن علي ، ورواه الإمام النسائي في سننه الكبرى عن علي ، ورواه الحاكم في المستدرك في حديث عدَّ الأسماء الحسنى عن أبي هريرة بلفظ إنه وتر يحب الوتر. وهو في سنن أبي داود والبيهقي وابن ماجه عن علي (س)

ثم يجب له تعالى سبع صفات تسمى صفات المعاني، وهي :
القدرة، والإرادة : المتعلقتان بجميع الممكنات
والعلم: المتعلق بجميع الواجبات والجائزات والمستحيلات
والحياة: وهي لا تتعلق بشيء
والسمع، والبصر: المتعلقان بجميع الموجودات
والكلام: الذي ليس بحرف ولا صوت، ويتعلق بما يتعلق به العلم من المتعلقات

القسم الثالث

المعاني

وحقيقة صفات المعاني هي الصفات الوجودية.

فهي كل صفة موجودة في نفسها قائمة بموجود أوجبت له حكماً، ولا تظن أن قولنا أن لها وجوداً في نفسها يستلزم جواز قيامها بنفسها، بل هي لا تقوم إلا بالذات. والمراد بالإيجاب التلازم. والمراد بالأحكام أي المعنوية فالقدرة يلازمها كونه قادراً والإرادة يلازمها كونه مريداً الخ، وصفات المعاني سبعة وهي القدرة والإرادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام.

- إن صفات المعاني زائدة على الذات قائمة لازمة لها لزوماً لا يقبل الانفكاك، فهي دائمة الوجود مستحيلة العدم، فهو حي بحياة عالم بعلم وهكذا. ثم اعلم أن وجوب صفات المعاني ذاتي لها مثل وجوب الذات وليست ممكنة في نفسها واجبة بوجوب الذات . (ص)

- أي لا يجوز أن يتوهم أن المراد بالإيجاب هنا التأثير لكي لا يلزم أن الذات أوجدت الصفات أو أن بعض الصفات أوجدت البعض الآخر، فهذا كله باطل، بل المقصود أن الصفات والذات متلازمة لا الذات مؤثرة في الصفات ولا العكس فالتأثير دليل النقص، لأن الأثر معناه أن يوجد أمر كان معدوماً أو يعدم أمر كان موجوداً .(س)

- عدد المعاني سبعة لا أكثر، لأن الدليل القطعي إنما دل على هذه السبعة، فمثلاً لو قلنا الله تعالى مصور، فإننا لا نفهم من اسم المصور إلا أنه يخلق الصور، وكونه تعالى خالق الصور، مترتب على كونه تعالى قادراً مريداً عالماً، وهكذا، ولو تمعنت في أكثر الأسماء الحسنى الواردة في الكتاب والسنة لرأيتها ترجع إلى ما ذكرناه، فهذا هو ما نقصده عندما نقول إن الدليل لم يدل على أن الأسماء المذكورة دالة على وجود صفات غير هذه السبعة، وهذا لا يعني حصر صفات الله تعالى في نفس الأمر بهذه الصفات السبعة، ولكن غاية ما نقوله هو أنه لا دليل تفصيلياً على الصفات الزائدة تفصيلاً، بل الدليل دل إجمالاً على أن كمالات الله تعالى غير متناهية، لكن لا تتعلق قدرتنا بمعرفتها تفصيلاً، ولم يرد في الكتاب والسنة ما يدل على ما عدا هذه الصفات دلالة قطعية، والأصل أن نتمسك بالدليل القطعي خصوصاً فيما يتعلق بذات الله تعالى وصفاته، (س).

- اختلفوا هل للمولى تعالى صفة زائدة على السبع المعاني تسمى الإدراك يدرك بها الملموسات والمذوقات والمشمومات لأنها كمال، وكل كمال يجب أن يثبت له، أو لا لأنه لم يرد إطلاقه على الله تعالى وصفة العلم مغنية عنه، وقيل بالتوقف وهو الأصح، (ص). بتصرف.

القدرة والإرادة

وحقيقة القدرة : صفة أزلية يتأتى بها إيجاد كل ممكن وإعدامه.

على وفق الإرادة . وحقيقة الإرادة صفة أزلية يتأتى بها تخصيص الممكن ببعض ما يجوز عليه على وفق العلم .

والذي يجوز على الممكن هي المتقابلات الستة، وهي ستة تقابلها ستة: االوجود والزمان المخصوص والمكان المخصوص والمقدار المخصوص والجهة المخصوصة والصفة المخصوصة. معه مقابلها. وهاتان الصفتان تطلبان أمراً زائداً على قيامهما بمحلهما. وهذا الطلب يسمى تعلقاً.

وللإرادة كما قيل تعلقات ثلاثة صلوحي قديم وتنجيزي قديم وتنجيزي حادث. والقدرة لها تعلقان اثنان فقط وهما صلوحي قديم وتنجيزي حادث.

– يجب أن تثبت للقدرة أنها واحدة، ودليل هذا أنه يلزم على تعددها اجتماع مؤثرين على أثر واحد. ويجب أن تثبت أنها عامة التعلق بالممكنات ودليل هذا انه لو خرج ممكن عن تعلقها لزم منه العجز،والحاصل أن تعلق القدرة النجيزي مرتب في التعلق والحصول على تلعق الإرادة التحيزي، وتعلق الإرادة مرتب على تعلق العلم في التعلق أيضاً لا في الوجود، لأن الواقع أنهما قديمان. وهذا معنى قولهم يجب الإيمان بالقضاء والقدر، فالقضاء هو عين تعلق الإرادة والعلم التنجيزيين، والقدر هو عين تعلق القدرة التنجيزي وتعلق الإرادة التنجيزي الحادث على القول به (ص)

أي تابع له ومتأخر عنه في التعقل (غ). فالتابعية هذه ليست زمانية كما قد يتوهم البعض، بل هي فقط في التعقل، بمعنى أن العقل لا يدرك قادراً إلا مريداً، فالتصديق بالإرادة شرط عقلي للتصديق بالقدرة (س).

– أي أن إيجاد الله للمكن وإعدامه له على وفق تعلق إرادته به لأنه تعالى لا يوجد أو يعدم بقدرته إلا ما أراد وجوده أو عدمه من الممكنات ، وبهذا تعلم أن تعلق القدرة فرع عن تعلق الإرادة أي تابع له ومتأخر عنه في التعقل (غ). فالتابعية هذه ليست زمانية كما قد يتوهم البعض، بل هي فقط في التعقل (س).

– وإسناد التخصيص إليها مجاز عقلي من باب الإسناد إلى السبب، وإلا فالمخصص حقيقة هو الذات الأقدس، وكذلك إسناد التأثير إلى القدرة في قول بعضهم هي صفة تؤثر في الممكن الوجود أو العدم، فهو مجاز عقلي من باب الإسناد إلى السبب وإلا فالمؤثر حقيقة هو الذات الأقدس (ج).

– أي إن تخصيص الله تعالى للممكن على وفق تعلق علمه تعالى به لأنه جل وعز لا يخصص بإرادته إلا ما علم من الممكنات خيراً كان أو شراً، فكل ممكن علم الله تعالى أنه يكون أو لا يكون فذلك مراده، وبذلك تعلم أن تعلق الإرادة فرع عن تعلق العلم أي تابع له ومتأخر عنه في التعقل (غ). أي أن العقل لا يمكن أن يتعقل مريداً إلا بشرط كونه عالماً، ولهذا الترتيب المذكور هنا يقول العلماء أن هذه الصفات الثلاثة صفات مترتبات، واعلم أن هذه المسألة أي ترتب هذه الصفات الثلاثة كما هو مشروح هنا، لها تعلقاً كبيراً في فهم معنى القضاء والقدر، (س)

– ومنهم من أثبت للإرادة تعليقين اثنين فقط وهما صلوحي قديم وتنجيزي حادث (س). قال البيجوري : فتلخص أن للإدارة ثلاث تعلقات بناء على القول بأن لها تعلقاً تنجيزياً حادثاً، والتحقيق أن ذلك ليس تعلقاً مستقلاً بل إظهار للتعلق التنجيزي القديم، وعلى هذا فيكون لها تعلقان فقط، أحدهما صلوحي قديم والآخر تنجيزي قديم (ج).

وتتعلق هاتان الصفتان بالممكنات فقط .

فلا يتعلقان إذن بواجب ولا مستحيل لأنهما إن تعلقتا بإيجاد الواجب لزم تحصيل الحاصل، وهذا باطل عقلاً، وإن تعلقنا بإعدام الواجب لزم قلب الحقائق، فالواجب لا يمكن أن يفنى، لأنه إن فني أصبح غير واجب، ويستحيل أن يكون الواجب غير واجب.

وكذلك المستحيل إن تعلقنا بإعدامه لزم تحصيل الحاصل.

وإن تعلقنا بإيجاده لزم قلب الحقائق وكلاهما باطل. فالمستحيل لا يقبل الوجود .

والدليل على وجوب وصف الله تعالى بالقدرة من الكتاب قوله تعالى (إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) (البقرة:١٤٨)، لأن حقيقة القادر من له قدرة. ومن السنة عد الرسول صلى الله عليه وسلم في أسماء الله تعالى اسم القادر.

ودليل الإرادة من الكتاب قوله تعالى (فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ) (البروج:١٦)، ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم: "ما شاء الله كان وما شاء لم يكن" (١) وأجمع أهل السنة على أن الله تعالى متصف بالقدرة والإرادة. وأما برهان العقل فسيأتي.

ملاحظة : الممكنات على أربعة أقسام ممكن وجد وانقضى وممكن موجود الآن وممكن سيوجد في المستقبل وممكن علم الله تعالى أنه لا يوجد كإيمان أبي جهل وغيره من الكفار الذين ماتوا على الكفر.

- لا يقال: يلزم من عدم تعلقهما بالواجبات والمستحيلات نسبة العجز إلى الله تعالى لقصور قدرته وإرادته عن التعلق بهما، لأنا نقول: لا عجز ولا قصور وذلك لأن العجز والقصور إنما يلزمان فيما يمكن أن تتعلق به القدرة والإرادة ولم تتعلقا به، أما ما لا يمكن أن تتعلقا به فلا يلزم فيه ذلك أصلاً، (غ) أي من لزوم انقلاب كل من المستحيل والواجب ممكناً، أو قلب الحقائق (س)

- فعدم تعلق القدرة بالواجب والمستحيل ليس بعجز ، بخلاف عدم تعلقها بالممكن. وأما قول الإمام الغزالي: "ليس بالإمكان أبدع مما كان" فقد استشكلوه قديماً لإيهامه العجز وهو عليه محال، وأجيب عنه بأجوبة منها؛ أن المراد بالإمكان إمكان الخلائق فالمعنى ليس في إمكان الخلائق تغيير ما أراده الله وأبدعه (ص)

- ولا يلزم من عدم تعلق القدرة بهما عجز لأنهما ليسا من وظيفتها، ولأنها لو تعلقت بهما لزم الفساد إذ يلزم عليه تعلقهما بإعدام الذات العلية، وبسلب الألوهية عنها ونحو ذلك، وبهذا يعلم سقوط قول بعض المبتدعة إن الله قادر أن يتخذ ولداً، إذ لو لم يقدر عليه لكان عاجزاً (ج) وهذا الذي أشار إليه البيجوري هو ابن حزم الظاهري الذي قال في كتابه الفصل في الملل والنحل: "وكذلك من سأل هل الله تعالى قادر على أن يتخذ ولداً فالجواب إنه تعالى قادر على ذلك" أهـ .. كلامه، وظاهر أن كلامه هذا باطل واحتجاجه بالآية (لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَداً لاصْطَفَى مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ) استدلال تافه، لأن الاتخاذ هنا فسر في الآية نفسها بمعنى الاصطفاء وتخصيص جواب لو بالاصطفاء دليل على امتناع الاتخاذ على غير هذه الصورة (س)

(١) رواه الإمام النسائي في السنن الكبرى قال: أخبرنا احمد بن عمرو وقال حدثنا بن وهب قال أخبرني عمرو بن الحارث أن سالماً الفراء حدثه أن عبد الحميد مولى بن هاشم حدثه إن أمه حدثته ...

وتتعلق القدرة والإرادة بكل من الأقسام الثلاثة الأولى قطعاً، وأما القسم الرابع ففيه خلاف .

والصحيح أن التعلق نظراً لإمكانه الأصلي، هو تعلق صلوحي لا تنجيزي.

العلم

وحقيقة العلم: صفة أزلية يكشف بها الله كل معلوم على ما هو انكشافاً لا يحتمل النق يض بوج ه م ن الوجوه. وقال بعضهم حقيقة العلم صفة أزلية لها تعلق بالمعلوم على وجه الإحاطة والشمول دون سبق خفاء.

والعلم يتعلق تعلقاْ تنجيزياً قديماً بجميع الواجبات والمستحيلات والجائزات، مثال الواجب ات ذات ه وص فاته وأسماؤه فيعلمها على الحقيقة، مثال المستحيلات الزوجة والولد والشريك وسائر النقائص فيعلمه ا م ستحيلة منفية عنه. ومثال الجائزات أنه يعلم سبحانه وتعالى جميع الجائزات ذات الممكنات وصفاتها وأسماءها. ودليل العلم من الكتاب قوله تعال (وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ) (النساء:١٧٦)، ومن السنة أنه صلى الله عليه وس لم ع د ف ي الأسماء الحسنى العليم . وقد أجمع أهل السنة على أن الله تعالى عالم بعلم. وأما برهان العقل فسيأتي.

ملاحظة: تعلق العلم كله تنجيزي قديم وليس له تعلق صلوحي لأن من صلح لأن يعلم فليس بعالم في الحال.

الحياة

وحقيقة الحياة صفة أزلية تصحح لمن قامت به أن يتصف بصفات الإدراك. والم راد ب صفات الإدراك السمع والبصر والعلم ولا مفهوم للإدراك. فالحياة شرط عقلي في جميع صفات المعاني يلزم من عدمها ع دم الإدراك ولا يلزم من وجودها وجود الإدراك ولا عدمه. فالإدراك واجب لله لقيام الأدلة على ذلك.

والحياة لا تتعلق بشيء أي لا تطلب أمراً زائداً على قيامها بمحلها فليست من صفات التأثير كالقدرة ولا من صفات الانكشاف كالسمع والبصر والعلم، ولا من صفات الدلالة كالكلام.

– العلم هو صفة وجودية قائمة بذاته تعالى تتعلق بالشيء على وجه الإحاطة على ما هو به دون سبق خفاء، كذا قال الكمال وه و احسن مما قاله غيره (ج). يقصد بالكمال الكمال ابن الهمام العلامة المعروف صاحب كتاب المسامرة بشرح المسايرة في العقائد (س).

– أي لا تنقضي أمراً زائداً على القيام بمحلها بخلاف غيرها من صفات المعاني فإنه يقتضي أمراً زائداً على القيام بمحله، فالقدرة تقتضي مقدوراً يتأتى بها إيجاده وإعدامه والإرادة تقتضي مراداً يتأتى بها تخصيصه والعلم يقتضي معلوماً يتضح به، والسمع يقت ضي م سموعاً يسمع به والبصر يقتضي مبصراً يبصر به والكلام يقتضي معنى يدل عليه (غ).

والدليل على وجوب الحياة من الكتاب قوله تعالى (وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لا يَمُوتُ) (الفرقان:٥٨)، ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم: "الله يا حي يا قيوم"(١) . وقد أجمعت الأمة على أن الله تعالى حي بحياة. وبرهان العقل يأتي.

السمع والبصر

وحقيقة كل من السمع والبصر صفة أزلية ينكشف بها الله كل موجود. وانكشاف السمع يباين انكشاف البصر.

وهما صفتان كما ورد النقل بهما ووجب الإيمان بهما ولا يزيدان على علمه في الإنكشاف بل في حقيقتهما وتعلقهما الخاص بهما وهو تعلقهما بالموجودات سواء كانت الموجودات قديمة كذاته العلية وجميع صفاته الموجودة، أو حادثة كذوات الكائنات وجميع صفاتها الوجودية . وتعلقهما بذاته وصفاته الوجودية تنجيزي قديم، وبذوات الكائنات وصفاتها الوجودية تنجيزي حادث وصلوحي قديم.

والدليل على وجوب السمع والبصر من الكتاب قوله تعالى (وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) (الشورى:١١).

ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم لما مرَّ بأناس يستسقون ويدعون الله جهراً فقال: "يا أيها الناس أربعوا على أنفسكم –أي أمهلوا عليها – فإنكم لم تدعوا أصم ولا أعمى وإنما تدعون سميعاً بصيراً" (٢) . وأجمعت الأمة على أن الله تعالى سميع بصير. ودليل العقل يأتي.

ملاحظة : اعلم أنه تعالى يسمع سمعه بسمعه ويبصر بصره ببصره كما أنه يعلم علمه بعلمه، لأن صفات الانكشاف تتعلق بأنفسها بخلاف صفات التأثير فإنها تتعلق بالممكنات فقط.

الكلام

وحقيقة الكلام هو المعنى القائم بالذات المعبر عنه بالعبارات المختلفات المباين لجنس الحروف والأصوات المنزه عن التقديم والتأخير والكل والبعض واللحن والإعراب وسائر أنواع التغيرات المتعلق بما يتعلق به العلم من المتعلقات.

(١) رواه الحاكم في المستدرك عن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه ، ورواه النسائي في المجتبى عن أنس أيضاً.

- فيسمع سبحانه ويرى في الأزل ذاته العليا وجميع صفاته الوجودية التي منها سمعه وبصره ويسمع ويرى مع ذلك فيما لا يزال ذوات الكائنات كلها وجميع صفاتها الوجودية كيف ما كان كل منهما، فسمعه تعالى وبصره ليس بشرط عدم البعد جداً، وعدم السر جداً وبصرنا إنما يتعلق عادة ببعض الموجودات وهو الأجسام وألوانها وحركاتها وسكونها بشرط أن يكون المرئي في جهة الأمام وأن لا يكون بعيداً جداً ولا قريباً جداً (غ). وهذا لأن سمعه تعالى صفة من صفاته، وليس عضواً منه، فكما أن لله صفة هي العلم فله أيضاً صفة هي السمع وسمعه بلا عضو ولا جارحة، كما هو في المخلوق، وكذا يقال في بصره (س) .

(٢) رواه البخاري في صحيحه عن أبي موسى الأشعري رضي الله تعالى عنه ، ورواه مسلم في صحيحه والنسائي في الكبرى وأبو داود عنه أيضاً والبيهقي عنه وعن جابر بن عبد الله .

وكلام الله تعالى ليس بحروف لأن الحروف حادثة.

وكلام الله ليس بصوت لأن الأصوات حادثة، والحروف والأصوات فيهما تقديم وتأخير، وكلام الله تعالى منزه عن ذلك وليس بسر أيضاً ولا جهر لأنهما من كلام الحوادث.

واعلم أنه يطلق على الكتب المنزلة على الرسل أنها كلام الله تعالى، لأنها ظهرت منه تعالى إحداثاً وتركيباً، ولم يحدثها غيره، ولا يجوز أن يقال إن جبريل عليه السلام هو الذي ركب هذه الحروف في نفسه ثم أنزلها على سيدنا محمد عليه السلام، بل الله تعالى علم جبريل هذه الألفاظ وأمره بإنزالها على سيدنا محمد عليه السلام، وهذه الألفاظ ليست هي نفس الصفة النفسية كما يتوهم البعض، بل هي دالة عليها دلالة عقلية أو عرفية، لأن الألفاظ مركبة وحادثة ، والصفة النفسية التي هي الكلام لا يجوز أن تكون كذلك، لأن الحوادث لا تقوم بالخالق عز وجل. ومن هذا الباب يطلق على هذه الكلمات المنزلة على الرسل أنه كلام الله تعالى أي لأنها دالة على بعض مدلولات الكلام النفسي الأزلي. فالكلام النفسي لله تعالى دال على جميع الواجبات والجائزات والمستحيلات، وأما الكلام المنزل على الرسل صلوات الله تعالى عليهم، فيدل على بعض مدلولات كلام الله تعالى النفسي، أي إن الكتب السماوية لا تدل على جميع معلومات الله عز وجل، ولا على جميع مدلولات كلامه النفسي.

(٣) كون كلام الله تعالى ليس بحرف ولا بصوت هو المعتمد عند أهل السنة بل هو الحق الذي لا ريب فيه، وقال العضد إنه بحروف وأصوات قديمة ويلزم عليه كما قال المتأخرون أن كلامه تعالى فيه التقديم والتأخير (ج) ولا يخفى أن كلام العضد ضعيف وقد نبه على ذلك الإمام السعد في شرح العقائد النسفية، ووضح الشريف الجرجاني حاصل رأي العضد هذا في شرح المواقف، واعلم أن بعض الحشوية الذين انتسبوا إلى السلف الصالح وهم منهم براء، ادعوا أن كلام الله تعالى عبارة عن حوادث هي حروف وأصوات تقوم هذه الحروف والأصوات بذاته الشريفة، وهي حادثة الشخص قديمة النوع، أي إن كل كلمة منها حادثة، وأما جنس الكلام فهو قديم، لأن الله يتكلم إذا شاء، ومشيئته تعالى قديمة، فيلزم عليه أن يكون كلامه قديماً بالنوع حادثاً بالأفراد. وهذا هو قول ابن تيمية ومن تبعه،. واعلم أن هذا المذهب باطل، ولا دليل عليه من الكتاب والسنة، ولكنهم جروا في ذلك على قياس كلام الخالق على كلام المخلوق، فقالوا إن كل كلام نراه في الشاهد فهو بحرف وصوت، وظاهر أن هذا قياس للخالق على المخلوق،. ثم إننا نعلم أن الكلام في اللغة قد يطلق على الإشارات والعقد بالأصابع وعلى الكلام النفسي الذي يشعر به كل إنسان في نفسه. فالطفل الصغير قبل أن يتحدث بحرف وصوت فإنه يكون قبل ذلك يحدث نفسه بالكلام النفسي، فالكلام النفسي سابق في الوجود على الكلام بالحرف والصوت، فقياسهم إذن معتمد على مقدمة باطلة، مع أن الكلام اللفظي يلزم عليه النقص للذات واستكمال الذات لكمالاتها على التدريج، وهو باطل بلا توقف(س).

(٤) فألفاظ الكتب السماوية دالة على ما يدل عليه الكلام القديم، أي مشاركة له في مدلوله، لكن لا في كله بل في بعضه، لأن الكلام القديم دال على ما يتناهى من الواجبات والجائزات والمستحيلات، وتلك الألفاظ ترجمة عن بعض مدلوله ولذا اختلف باختلاف الألسنة واللغات، فالألفاظ المترلة بالعربية قرآن وبالعبرانية توراة وبالسريانية إنجيل وزبور (غ).

ويتعلق الكلام بالواجبات والمستحيلات والجائزات تعلق دلالة وإخبار، مثال دلالة الكلام عل ى الواج ب قوله تعالى (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) (الإخ لاص:١)، إلى آخر السورة، ومثال دلالته على الجائز قوله تعالى (وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ) (الق صص:٦٨)، ومثال دلالته على المستحيل قوله تعالى (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا ا اللَّ هُ لَفَ سَدَتَا) (الأنبي اء:٢٢)، وتعلقه بالنسبة للواجب والمستحيل تنجيزي قديم وبالنسبة لأفعال المكلفين صلوحي قديم وتنجي زي حادث.

ودليل وجوب الكلام من الكتاب قوله تعالى (وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيماً) (النساء:١٦٤)، ومن السنة قوله صد لى الله عليه وسلم: "ما منكم من أحد إلا وسيكلمه ربه يوم القيامة ليس بينه وبينه ترجمان" (١) .

وأجمعت أهل السنة على أن الله تعالى متكلم بكلام قديم أزلي. وبرهان العقل يأتي.

ملاحظة : اعلم أن كلام الله تعالى للنبي موسى عليه السلام أنه أزال منه المانع حتى سمع كلامه الق ديم الذي ليس بحرف ولا صوت على مذهب الإمام الأشعري وأكثر أهل السنة، ثم رد عليه المانع فلم يسمع وليس أن الله تعالى ابتدأ كلامه لموسى ولا انعدام كلامه بعد رد المانع عليه لأن كلامه تعالى قديم والقديم لا يتغي ر ولا يتبدل.

ملاحظة : صفات المعاني لها مطالب سبعة، وجودها وقدمها وبقاؤها ومخالفتها وغناؤها عن المخصص ووحدتها وعموم تعلقها بما تتعلق به إلا الحياة فمطالبها ستة.

ملاحظة : اعلم أن صفات المعاني لا يقال فيها عين الذات ولا غير الذات. فهي كالواحد مع الع شرة لا عين العشرة ولا غيرها. فالعينية ممنوعة لفظاً واعتقاداً لأن الاتحاد محال. والغيرية بمعنى الانف صال ع ن الذات فلا تجوز لفظاً ولا اعتقاداً لأنه يلزم عليها الحدوث.

– الكتب السماوية دالة على بعض مدلولات الكلام النفسي، ولا يحيط بكل مدلوله إلا هو. فتقسيم الكلام النفسي إلى أمر ونهي وخبر واستخبار ووعد ووعيد، إنما هو لتلك المدلولات التي يدل عليها الكلام الحسي.

واعلم أن كلام الله يطلق بالاشتراك على الحسي والنفسي الذي هو الصفة القديمة فهو حقيقة عرفية في كل، فالحسي ما كان بح رف وصوت مدلوله بعض مدلول الكلام النفسي القائم بذاته تعالى، والنفسي ما ليس بحرف ولا صوت ولا يوصف بتقديم ولا ت أخير ولا تقسيم ولا بداية ولا نهاية، وهو قديم ليس بمخلوق (ص).

(١) رواه البخاري في صحيحه عن عدي بن حاتم ، ورواه عن عدي أيضاً الترمذي في جامعه الصحيح، والطبراني في المعجم الك بير، والبخاري في خلق أفعال العباد، وابن ماجه في سننه، والبيهقي في الكبرى، والإمام أحمد في مسنده عنه أيضاً (س).

– قال الصاوي إن دليل الكلام نقلي وكذلك السمع والبصر، لأن صنع العالم لا يتوقف على الاتصاف بها، يقصد من ه ذا أنن ا لا نعرف بالعقل من صفات الله إلا ما كان مدلولاً من النظر في العالم. ثم قال: إن قلت إنه يمكن أن يكون دليلها عقلياً وتقريره أن تقول لو لم يتصف بضدها وهو نقص. والنقص عليه محال. أجيب بأن النقص مشاهد في الحوادث ولا يقاس القديم على الحادث، لأن ك ل كمال في حق الحادث لا يلزم أن يكون كمالاً في حق الله، ألا ترى أن الزوجة والولد فإنهما كمال في حق الحادث لا القديم ف ضعف الدليل العقلي (ص). ويقصد من هذا أن العقل لا يستطيع أن يتوصل إلى الاستدلال على السمع والبصر والكلام من مجرد ما يملكه من معلومات عن العالم من حيث حدوثه. ، لأنه ليس كل ما كان كمالاً في حق الحادث يلزم أن يكون كمالاً في حق القديم (س)

ثم سبع صفات تسمى صفات معنوية، وهي ملازمة للسبع الأولى وهي:
كونه تعالى: قادراً ومريداً وعالماً وحياً وسمعياً وبصيراً ومتكلماً.

القسم الرابع

المعنوية

وسميت معنوية لأنها منسوبة للمعاني بمعنى أنها ملازمة لها.

واعلم أن الملازمة من الطرفين . والصفات المعنوية هي:

كونه قادراً: والكون هو الثبوت وحقيقة القادر هو المتمكن من الفعل والترك.

كونه مريداً: وهي حال واجبة للذات لما قامت الإرادة بذات الله تعالى وجب وصفه بكونه مريداً. وحقيقة المريد هو الذي يرجح أحد طرفي الممكن على الطرف الآخر.

كونه عالماً: هي حال واجبة للذات، لما قام العلم بذات الله تعالى وجب وصفه بكونه عالماً. وحقيقة العالم هو الذي انكشف لعلمه الواجب والمستحيل والجائز.

كونه حياً: هي حال واجبة للذات. لما قامت الحياة بذات الله وجب وصفه بكونه حياً. وحقيقة الحي ه و الذي صح وصفه بصفات الإدراك.

كونه سميعاً: هي حال واجبة للذات، لما قام السمع بذات الله وجب وصفه بكونه سمعياً. وحقيقة الـ سميع هو الذي انكشف لسمعه كل موجود.

كونه بصيراً: هي حال واجبة للذات، لما قام البصر بذات الله وجب وصفه بكونه بصيراً، وحقيقة البصر هو الذي انكشف لسمعه كل موجود.

كونه متكلماً: هي حال واجبة للذات، لما قام الكلام بذات الله وجب وصفه بكونه متكلماً، وحقيقة المـ تكلم الذي دل كلامه على الواجب والمستحيل والجائز.

والفرق بين المعاني والمعنوية أن المعاني وجودية تعقل ذهناً وخارجاً، والمعنوية ثبوتية تعق ل ذهن اً لا خارجاً.

(٥) كونه تعالى قادراً لازم للقدرة، وكونه مريداً لازم للإرادة القائمة بذاته تعالى، وهكذا الخمسة الباقية، ووجه لـ زوم هـ ـذه الأكوان السبعة للمعاني أن كلا من المعاني صفة وجودية وكل صفة وجودية إذا قامت بموصوف قديم أو حـ ـادث لـ ـزم أن يكتسب منها حالاً لا تثبت له عند عدم تلك الصفة منه، فمن قامت به القدرة لزم أن يكتسب حالاً وهي أن يكون قـ ـادراً على ما تعلقت به تلك القدرة، ويعبر عن هذه الحال بكونه قادراً وبالقادرية. ومن قام به العلم لزم أن يكتسب منه حـ ـالاً وهي أن سكون عالماً بما تعلق به هذا العلم ومطلعاً عليه، ويعبر عن هذه الحال بكونه عالماً بالعالمية وقس الباقي(غ).

(٦) الحال المذكورة صفة ثابتة في الخارج عن الذهن تقوم بموجود وليست موجودة بالاستقلال ولا معدومة عدماً صرفاً بل هي واسطة بين الموجود والمعدوم، أي إنها لم تبلغ درجة الموجود ولم تنحط إلى درجة المعدوم، ولعدم بلوغها درجة المعـ ـدوم لا تمكن رؤيتها (غ).

ملاحظة: الصفات المعنوية قال بها من أثبت الحال وهو القاضي الباقلاني ومن وافقه، وقال الإمام الأشعري والجمهور بنفي الحال، والمعنوية عندهم راجعة للمعاني، وهي عبارة عن قيام المعاني بالذات .

ومما يستحيل في حقه تعالى عشرون صفة وهي أضداد العشرين الأولى، وهي:

العدم والحدوث وطرو العدم والمماثلة للحوادث: بأن يكون جرماً أي تأخذ ذاته العلية قدراً من الفراغ، أو يكون عرضاً يقوم بالجرم، أو يكون في جهة للجرم، أو له هو جهة، أو يتقيد بمكان أو زمان، أو تتصف ذاته العلية بالحوادث، أو يتصف بالصغر أو الكبر، أو يتصف بالأغراض في الأفعال أو الأحكام.

ملاحظة: إذا قلنا كونه مريداً، كونه قادراً، الخ، فهي صفات معنوية، وأما بدون كلمة كونه فتصبح أسماء للذات مثل مريد، قادر، الخ.

ملاحظة: إن من أثبت الحال عنده أربعة معقولات: الذات والمعاني والأحوال المعنوية الملازمة لها والأسماء. ومن نفى الحال عنده ثلاثة معقولات: الذات والمعاني والأسماء. وأما المعنوية عنده فراجعة للمعاني لأنها اعتبارية. ولذلك عد بعض العلماء الصفات اثني عشر فالوجود عندهم هو عين الذات، وليس حالاً واجبة للذات والمعنوية عبارة عن المعاني والصفات الباقية هي السلبية الخمسة.

بعض ما يستحيل على الله عز وجل

وقلنا بعض ما يستحيل لأن المستحيلات على الله لا نهاية لها تفصيلاً، فنفي كل كمال له تعالى نقص، يجب تنزيه الله عنه، وكل ما قدره العقل من نقص يستحيل على الله تعالى، فيجب علينا نفيه على العموم، وإنما يجب علينا معرفة عشرين مستحيلاً هي اضداد العشرين الواجبة، ويجب أيضاً أن نعرف العشرين الواجبة فكل ما ينافيها فهو مستحيل على الله تعالى.

العدم : وهو ضد الوجود وهو عبارة عن لا شيء فالوجود لله والعدم مستحيل عليه تعالى.

(٧) لم يتفق المتكلمون على ثبوت الحال المذكورة، بل اختلفوا فذهب جماعة منهم إلى ثبوتها وقالوا إن مدلول الأكوان السبعة أي معناها من باب الحال فمدلول كونه قادراً عندهم حال قائمة بالذات العلية زائدة على قيام القدرة بذاته تعالى وهي مدلول القادرية عندهم أيضاً، ومدلول كونه تعالى مريداً حال قائمة بذاته تعالى زائدة على قيام الإرادة بها، وهكذا باقي الأكوان. وذهب الإمام الأشعري والمحققون إلى نفس الحال (غ). وقد مشينا نحن على هذا المذهب الأخير في هذا التهذيب تبعاً للإمام السنوسي في أصل الكتاب وشرحه للأنصاري، لأن مدلولها الذي هو قيام صفات المعاني بالذات ليس في الحقيقة من الصفات بل هو أمر اعتباري أي أمر ثابت في ذهن المعتبر لا في الخارج عنه، وقد مشى الإمام السنوسي في عقيدته صغرى الصغرى على هذا المذهب وهو الأصح (س)

(٨) علم مما قررناه قبل أن الخلاف بين المتكلمين إنما هو في مدلول الأكوان السبعة هل هو من الأحوال أو من الأمور الاعتبارية، وأما وجوب تلك الأكوان لله تبارك وتعالى فقد أجمعوا عليه كلهم (غ) أي إن من أنكر كون الله عالماً وكونه قادراً الخ، فإنه يكفر، فالإجماع واقع على كفر من نفي المعنوية، أما المعاني فلا (س).

(٩) الضد في اللغة الأمر المنافي لغيره سواء كان وجودياً أو عدمياً، وفي الاصطلاح الأمر الوجودي الذي يقابل امراً وجودياً آخر، ولا يمكن اجتماعه معه وقد يرتفع هو مقابله وذلك كالبياض والسواد فإن كلاً منهما أمر وجودي يقابل الآخر، ولا يكن اجتماعهما في محل واحد، وقد يرتفعان عن المحل الواحد بأن يكون لا بياض ولا سواد بل أحمر مثلاً، والمراد بالضد هنا الضد بالمعنى اللغوي (غ) .

الحدوث: وهو ضد القدم فالقدم واجب لله والمستحيل عليه تعالى والمراد بالحدوث هو التجدد بعد العدم فكل من لم يكن ثم كان فهو الحادث.

طرو العدم : وهو ضد البقاء فالبقاء واجب لله وطرو العدم مستحيل على الله تعالى، والمراد بطرو العدم الانقضاء بعد الوجود.

المماثلة للحوادث: هي ضد المخالفة الواجبة لله تعالى، والمماثلة مستحيلة على الله. والمماثلة عبارة عن المشابهة للحوادث في الذات والصفات والأفعال .

فيستحيل على الله تعالى أن تأخذ ذاته قدراً من الفراغ، فيستحيل عليه تعالى أن يكون جرماً، أو يكون عرضـ ـاً يقوم بالجرم، ويستحيل على الله تعالى أن يكون في جهة للجرم بأن يكون فوق العرش مثلاً أو تحته أو يميذ ـه أو شماله أو أمامه أو خلفه، لأن الله تعالى لو كان في جهة للجرم لكان جرماً ولو كان جرماً لانتفت المخالف ـة ونفي المخالفة عن الله محال، وهذا من أوجه المماثلة المستحيلة باعتبار الذات وهو ما ينتجها بواسطة الجرمية

ويستحيل على الله تعالى أن تكون له جهة في نفسه بأن يكون له يمين أو شمال أو فوق أو تحـ ـت أو قـ ـدام أو خلف، لأنه لو كان كذلك لكان جرماً وهذا من أوجه الماثلة المستحيلة باعتبار الذات وهو مما ينتجها بواسـ ـطة الجرمية.

– التقابل بين الحدوث والقدم من التقابل بين الشيء وبين المساوي لنقيضه لأن نقيض القدم لا قدم وهو عين الحدوث، لأنـ ـه لا واسطة بينهما . (ج)

– لأنه كان الله ولا شيء معه، ويسمى ما سوى الله سبحانه بالعالم بفتح اللام، وهو قسمان أجرام وأعارض، فالجرم ما يقـ ـوم بنفسه ولا يحتاج إلى ذات أخرى يقوم بها كذوات الحيوانات والحجر والشجر، فإن كلاً من هذه يقوم بنفسه، ومن صفات الجرم التحيز وهو أخذه قدر ذاته من الفراغ فكل جرم يأخذ مكاناً قدر ذاته من الفراغ الذي بين السماء والأرض، فالجرم الطويل يأخذ فراغاً مقدار ذاته في الطول والقصير يأخذ فراغاً مقدار ذاته في القصر وهكذا. والغرض ما لا يقوم بنفسه بل يحتاج إلى ذات يقوم بها كالسواد والبياض وسائر الألوان والحركة ا. والعالم محصور في هذين القسمين، والمولى سبحانه يستحيل في حقه أن يماثل شيئاً من ذلك فليس جرماً ولا عرضاً (ط).

– اعلم أن أنواع المماثلة عشرة الأول: أن يكون جرماً، الثاني: أن يكون عرضاً يقوم بالجرم، الثالث: أن يكون في جهة، الرابع: أن يكون له هو جهة. الخامس: أن يكون في مكان، السادس: أن يكون في زمان، السابع: أن يكون محلاً للحوادث، الثـ ـامن: أن يكون متصفاً بالصغر، التاسع: أن يكون متصفاً بالكبر، العاشر: أن يكون متصفاً بالأغراض في الأفعال والأحكام (ج)

– قال البيجوري فليس الله عن يمين العرش ولا عن شماله ولا أمامه ولا خلفه ولا فوقه ولا تحته، فليحذر كل الحذر مما يعتقـ ـده العامة من أن الله تعالى فوق العالم. لكن الصحيح أن معتقد الجهة لا يكفر كما قاله ابن عبد السلام، وقيده النووي بأن يكون من العامة (ج) قلت : قال العز في القواعد الكبرى: "ولا سيما قول معتقد الجهة، فإن اعتقاد موجود ليس بمتحرك ولا سـ ـاكن ولا منفصل عن العالم ولا متصل به ولا داخل فيه ولا خارج عنه لا يهتدي إليه أحد بأصل الخلقة في العادة ولا يهتدي إليه أحـ ـد إلا بعد الوقوف على أدلة صعبة المدرك عسرة الفهم، فلأجل هذه المشقة عفا الله عنها في حق العامة" أهـ .. (س)

– وقد ناقشت واحداً من المجسمة قد تربع على عرش المشيخة صرح بكل وضوح أن الله تعالى له قدر وأن معنى القدر عنده هـ ـو نفس معنى الحجم والحيز، ولكنه لا يصف الله تعالى بلفظ الحجم لأن هذا اللفظ غير جميل فالمسألة عند هؤلاء مسألة ألفـ ـاظ لا معاني فتأمل واستغرب ما شئت (س).

ملاحظة: اعلم أن الجرم أخص من الذات والذات أعم، فكل جرم ذات وليس كل ذات جرمـ ـاً، فـ بعض الذات جرم كذوات الحوادث وبعض الذات ليس بجرم كذات الله تعالى، والجرم يشمل الجسم المركب والجوهر الفرد.

ملاحظة : إطلاق الذات على الله تعالى كما ورد به النقل في شعر حبيب حيث قال:

ولـ .ـست أبـ .ـالي حـ .ـين أقتـ .ـل مـ .ـسلماً   على أي جنـ ـب كـ ـان فـ ـي الله مـ ـصرعي

وذلـ . ـك فـ . ـي ذات الإلـ . ـه وإن يـ . ـشأ   يبـ .ـارك علـ .ـى أوصـ .ـال شـ .ـلو ممـ .ـزع

وقد سمع النبي صلى الله عليه وسلم هذا الشعر وأقره(كما رواه الإمام البخاري عن أبي هريرة) ، والدليل فـ ـي قوله وذلك في ذات الإله.

ملاحظة : حقيقة العرض هو الذي لا يقوم بنفسه بل بالجرم.

ويستحيل على الله تعالى أن يتقيد بمكان، وحقيقة المكان هو استقرار جرم على جرم . فالمستقر عليه هو المكان لأن الله لو كان له مكان لكان جرماً ولو كان جرماً لانتفت المخالفة ونفي المخالفة عن الله تعالى محال، ولاحظ أن نفي المكان يستلزم نفي الحدود عن ذات الله تعالى، كما نص عليه أهل السنة.

ويستحيل على الله زمان، فيستحيل عليه أن يمر عليه زمان لأن الله لو مر عليه زمان لماثل الحـ ـوادث باعتبار الذات الذات، وهو مما ينتجها بواسطة الجرمية.

ويستحيل أن تصف ذاته العلية بالصفات الحادثة مثل الحركة والسكون وغيرهما، لأن حدوث صفة يلزم منه حدوث الموصوف وهذا من أوجه المماثلة المستحيلة باعتبار الصفات وهو مما ينتجها مباشرة.

ملاحظة: الفرق بين الصفة والعرض أن العرض أخص والصفة أعم، فنقول كل عرض صفة وليس كل صفة عرضاً، فبعض الصفات عرض كصفات الحوادث وبعض الصفات ليست بعرض كصفات الله.

ويستحيل أن تتصف ذاته العلية بالصغر أو الكبر فالصغر عبارة عن قلة الأجزاء والكبر عبـ ـارة عـ ـن كثرتها، لأن الصغر والكبر من خواص الأجزاء والله تعالى منزه عن هذا. وهو من أوجه المماثلة المـ ستحيلة باعتبار الذات وهو مما ينتجها بواسطة الجرمية. وأما الكبر بمعنى عظمة الشأن فهو واجب لله قـ ـال تعـ ـالى (فَالْحُكْمُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ) (غافر:١٢)، فهو كبر بمعنى عظم القدرة والسلطان لا بمعنى كبر.

وكذا يستحيل عليه تعالى ألا يكون قائماً بنفسه بأن يكون صفة يقوم بمحل أو يحتاج إلى مخصص.

الحجم كما يقوله المجسمة، ويستحيل على الله تعالى أن يتصف بالأغراض في الأفعال أو الأحكام والأغراض جمع غرض وهو الباعث لمراعاة المصالح ودفع المفاسد لأن ذلك بالنسبة إلى ذاته محال إذ لا يحتاج إلى جلب منفعة ولا دفع مضرة لأنه هو الغني عن كل ما سواه. وأما بالنسبة إلى خلقه فلا تجب عليه مصلحة لهم ولا دفع مضرة إذ لا يجب عليه الصلاح والأصلح خلافاً للمعتزلة، فالغرض على كل حال محال ولا يلزم من نفي الغرض العبث والسفه، لأن السفيه هو الجاهل بعواقب الأمور، وقد نفى الله السفه بقوله تعالى (أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثاً) (المؤمنون:١١٥)، قال تعالى (وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لاعِبِينَ) (الأنبياء:١٦)، فالغرض من أوجه المماثلة المستحيلة باعتبار الأفعال والأحكام وهو مما ينتجها مباشرة.

ملاحظة : المراد بالأفعال الإيجاد والإعدام والإعزاز والإذلال والإحياء والإماتة والإغناء والإفقار، والمراد بالأحكام أحكام الشريعة وهي الواجب والمندوب والمحرم والمكروه والمباح، فليس فعله لغرض ولا حكمة لغرض بل ذلك فضل منه أو عدل منه.

ويستحيل عليه أن لا يكون قائماً بنفسه: بأن يكون صفه حادثة أو قديمة تقوم بمحل، أو تحتاج إلى مخصص فيستحيل على الله تعالى أن يحل بذات كما تحل الصفة في موصوفها كما تدعيه النصارى والباطنية المنحرفون عن الصراط، فالنصارى قالوا حل الإله بذات عيسى، والباطنية طائفة منحرفة قالوا: الولي الكامل يحل الله فيه، وهذا كله كفر صريح، لأن الله لو حل في شيء لكان صفة له ولو كان صفة له لم يصح وصفه بصفات المعاني والمعنوية لأن المعنى لا يقوم بمعنى ومولانا جل وعز يجب اتصافه بهما، فليس بصفة بل هو ذات لا تشبه الذوات، وصفاته لا تشبه الصفات. ومثل الحلول في الاستحالة الاتحاد، وهو صيرورة الشيئين شيئاً واحداً وكذلك الباطنية قالوا في الولي، قال في الإضاءة :

ولا تـ . . . ـصخ لمـ . . . ـذهب النـ . . . ـصارى	أو مـ . ـن إلـ . ـى دعـ . ـوى حلـ . ـول صـ . ـاراً
وذاك كـ . . . . . . ـالقول بالاتحـ . . . . ـاد	نحلـ . . . ـة أهـ . . . ـل الزيـ . . . ـغ والإلحـ . . . ـاد
وموهـ . . ـوم المحـ . . ـذور مـ . . . ـن كـ . . ـلام	قـ . . . ـوم مـ . . . . ـن الـ . . . ـصوفية الأعـ . . ـلام
جريـ . . ـاً علـ . . ـى عـ . ـرفهم المخـ . ـصوص	يرجـ . . . . ـع بالتأويـ . . . ـل للنـ . . . ـصوص

– الغرض هو الأمر الباعث أي الحامل على فعل أو حكم، ويسمى سبباً باعثاً وعلة باعثة، والله تعالى يستحيل عليه أن يتصف بغرض يبعثه على فعل من أفعاله (غ).

– واعلم أن أفعاله تعالى وأحكامه وإن كانت منزهة عن الغرض لكن لا تخلوا عن حكمة وإن لم تصل إليها عقولنا، لأنها لو لم تكن لحكمة لكانت عبثاً وهو محال عليه تعالى. والفرق بين الغرض والحكمة أن الغرض يكون مقصوداً من الفعل أو الحكم بحيث يكون باعثاً وحاملاً عليه والحكمة لا تكون كذلك (ج). الحكمة ما يترتب على الفعل أو الحكم ولا يكون باعثاً عليه كالركوب والزينة فإنهما الحكمة في خلق الله للخيل والبغال والحمير كما ذكره عز وجل في قوله تعالى (وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً)، ألا ترى إلى حافر الأرض ليخرج الماء فإنه يريد ويقصد من حفره خروج الماء ولا يعلم هل يخرج الماء أو لا يخرج،والله تعالى قد سبق علمه في الأزل بأفعاله وأحكامه وبما يترتب عليهما فلا تكون الأمور المترتبة على أفعاله وأحكامه حاملة له عليهما وإلا لكانت أغراضاً له وهو جل وعز منزه عنها لما سيأتي (غ). واعلم أن اللام المذكورة في القرآن في مواضع كثيرة ومنها قوله تعالى (وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْأِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ) تسمى لام العاقبة ولا تسمى لام التعليل ، فليست عبادة الإنس والجن هي التي دفعت الله تعالى إلى خلقهم، لأن هذا يلزم منه أن الله تعالى محتاج إليهم لكي يعبدوه، وهذا باطل بالعقل والنقل، (س)

وكذا يستحيل عليه تعالى أن لا يكون واحداً بأن يكون مركباً في ذاته أو يكون له مماث ل في ذاته أو في صفاته أو يكون معه في الوجود مؤثر في فعل من الأفعال.

والحاصل أن القول بالحلول والاتحاد كفر .

ملاحظة : صيرورة الشيئين شيئاً واحداً مستحيل مطلقاً في القديم والحادث. وبرهانه أن الشيئين إذا اتحدا فإن بقيا موجودين على حالهما فلا اتحاد لأنهما اثنان، وإن عدما معاً كان الموجود غيرهما فلم يتح دا، وإن ع دم أحدهما دون الآخر، امتنع الاتحاد لأن المعدوم ليس عين الموجود، والقول بالاتحاد كفر بإجماع المسلمين.

ويستحيل على الله تعالى أن يفتقر إلى مخصص لأنه لو احتاج إلى مخصص لكان حادثاً والحدوث عل ى الله محال.

ويستحيل أن لا يكون واحداً؛ فيجب أن يكون الله واحداً لا مركباً في ذاته، أو يكون له مماثل في ذاته أو ف ي صفاته أو يكون معه في الوجود مؤثر في فعل من الأفعال. فيستحيل أن يكون لأحد من المخل وقين صد فات كصفات الله بأن تكون له قدرة توجد وإرادة تخصص وهكذا إلى آخر ال صفات. وه ذا م ستحيل لأن الله لا شريك له في صفاته وهذا هو الكم المنفصل في الصفات، وهو محال. وكذا يستحيل عليه تعالى الكم المت صل في الصفات، أي يجب أن لا تكون صفاته متعددة ومن قال بالتعدد فهو محجوج بالإجماع، وقال بعضهم الك م المتصل في الصفات لا ينافي التوحيد، لكنه خطأ وخلاف الإجماع.

ويستحيل على الله تعالى أن يكون معه شريك في الأفعال بأن يكون غيره يفعل كفعله، وهذا ه و الك م المنفصل في الأفعال. وإذا عرفت هذا فلا تأثير لشيء من الكائنات في الأسباب العادية وغيرها لا بطبعها ولا بقوة جعلها الله فيها . وأما الكم المتصل فلا ينفي لأن الفعل كله مخلوق لله تعالى.

وكذا لا تأثير للعباد وغيرهم من الأحياء في أفعالهم وهي ق سمان اض طرارية واختياري ة فالأفع ال الاضطرارية هي التي يخلقها الله في الحي ولا يكون له فيها اختيار ولا قدرة كحركة الارتعاش فإن صد احبها مضطر ومجبور عليها في الظاهر أي المشاهدة وفي الباطن أي الحقيقة والواقع، ولا خلاف ف ي أن الخ الق للأفعال الاضطرارية هو الله تعالى وقد تفضل سبحانه بإسقاط التكليف عن المضطر.

– المراد من المخصص الموجد (ج). والفاعل والمؤثر، أي إن الله تعالى لا يفتقر لا في ذاته ولا في صفاته إلى مخصص يخصصها على ما هي عليه، لأن ذلك يستلزم كون صفاته ممكنة الوجود وحادثة. واعلم أن بعض المبتدعة أثبت ذلك المعنى في حق الله تع الى، فادعى مما ادعاه أن الله تعالى يتصرف في نفسه، بمعنى بغير أوضاع نفسه كما شاء، بالحركة والنزول والصعود والجل وس عل ى العرش وإيجاد الصفات الحادثة في ذاته مثل الغضب والرضى والحروف والأصوات وغير ذلك. وهذا غلو في التجسيم (س).

– فيه رد على المعتزلة في قولهم بأن العبد يخلق أفعال نفسه الاختيارية بقدرة خلقها الله فيه، والصحيح عدم كفرهم بذلك لأنهم لم يجعلوا خالقية العبد كخالقية الله تعالى . (ج)

– فلا تأثير للأسباب العادية في مسبباتها فلا تأثير للنار في الحرق ولا للطعام في الشبع ولا للسكين في القطع وهكذا ، ومن اعتقد أن شيئاً منها يؤثر بقوة أودعها الله فيه فهو مبتدع ، لأنه يؤديه إلى إنكار الأمور الخارقة للعادة كمعجزات الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، فيمكن أن يوجد السبب ولا يوجد المسبب، والله هو الموفق (ج).

وأما الأفعال الاختيارية فهي التي يخلقها الله في الحي كالعبد ويكون له فيها اختيـار ويخلـق الله معهـا قدرة، وبيان ذلك أن الله تعالى إذا أراد خلق فعل اختياري في العبد مثلاً كالقيام والقعود والمشي فإنه جل وعلا يخطره ببال العبد ويجعل لخلقه سبباً وهو اختياره لذلك الفعل، أي إرادته له وميله إليه، فإذا اختاره وتوجه إليه خلقه الله فيه، وخلق له معه قدرة، وهي صفة وجودية تتعلق بالفعل الاختياري

أي ترتبط وتقترن به من غير أن يكون لها فيه تأثير، فهي كالأسباب العادية يخلق الله الفعل عنـدها أي معها لا بها، ولا يلزم من تعلقها بالفعل الاختياري تأثيرها فيه، لأن الصفة قد تتعلق ولا تؤثر كالعلم فإنه مـن الصفات المتعلقة ولا تأثير له فيما يتعلق به، وذلك التعلق أعني تعلق القدرة الحادثـة بالفعـل الاختيـاري أي ارتباطها واقترانها به هو المسمى بالكسب، ولأجله يضاف الفعل الاختياري إلى الحي وينسب إليه كما تضاف وتنسب إليه أعضاؤه كرأسه ويده ورجله مع أنها مخلوقة لله وحده. فالفعل الاختياري ينـسب إلـى الله خلقـاً وللحي كسباً، ويصح نسبة شيء واحد لفاعلين مختلفين بجهتين مختلفتين كالدار المستأجرة تنسب لمالكها بجهة الملك ولمستأجرها بجهة الانتفاع.

ومع أن الشر مخلوق لله تعالى على فرض أنه وجودي، لكن الأدب أن لا ينسب لله تعالى إلا الحسن فينـسب الخير لله والشر للنفس وإن كان منسوباً خلقاً لله، وذلك لأن نسبة الشر يتبادر منها عادة اكتسابه والرضى بـه، ومعلوم أن الله تعالى لا يرضى بالشر.

– لاحظ هنا أن إرادة الله تعالى تابعة لعلمه تعالى بأن هذا العبد يريد هذا الفعل الإرادي، فإنه بعلمه الأزلي يعلم إرادة العبد لهـذا الفعل، فيخلقه له بأن يخلق إرادة للعبد وقدرة ملازمة لهذه الإرادة (س).

– بل الاقتران بين القدرة الحادثة والإرادة وبين الفعل الحادث القائم بالعبد إنما يسمى كسباً أو فعلاً أي لا على سبيل الخلق، لأن الخلق هو الإيجاد من العدم، والإيجاد من العدم لا يجوز إلا لله تعالى (س).

– معنى ذلك أنه إذا قلنا بأن قدرة العبد لها تعلق بالفعل الاختياري، فلا يلزم من ذلك أن هذه القدرة هي التي أوجدت الفعـل، لأن هذا الأمر إنما يكون قياساً على قدرة الله تعالى، ومعلوم أن هذا لا يجوز، أي التمثيل بين الله تعالى وبين العباد في شيء مـن الأمور. إذن ما دام نسبة الخلق والتأثير لقدرة العباد تستلزم التشبيه، ونحن جزمنا أنها متعلقة بالفعل فلا بد إذن أن يكون تعلقهـا على وجه غير الخلق والتأثير، وهذا الوجه هو الذي سماه أهل السنة بالكسب . (س)

– معلوم أن هذا التشبيه بين إضافة الرأس للعبد وبين إضافة الفعل الاختياري له، إنما هو من حيث مطلق الإضافة فقط، لأننا نعلم أن الرأس لا يقال فيه إن قدرة العبد متعلقة به على سبيل الكسب، ولكن أريد هنا أنه كما لا يبعد أن يضاف إلى العبد أمر اتفق على أنه غير مخلوق له كالرأس، فكذلك لا يبعد أن يضاف إليه فعله الاختياري على سبيل الكسب لا الخلق، ويـضاف إلى الله تعالى على سبيل الخلق لا الكسب فتأمل (س).

– المنع من نسبة الشر إلى الله تعالى إنما هو بسبب أن البعض قد يتوهم أن نسبة الشر إليه تعالى تقتضي أن يكون شريراً، ومع أن هذا باطل، لأن الشرير هو من اكتسب الشر لا من خلقه، والكسب فيه جهة اتصاف،والخلق مجرد فعل في الحقيقة لا صفة كمـا بينا قبل ذلك في صفات الأفعال، وقلنا إن قولنا "صفات الأفعال" إنما هو على سبيل التجاوز لأن الفعل في الحقيقة ليس صـفة، فالصفة تقتضي أن تكون قائمة بالموصوف،والفعل لا يقوم بالله، لحدوثه. فلذلك فإننا نقول بمنع نسبة الشر إلى الله تعالى دفعاً لمـا يتوهمه الناس من اقتضاء ذلك كونه تعالى شريراً، ومع بطلان هذا إلا أن الاحتياط في مثل ذلك ألزم، والمنع على سـبيل الأدب، فيصرح في مقام التعليم أن الله خالق الشر والخير. (س)

وكذا يستحيل عليه تعالى العجز عن ممكن ما وإيجاد شيء من العالم مع كراهة لوجوده: أي عدم إرادته له تعالى أو مع الذهول أو الغفلة أو بالتعليل أو بالطبع.

وما قررناه في الأفعال الاختيارية هو مذهب الإمام الأشعري ووافقه عليه جمهور أهل السنة وهو الحق الذي يجب اعتقاده وترك ما خالفه من المذاهب الباطلة.

العجز عن الممكنات : يستحيل على الله تعالى العجز عن ممكن ما وإيجاد شيء ما في العالم مع كراهيته لوجوده ؛ أي عدم إرادته له تعالى، أو مع الذهول أو الغفلة أو بالتعليل أو بالطبع .

وحقيقة العجز تعذر إيجاد ما يمكن إيجاده وإعدام ما يمكن إعدامه، وهو ضد القدرة، والقدرة واجبة له تعالى والعجز مستحيل على الله. فيستحيل على الله العجز عنه لأنه لو اتصف تعالى بالعجز لا يخلو إما أن يكون قديماً أو حادثاً، فإن كان قديماً لزم أن لا يعدم لاستحالة عدم القديم. فلا يوصف المولى تبارك وتعالى بالقدرة لاستحالة جمع الضدين. وإذا لم يتصف بالقدرة فينتفي العالم،وهذا محال بالمشاهدة والعيان. وإن كان حادثاً فإن اتصف به مع القدرة لزم الجمع بين الضدين وإن اتصف به مع عدمها لزم حدوثها لأن كل من يطرأ عليه العدم حادث، ويلزم من حدوث الصفة حدوث الموصوف فينتفي العالم ونفي العالم محال بالمشاهدة.

– فكون الله تعالى خالقاً في العبد إرادته وفعله وقدرته لا يستلزم مطلقاً أن يكون العبد مجبوراً، بل هذا هو الاختيار ، لأنه تابع لإرادة العبد التي علمها الله تعالى منذ الأزل، وقد نبه إلى هذا العلامة المحقق الإمام السعد التفتازاني في شرح العقائد النسفية فقال: "فإن قيل: بعد تعميم علم الله تعالى وإرادته، الجبر لازم قطعاً لأنهما إما أن يتعلقا بوجود الفعل فيجب أو بعدمه فيمتنع، ولا اختيار مع الوجوب والامتناع . قلنا : يعلم ويريد أن يفعله أو يتركه باختياره، فلا إشكال. فإن قيل: فيكون فعله الاختياري واجباً أو ممتنعاً وهذا ينافي الاختيار. قلنا : ممنوع، فإن الوجوب بالاختيار محقق للاختيار لا مناف، وأيضاً منقوض بأفعال الباري جل ذكره لأن علمه وإرادته متعلقان بأفعاله فيلزم أن يكون فعله واجباً عليه" أهـ .. كلامه وهو في غاية الإفادة. ومعنى عبارته الأخيرة: "أي ومعلوم أن فعله غير واجب عليه، فيبطل كلامكم" . (س)

– الكراهة هنا هي مقابل الإرادة كما ذكرناه، وليست مقابل المحبة كما هو بين. أي فاللازم أنه لا يوجد شيئاً إلا بإرادته، ولا يقال إنه تعالى لا يوجد شيئاً إلا بمحبته. فتأمل فقد فسرها بعض المجسمة بغير هذا، ونسبوا إلى الأشاعرة أنهم يقولون أن الله تعالى بما أنه أوجد الكفر، ولا يوجد شيئاً مع كراهيته لوجوده، إذن فقد أوجده مع محبته، فقالوا إن الأشاعرة يقولون إن الله يحب الكفر مطلقاً. وهو قول باطل كما ترى. لأن الكراهة هنا مقابل الإرادة لا مقابل المحبة. فتنبه (س).

– وقع في كلام أهل السنة التعبير بالتعليل لكن ليس مرادهم به التعليل الذي قالت به الفلاسفة، وإنما مرادهم به التلازم بين أمرين عقلاً أو شرعاً أو عادة، فلا تغتر بظواهر العبارات (غ). وقد استغل ابن تيمية وقوع لفظ التعليل في كلام بعض أهل السنة في كلامهم في الفقه نحو أن يقولوا إن علة تحرير الخمر هي الإسكار، وغير ذلك، فادعى أنهم يتناقضون ويبطلون أصولهم التي يبنونها. وكلامه هذا باطل لأنهم أي أهل السنة قد نبهوا على أن العلة إذا أطلقوها في الفقه وأصول الفقه فإنهم يريدون بها العرف كما هو معلوم في أصول الفقه، بخلاف العلة في كلام المعتزلة فإنهم يريدون بها المؤثر. وابن تيمية عادة ما يلجأ إلى مثل هذا الأسلوب في مناقشته للسادة الأشاعرة فإنه يفسر كلامهم تفسيراً باطلاً ثم يبني رده على تفسيره لكلامهم. ومثله في ذلك كل الذين اغتروا بكلامه ومنهم المعلمي والمقبلي والشوكاني وغيرهم كما هو معروف لدى المطلع، فإن هؤلاء ساروا خلف ابن تيمية يكررون ما قاله بلا تحقيق منهم، وحالهم أنهم يظهرون الاجتهاد وأين هم منه؟! (س).

– الفرق بين التعليل والطبع عند القائلين بهما وإن كانا مشتركين في عدم الاختيار أن الإيجاد بطريق التعليل لا يتوقف على وجود شرط ولا انتفاء مانع إذ لا يتصور أن تتحرك اليد ويمنع مانع من تحرك الخاتم الذي فيها، والفاعل بالاختيار هو الذي يتأتى منه الفعل والترك وهو مولانا سبحانه وتعالى لا غيره (ط).

وكذا يستحيل عليه تعالى الجهل وما في معناه بمعلوم ما، والموت والصمم والعمى والبكم. وأضداد الصفات المعنوية واضحة من هذه.

وأما إيجاد شيء من العالم مع كراهته لوجوده فهو محال، لأن الكراهة ضد الإرادة والإرادة واجبة لله تعالى والكراهة مستحيلة على الله، والمراد بها هي الكراهة العقلية التي هي عدم الإرادة. وأما الكراهة الشرعية التي هي إحدى الأحكام الخمسة فلا تنافي الإيجاد وهي –أي المكروهات على هذا المعنى– واقعة بإرادة الله تعالى لأنه لو لم يردها لما وقعت، إذ لا يكون في ملكه تعالى ما لا يريد، ولم يأمر بها إذ لا ملازمة بين الأمر والإرادة عند أهل السنة، بل بينهما عموم وخصوص من وجه فيتواردان في إيمان أبي بكر مثلاً فإنه مأمور به ومراد لله، وتنفرد الإرادة في كفر أبي جهل وغيره من الكفار وينفرد الأمر في الإيمان منهم، فهم مأمورون بالإيمان، ولم يرد الله تعالى وقوعه منهم لعلمه بعدم إرادتهم لذلك.

ويستحيل على الله تعالى الذهول وهو غيبوبة الشيء بعد العلم به، ويستحيل على الله تعالى الغفلة حالة إيجاده والغفلة هي عدم العلم بالشيء مطلقاً أي إنه يستحيل على الله أن يوجد شيئاً من العالم مع الغفلة أو الذهول.

ويستحيل على الله تعالى إيجاد شيء من العالم بالتعليل بأن يكون ذاته تعالى علة في إيجاد المخلوقات من غير إرادة وقدرة، فالقائلون بذلك أهل العلة من الفلاسفة. وحقيقة العلة عندهم ما يأتي منها الفعل دون الترك من غير توقف على وجود شرط ولا انتفاء مانع، مثال ذلك في الشاهد حركة الإصبع فإنها علة حركة الخاتم، ويلزم من حركة الإصبع حركة الخاتم، ومن عدمها عدم حركة الخاتم، وهذا عندهم،وأما عند أهل الحق فحركة الخاتم مع الإصبع مخلوقان لله تعالى. وهما متلازمان وجوداً بإيجاد الله تعالى، وليس حركة الإصبع خالقاً لحركة الخاتم، ولا العكس، بل هما متلازمان وجوداً، وقد يتسامح البعض فيطلق على أحدهما اسم السبب، ويريد به السبب العادي، بمعنى الملازم لا المؤثر.

ورد أهل السنة على أهل العلة فقالوا لهم إن قلتم الذات قديمة يلزم قدم العالم لأن المعلول لا يتأخر عن علته وإن قلتم حادث فيفتقر إلى فاعل، والفاعل لا يكون عندكم إلا علة وهكذا. فيلزم الدور أو التسلسل وهما محالان.

ويستحيل على الله أن يوجد شيئاً من العالم بالطبع، وحقيقة الطبع عندهم ما يأتي منها الفعل دون الترك مع توقف على حصول شرط أو انتفاء مانع، قالوا مثال ذلك في الشاهد النار مع الاحتراق. فإن النار طبيعتها الإحراق ولكن تتوقف على حصول شرط وهو المماسة وانتفاء مانع وهو البلل، فإذا حصل الشرط فيما لا يزال وجد العالم من غير إرادة فلا يلزمنا قد العالم. فقال لهم أهل السنة: إن قلتم المانع قديم لزم أن لا ينعدم لاستحالة عدم القديم فلا يوجد العالم، وإن قلتم حادث فيحتاج إلى مانع قبله فيلزم التسلسل وهو محال.

– وقيل الذهول أعم من الغفلة لأن الغفلة زوال الشيء من المدركة مع بقائه في الحافظة، والذهول زواله من المدركة مطلقاً، وعلى هذا فالسهو مرادف للغفلة، كما يؤخذ من القاموس حيث قال غفل عنه تركه وسها عنه . أهـ ،، وأما النسيان فهو أخص من الذهول لأنه زوال الشيء من الحافظة والمدركة معاً ووجه منافاة كل من الذهول والغفلة أنهما منافيان للعلم، وكل ما كان منافياً للعلم كان منافياً للإرادة، فهما منافيان للإرادة بواسطة منافاتهما للعلم (ج).

– فالفرق بين التعليل والطبع أن الأول لا يتوقف على وجود شرط وانتفاء مانع بخلاف الثاني (ج).

وأما الشرط فلا يكون إلا حادثاً على قولهم، فيحتاج إلى شرط آخر وكذلك شرط يحتاج إلى شرط فيلـ ـزم التسلسل وينتفي العالم وهو محال. فإذا بطلت العلة والطبيعة تعين أن الله تعـ ـالى فاعـ ـل بالاختيـ ـار بالقـ ـدرة والإرادة.

والقول بالتعليل والطبيعة لا يصح . وقولهم إن النار طبيعتها الإحراق باطل بالإجماع إذ لا فاعل إلا الله وحده وهو الفاعل المختار.

ويستحيل الجهل عليه تعالى: وهو ضد العلم والجهل قسمان، مركب وبسيط، فحقيقة المركـ ـب تـ ـصور الشيء على خلاف ما هو به، وهو أن يجهل الشيء ويجهل جهله به، فهو مركب من جهلـ ـين. والبـ ـسيط أن يجهل الشيء ويعلم أنه جاهل به وحقيقته عدم العلم بالشيء فيما شأنه أن يعلم. هذان القسمان مستحيلات على الله تعالى. ويستحيل عليه أيضاً ما في معنى الجهل، كالشك والظن والوهم والذهول والغفلة والنسيان وكـ ـون علمه ضرورياً أو نظرياً أو بديهياً أو معرفة، لأن المعرفة ما تقدمها جهل على قول بعض العلماء، أو كونـ ـه يقيناً لأن ا ليقين ما ثبت بالدليل، أو كونه نظرياً أو كسبياً.

ملاحظة : المعلوم يشمل الواجب والمستحيل والجائز .

ملاحظة : التقابل بين العلم والجهل المركب تقابل بين الضدين، وبين العلم والجهل البسيط من باب عدم العلم والملكة. وحيث ثبت العلم انتفت حقيقة الجهل والملكة، فالعلم وجودي.

ويستحيل عليه تعالى الموت : وهو ضد الحياة، وكذلك يستحيل عليه ما في معنى الموت، مثل أن تكون حياته تعالى بروح أو نفس أو بأكل أو شرب أو نوم أو سنة أو غير ذلك من أوصاف الحوادث.

ملاحظة: هناك مذهبان في حقيقة الموت الأول يقول الموت عرض يعقب الحياة فـ ـالموت علـ ـى هـ ـذا المذهب وجودي، والثاني يقول الموت هو عدم الحياة فيما شأنه الحياة، والموت على هذا المذهب عدمي.

ويستحيل عليه تعالى الصمم: ضد السمع، وحقيقة الصمم عدم السمع بالكلية بوجود آفة تمنع مـ ـن ذاك، وكذا يستحيل عليه تعالى ما في معنى الصمم ككونه يسمع الأصوات دون الذوات وكـ ـون سـ ـمعه بـ ـآذان أو صماخ أو غير ذلك، بل سمعه تعالى متعلق بكل موجود .

– الموت هو أمر وجودي عند أهل السنة، والتقابل بينه وبين الحياة من تقابل الضدين على الأول، ومن تقابل العدم والملكة على الثاني (ج).

– هو أمر وجودي يضاد السمع عند أهل السنة . (ج)

– قال الإمام السنوسي في شرح صغرى الصغرى: وقولنا في السمع والبصر المتعلقان بجميع الموجودات، أي ينكشف لسمعه تعالى وبصره جميع الموجودات قديمة كانت أو حادثة، وليس كسمع المخلوق الذي يختص عادة تعلقه بالأصوات ولا كبصر المخلـ ـوق الذي إنما يتعلق عادة بالأجسام والألوان والأكوان، وبرهان عموم التعلق لسمعه تعالى أن مصحح تعلقهما إنما هو الوجود، فلـ ـو تعلقا ببعض الموجودات دون بعض لافتقرا إلى مخصص، فيكونان حادثين ، وقيام الحوادث بذاته تعالى مستحيل ، والحاصـ ـل أن ثبوت هاتين الصفتين أخذ من الشرع وتعلقهما بجميع الموجودات أخذ من الدليل العقلي. أهـ .،

وأما الجائز في حقه تعالى: ففعل كل ممكن أو تركه.

ويستحيل عليه تعالى العمى: ضد البصر وحقيقة العمى عدم البصر بالكلية بوجود آفة تمنع من ذلك. وكذا يستحيل عليه تعالى ما في معناه من المقلة والأجفان والحدقة وغير ذلك.

ويستحيل عليه تعالى البكم: وهو ضد الكلام وحقيقة البكم عدم الكلام بالكلية بوجود آفة تمنعه من ذلك، وكذا يستحيل عليه تعالى ما في معناه بأن يكون كلامه بحروف وأصوات وغير ذلك من الصفات الحادثة.

وأما استحالة أضداد ومنافيات الصفات المعنوية فهي واضحة ويزداد جلاؤها ظهوراً بعد العلم باستحالة أضداد المعاني كما سبق.

الجائز في حق الله تعالى

يجوز في حق الله تعالى إيجاد كل ممكن أو تركه ، ففعل كل فرد من أفراد الممكن وتركه جائز، ولا يجوز فعل الممكنات جميعاً دفعة واحدة، لأن الممكنات لا نهاية لها فكل ما قدر العقل جوازه فهو ممكن وفعله دفعة واحدة يؤدي إلى فراغ ما لا نهاية له وهذا محال .

ملاحظة : دخل في الجائز بعثة الرسل فليست بواجبة كما قالت المعتزلة ولا مستحيلة كما قالت البراهمة والسمنية، ولا مكتسبة كما قالت الفلاسفة ولا ذاتية كما قالت الكرامية، فالبراهمة والفلاسفة ضلوا والمعتزلة والكرامية مبتدعة. ومذهب أهل السنة أن النبوة والرسالة فضل من الله تعالى.

- هو أمر وجودي يضاد البصر عند أهل السنة . (ج)

- هو أمر وجودي يضاد الكلام عند أهل السنة .(ج)

- ما يجوز في حقه تعالى منحصر فيما ذكر (ج) والممكن عند علماء هذا الفن كل ما حكم العقل باستواء وجوده وعدمه ويسمى جائزاً ومعنى فعل الممكن إيجاد الله له ومعنى تركه إبقاؤه في العدم، وكل ممكن يجوز عقلاً في حق الله تعالى فعله أو تركه، ولا يجب عليه عقلاً فعل شيء منه، ولا يستحيل عليه عقلاً ترك شيء منه بل يفعل منه ما شاء ويترك ما شاء فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، ويسمى كل فعل من أفعاله تعالى شأناً له، قال تعالى (كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ) أي كل وقت هو أي الرب تعالى في شأن أي أمر يظهره على وفق ما قدره وأراده في الأزل من إيجاد وإعدام وإعزاز وإذلال وإغناء وإفقار وإعطاء سائل وإجابة داع وغير ذلك من شئونه جل وعز (غ).

- وأيضاً إيجاد الممكنات دفعة واحدة يؤدي إلى فراغ قدرة الله تعالى، أي عدم قدرته على إيجاد ممكن آخر، لأنه قد أوجده، فتأمل (س).

أما برهان وجوده تعالى: فحدوث العالم، لأنه لو لم يكن له محدث بل حدث بنفسه لزم أن يكون أحد الأمرين المتساويين مساوياً لصاحبه، راجحاً عليه بلا سبب، وهو محال. ودليل حدوث العالم ملازمته للأعراض الحادثة من حركة أو سكون أو غيرهما، وملازم الحادث حادث.

ودخل في الجائز ثواب المطيع وعقاب العاصي، ورؤية الله تعالى فيراه المؤمنون منزهاً عن الجهة والمقابلة والمكان وغير ذلك من الأمور العادية، فكما علموه منزهاً يرونه كذلك، فرؤيته تعالى جائزة وواقعة في الآخرة للمؤمنين وأما في الدنيا فجائزة عقلاً ممنوعة شرعاً لحديث "لن تروا ربكم حتى تموتوا" (١) ، وأما في الدنيا فلم تقع لأحد كما هو المعتمد عند المحققين . فكل هذا جائز في العقل لكن الشرع أخبر بوقوعها فيجب الإيمان به.

ودخل في الجائز مراعاة الصلاح والأصلح ، خلافاً للمعتزلة في قولهم بوجوب الصلاح والأصلح، والمراد بالصلاح ما ضده فساد والأصلح ما ضده صلاح.

واعلم أن الإيجاد والإعدام وغيرهما مما يجوز في حقه تعالى تسمى بصفات الأفعال ، وهي عبارة عن التعلقات التنجيزية أي التعلقات بالفعل للقدرة كإيجاد زيد بالفعل وإعدام عمرو بالفعل، وكلها حادثة لأنها جائزة وكل جائز حادث.

فصفات الأفعال حادثة وليست من الصفات القائمة بذاته تعالى حتى يلزم قيام الحوادث بذاته، وهو محال، وإنما عدوها من صفاته تعالى لأنه صادرة عن قدرته فهي أثر لها لا أنها قائمة بذاته تعالى لأنها جائزة كما علمت، فالجائز لا يقوم بذاته تعالى.

ولأن الذي يقوم بذاته من الصفات ما كان له تحقق في الخارج عن الذهن، وصفات الأفعال ليست كذلك لأنها إضافات أي تعلقات بين القدرة ومقدورها، والإضافات أمور اعتبارية لا ثبوت لها في الخارج.

– قد يعرض لبعض الممكنات الوجوب لإخبار الشرع بوقوعه ويسمى واجباً عرضياً وواجباً لغيره وقد يعرض لبعضهما الاستحالة لإخبار الشرع بعدم وقوعه ويسمى مستحيلاً عرضياً ومستحيلاً لغيره، فالأول كدخول الطائع الجنة، والثاني كدخول الكافر الجنة، فإن كلا منهما من الممكن عقلاً بالنظر لذاته، لكن صار الأول واجباً شرعاً والثاني مستحيلاً شرعاً لما ذكرنا (غ).

(١) رواه النسائي في سننه الكبرى عن عبادة بن الصامت ، وقد استدل بعض الحمقى بهذا الحديث على ان الله تعالى له عينان اثنتان، وأن معنى ذلك هو نفس ما يفهم إذا قيل إن للإنسان عينان اثنتان، ولكنه منع فقط إطلاق اسم الجارحة والعضو والجزء عليهما، وأما معناه فأثبته، ونسب ذلك للسلف ولأهل السنة كذباً عليهم. وهذا تجسيم محض، وعدم التصريح بلفظ الجزء والبعض منه لا يعفيه من كونه مجسماً فإن حكمنا عليه بالتجسيم مبني على المعنى الذي يثبته في حق الله تعالى لا على اللفظ. ولاحظ أنه لا يوجد تصريح مطلقاً في الحديث بأي من ذلك، ولكنه فهمه بمفهوم المخالفة، ومفهوم المخالفة ضعيف وفي قبوله في الفقهيات خلاف فكيف يعتمد أصلاً في العقائد!

– المقصود بالصلاح والأصلح عند المعتزلة أي بالنسبة إلى الفرد لا المجموع (س).

– يطلق السادة الماتريدية على هذا المعنى صفة التكوين. وتحديداً فإن صفة التكوين عندهم هي ما تصدر عنه هذه الأفعال وليست هي نفس هذه الأفعال، وعندهم أن القدرة متعلقة بصحة وجود المقدور، والتكوين متعلق بوجود المقدور ومؤثر فيه، كما نص عليه أبو عذبة في الروضة البهية، وقال السعد في شرح العقائد: والتكوين صفة حقيقة هي مبدأ الإضافة التي هي إخراج المعدوم من العدم إلى الوجود لا عينها. أهـ ،. ومنه يفهم أن الفعل عندهم ليس قديماً بل الصفة التي يقع بها الفعل هي القديمة. فصفات الأفعال عندهم هي صفات قديمة تصدر عنها أفعال حادثة. والمعتمد عندهم إثبات صفة التكوين وهي صفة الفعل، بالمعنى المتقدم. وأما الأشاعرة فالتحقيق عندهم كما بيناه في الأصل من أن الأفعال هي تعلقات لصفة القدرة،ولكونها ناشئة عن صفة يسمونها بصفات الأفعال. وهو الذي عليه المحققون (س).

ودليل حدوث الأعراض مشاهدة تغيرها من عدم إلى وجود ومن وجود إلى عدم.

ولهذا لا يطلق على صفات الأفعال الحدوث بمعنى الوجود بعد العدم، وإنما يطلق عليها الحدوث بمعنى التجدد، ولا شك أنها متجددة فيما لا يزال .

الشروع في البراهين على العقائد

واعلم أن ما مر كان عبارة عن بيان الأقسام الثلاثة ما يجب وما يستحيل وما يجوز في حق الله تعالى، من دون ذكر للأدلة، وهذا إذا قبله الإنسان واعتقد به فإنه مؤمن ولكنه مقلد، وقد مر الخلاف في حكم المقلد ، وللخروج من الخلاف سنذكر هنا فيما يلي الأدلة العقلية على ما مضى.

برهان وجود الله

برهان وجود الله هو حدوث العالم، والمراد بالحدوث الوجود بعد العدم، والمراد بالعالم كل موجود سوى الله تعالى، أي إن خروج العالم من العدم إلى الوجود هو دليل على وجود الله تعالى، لأن العالم في هذه الحالة يكون حادثاً أي صنعة والصنعة لابد لها من صانع وهو الذي ورد عن الأنبياء أن اسمه "الله"،

– هذه الفقرة استفدناها من شرح المراغني، واعلم أن ابن تيمية قد أوهم في بعض كلامه أن السادة الماتريدية يقولون بقيام الصفات الحادثة بالله تعالى وكون الأفعال قديمة، في حين إنهم يقولون إن الصفة التي بها الفعل قديمة وليس الأفعال، مفسراً قولهم بصفة التكوين وهي المقصودة بصفة الأفعال كما وضحناه أعلاه، وادعى أنهم يقولون أن إثبات هذه الصفة يلزم عنه قيام الحادث بالله تعالى، ولا يريد ابن تيمية من ذلك إلا نصرة مذهبه الذي ينص على أن الحوادث تقوم بذات الله تعالى، وهو أيضاً يقول إن أفعال الله تعالى قائمة بذاته، وليس كذلك مذهب الماتريدية. وهذا هو شأن ابن تيمية في تفسير مذاهب خصومه كما يريد هو لا كما يريدون هم، ثم يستغلها بعد ذلك في تثبيت مذهبه (س)

– قال بعض العلماء لا يبعد أن تحدث معرفة الله تعالى في عبد من العباد بالإلهام، ولكن لا يجوز أن يقال إن معرفته تعالى تحدث في جميع الناس بالإلهام. فمعرفة الله تعالى على الأغلب نظرية، أي تحتاج إلى نظر، والنظر في سبيل الوصول إلى ذلك قد يطول وقد يقصر على حسب جلاء نفس الناظر. واعلم أن معرفة الله تعال هي نوع من أنواع العلوم، ولا يجوز أن يقال إن معرفته تعالى تحدث في نفس الإنسان بالفطرة، أي تكون موجودة فيه منذ الولادة، وذلك لأن هذا يعني أن بعض العلوم تكون موجودة في نفس الإنسان منذ الولادة، وهذا باطل، لأنه يناقض قوله تعالى (وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لا تَعْلَمُونَ شَيْئاً وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ)، فهو نص صحيح على أننا عندما نخرج من بطون أمهاتنا لا نكون عالمين بشيء مطلقاً، ومنها العلم بأن الله تعالى موجود، ولكن إذا قصد أن الإيمان بوجود الله تعالى يوافق الفطرة أي الخلقة وما يناسبها من الوصول إلى الكمال، فإنه يكون صحيحاً، فالإنسان عند ولادته يكون مستعداً لتلقي العلوم، ولا يكون علم واحد حاصل في نفسه، وتلقي العلوم إنما يكون بالوسائل التي ذكرها الله تعالى في نفس الآية، وهي السمع والأبصار والأفئدة. وفي هذا الموضوع تفصيل لا يليق ذكره هنا. ولذلك قال جمهور علماء السنة إن معرفة الله تعالى على الأغلب نظرية، أي يحتاج الإنسان إلى نظر لاكتسابها. ولا يبعد حصولها للبعض بالبداهة، كما ذكرناه. (س)

– اعلم أن الدليل بالترتيب المنطقي هو كما يلي، العالم حادث، وكل حادث لا بد له من محدث، فالعالم له محدث وهو الله الواجب الوجود، لأن المحدث للعالم يجب أن يكون غير العالم، والعالم ممكن، فالله يجب أن يكون واجب الوجود، لأنه لو كان ممكناً لاحتاج إلى من يحدثه. واعلم أن المقدمة الأولى وهي قولنا العالم حادث، نظرية ليست بديهية، أي تحتاج إلى إقامة البرهان عليها. والمقدمة الثانية وهي ضرورة وجود محدث للحادث، تقترب من البداهة ويمكن الادعاء بأنها بديهية،(س) .

لأن العالم لو لم يكن له محدث بل حدث بنفسه، أي ترجح وجوده على عدمه من غير مرجح، لـ زم أن يكون أحد الأمرين المتساويين في العقل مساوياً لصاحبه راجحاً عليه بلا سبب مرجح، وهذا محال لأنه جمـ ـع بين النقيضين .

ملاحظة: المراد بالأمرين الوجود والعدم، والزمان المخصوص مـ ـع مقابلـ ـه مـ ـن الأزمنـ ـة، والجهـ ـة المخصوصة مع مقابلها من الجهات، والمقدار المخصوص مع مقابلة من المقادير، والصفة المخصوصة مـ ـع مقابلها من الصفات، والمكان المخصوص مع مقابلة من الأمكنة. فهذه ستة تقابلها ستة وكل واحد مع مقابلـ ـه بالنسبة إلى الجرم مثلاً متساويان تساوياً ذاتياً، فترجيح أحدهما على مقابله بلا مرجح محال. لأن جمـ ـع بـ ـين النقيضين فتعين أن للعالم مرجحاً أي فاعلاً وجوده على عدمه، وكذلك المتقابلات كلها ترجيح الفاعل المختار، ولا فاعل إلا الله.

العالم ينقسم بالنظر والمشاهدة إلى الأجرام وهي ما يقوم بذاته كالأجسام، والأعراض وهـ ـي مـ ـا يقـ ـوم بالأجرام كالحركة والسكون والألوان والكيفيات المختلفة وغير ذلك، فطريقة البرهان على حدوث العالم أن يتم البرهان على حدوث كل من القسمين وبهذا يتم البرهان على حدوث العالم، لأنه ليس شيئاً غيرهما.

فدليل حدوث الأجرام، أن كل جرم فهو ملازم للأعراض الحادثة المتجددة من حركة وسكون واجتمـ ـاع وافتراق وهذه الأعراض الأربعة تسمى الأكوان الأربعة، والجرم لا يخلو من أحدها، لأنـ ـه إمـ ـا أن يكـ ـون متحركاً أو سكاناً أو مجتمعاً أو مفترقاً، ومن الأعراض الطعوم والروائح والألوان وغير ذلـ ـك، والأعـ ـراض حادثة ودليل تغيرها كما يأتي، والجرم الملازم لها حادث مثلها لملازمته لها.

ملاحظة: المراد بالحركة انتقال الجرم من حيز إلى حيز، والمراد بالسكون ثبوت الجرم في حيز واحد، المراد بالاجتماع كون الجوهرين بحيث لا يتخلل بينهما ثالث، والافتراق ضده.

والبرهان على حدوث العالم: هو أن ملازم الحادث حادث، وتفصيله أن تقول في بيان حدوث الأجـ ـرام : لـ ـو كانت الأجرام قديمة، لزم ملازمتها للأعراض الحادثة، ويستحيل أن يلازم القديم الحادث، إذن الأجرام حادثة.

– وقال البيجوري وإنما خص الحركة والسكون بالتصريح بهما لأن ملازمة الأجرام لهما ضرورية لكل عاقل، (ج)

– ما لازم الحادث لابد أن يكون حادثاً، وهذه المقدمة قوية جداً، فإنه قد ثبت أن الجرم لا ينفك عن الأعراض بالمـ ـشاهدة والـ ـدليل العقلي، وثبت أن الأعراض كلها حادثة، أي لجميع الأعراض أول وبداية لم تكن موجودة قبلها، وبما أن الجرم يستحيل وجوده بـ ـدون الأعراض، فصار كأن وجوده مشروط بوجود الأعراض ، ولما كانت الأعراض حادثة، صار وجود الجرم مشروطاً بحادث، وما كـ ـان مشروطاً وجوده بحادث فلا بد أن يكون حادثاً. (س)

وأما برهان وجوب القدم له تعالى: فلأنه لو لم يكن قديماً لكان حادثاً فيفتقر إلى محـ ـدث، فيلزم الدور أو التسلسل.

ودليل حدوث الأعراض مشاهدة تغيرها من عدم إلى وجود ومن وجود إلى عدم، وما لم تشاهد فيه التغير فهو قابل له ، ويقاس على الأول لتساويهما في أصل الجرمية، فما صدق على أحدهما صدق على الآخر.

ملاحظة: هذا البرهان يتم إذا قلنا أن العرض يبقى زمانين، وأما إذا قلنا إن العرض لا يبقى زمـ ـانين فكله ـا متغيرة بالحصول دون القبول.

وتركيب البرهان أن تقول: لو كانت الأعراض قديمة (هذه القضية ملزومة)، لما تغيرت (وهذه لازم لهـ ـا)، لاستحالة تغير القديم (وهذا بيان الملازمة)، لكن نفي تغير الأعراض محال (وهـ ـي الاسـ ـتثنائية)، (بيانهـ ـا) المشاهدة.

واعلم أن الأصول التي يبنى عليها برهان حدوث العالم سبعة:

الأول : إثبات زائد على الأجرام فهو العرض. الثاني: إبطال قيامه بنفسه. الثالث: إبطـ ـال انتقالـ ـه. الرابـ ـع: إبطال ظهوره وكمونه. والخامس: استحالة عدم القديم. السادس: إثبات كون الأجرام لا تنفك عن ذلك الزائـ ـد. السابع: استحالة حوادث لا أول لها .

ووجه الاستدلال على هذه الأصول السبعة باختصار أن تقول:

أما الأول: وهو إثبات زائد على الأجرام تتصف به كالحركة والسكون وغيرهما من الأعراض فهو ضروري لا يحتاج إلى دليل إذ ما من عاقل إلا وهو يحس أن في ذاته صفات زائدة عليها. وأما الثاني: وهو إبطال قيام العرض بنفسه.

– دليل حدوث الأعراض يتوقف على إبطال قيام العرض بنفسه، وإبطال انتقاله لغيره، وإبطال كمونه وإبطال أن القديم ينعدم، وذلك لأن الخصم ربما يمنع أنها تتغير من عدم إلى وجود وعكسه فالحركة بعد السكون مثلاً لم تكن معدومة ثم وجدت بل كانت موجـ ـودة قبل ذلك، فنقول له: هل كانت قائمة حينئذ بنفسها أو انتقلت من محلها لمحل آخر، أو كمنت في محلها، فإن كـ ـان الأول لـ ـزم قيـ ـام العرض بنفسه وهو باطل، وإن كان الثاني فكذلك لأنه يلزم قيام العرض بنفسه في لحظة الانتقال، وإن كان الثالث لزم اجتماع الضدين وهو باطل. فيقول سلمنا ذلك لكن لا نسلم أنه يدل على حدوثها لاحتمال أن تكون قديمة وتتغير من عدم إلى وجود وعكسه، فنبطله بأن القديم لا ينعدم (ج).

– يمكن أن يقال: إن الأعراض التي شاهدناها في العالم منها ما شهدنا حدوثه، كتحرك الأشجار وغيرها، ومنها ما شاهدنا أنه دائمـ ـاً متحرك ولم نره ساكناً، مثل القمر والكواكب، ومنها ما شاهدنا أنه دائماً ساكن ولم نر أنه يتحرك مثل الجبال. فالقسم الأول حادث بالمشاهدة، والقسمان الآخران كل منهما حادث بالقياس على الأول، لأن الجامع بينهما هو الجسمية، (س)

– وهو الأمر المسمى بتسلسل الحوادث في القدم، وحقيقته تتابع الأشياء واحداً بعد واحد إلى ما لا نهاية له في الزمان الماضي، كما لـ ـو فرض أن زيداً أحدثه عمرو وأن عمراً أحدثه خالد، وأن خالداً أحدثه بكر وهكذا إلى ما لا نهاية له، فقد تتابعت المحدثون واحداً بعـ ـد واحد إلى ما لا نهاية له في الماضي، وإنما كان التسلسل باطلاً، لأنه لا يلزم عليه وجود حوادث لا أول لها، وهو باطل، لأن كل حادث لوجوده أول، كما دلست على تلك البراهين (غ) بتصرف يسير.

وأما برهان وجوب البقاء له تعالى: فلأنه لو لم يكن قديماً لكان حادثاً فيفتقر إلى محـدث، فيلزم الدور أو التسلسل.

وأما برهان وجوب البقاء له تعالى: فلأنه لو أمكن أن يلحقه العدم، لانتفى عنه القدم لكون وجوده حينئذ جائزاً لا واجباً، والجائز لا يكون وجوده إلا حادثاً، كيف! وقد سبق قريباً وجوب قدمه تعالى وبقائه.

والثالث: وهو إبطال انتقاله فدليلهما أنه لو قام العرض بنفسه أو انتقل لزم قلب حقيقة العرض فـإن الحركـة مثلاً حقيقتها انتقال جوهر من حيز إلى حيز، ولو قامت بنفسها أو انتقلت هي لزم قلب هذه الحقيقة، أي تصير الحركة جوهراً وهذا باطل. الرابع: وهو إبطال الكمون والظهور فلأن القول بالكمون والظهور يـؤدي إلـى الجمع بين الضدين في المحل الواحد. وأما الخامس: وهو إثبات استحالة عدم القديم فوجهه أنه لو انعدم لكـان وجوده جائزاً والجائز لا يكون وجوده إلا محدثاً، فيكون هذه القديم محدثاً وهذا تناقض. وأما السادس: وهـو إثبات كون الأجرام لا تنفك عن ذلك الزائد فهو ضروري لأنه لا يعقل كون الجرم منفكاً عن كونه متحركاً أو ساكناً. السابع: وهو إثبات استحالة حوادث لا أول لها، فأقرب الأدلة فيه أن يقال: إذا كان كل فرد من أفـراد الحوادث حادثاً في نفسه فعدم جميعها ثابت في الأزل، ثم لا يخلو إما أن يقارن ذلك العدم فـرد مـن أفـراد الحادث أو لا، فإن قارنه لزم اجتماع وجود الشيء وعدمه وذلك مستحيل بضرورة العقل، وإن لم يقارن ذلـك العدم شيء من الأفراد الحادث لزم لجميعها أول وخلو الأزل على هذا الفرض عن جميعها .

برهان وجوب القِدَم

وبرهان وجوب القدم لله أنه لو لم يكن قديماً لصار حادثاً جائز الوجود، لأن الموجودات تنحـصر فـي القديم والحادث فلا واسطة بينهما، وإذا كان حادثاً فلا بد له من محدث أيضاً لأنه لو فرض أنه مثله ثم كذلك، لم الدور أو التسلسل، وهما محالان باطلان لأنه يلزم في الدور التقديم والتأخير في وقت واحد لكل منهما فإن كلاً منهما فاعل للآخر ومفعول له، وكونه فاعلاً يلزم أن يكون متقدماً على مفعوله، وكونه مفعولاً له يلزم أن يكون متأخراً عنه، وكون الشيء الواحد متقدماً متأخراً في وقت واحد جمع بين النقيضين. ويلزم في التسلسل الفراغ وعدم النهاية لأن فرض التسلسل ترتيب أمور غير متناهية ودخولها في الوجود يقتضي أنها متناهيـة، لأن كل ما دخل في الوجود فهوة متناه، فيلزم على القول بالتسلسل جمع بين النقيضين، والجمع بين النقيضين محال. فإذا بطل الدور والتسلسل بطل حدوث الإله، وإذا بطل الحدوث وجب القدم وهو المطلوب.

ملاحظة: الفرق بين الوجود الجائز والوجود الواجب، أن الوجود الجائز هو الذي سبقه العدم ويمكـن لحـوق العدم له، وأما الوجود الواجب فهو الذي لا يسبقه العدم ولا يمكن لحوق العدم به.

– أي مهما طرأ على ذهنك من حادث، فإنك تجزم أن له أولاً، ومهما طرأ على ذهنك من حوادث سواء كان لعددها نهاية أو لم يكن لها نهاية، فالحكم العقلي القطعي ينص على أن كل واحد منها له أول، وبالتالي فيجب أن يكون لجميعها أول.

وأما برهان وجوب قيامه تعالى بنفسه: فلأنه تعالى لو احتاج إلى محل لكان صفة والصفة لا تتصف بصفات المعاني ولا المعنوية، ومولانا جل وعز يجب اتصافه بهما، فليس بصفة. ولو احتاج إلى مخصص لكان حادثاً؛ كيف! وقد قام البرهان على وجوب قدمه تعالى وبقائه.

برهان وجوب البقاء

والبقاء عبارة عن نفي العدم اللاحق للوجود، فلو أمكن أن يطرأ عليه العدم لانتفى عنه القدم، والقدم قد وجب له بالبرهان القاطع، لأن وجوده حينذاك يصبح جائزاً والجائز لا يكون وجوده إلا حادثاً مسبوقاً بالعدم، فإذا بطل نفي القدم بطل إمكان لحوق العدم وإذا بطل إمكان لحوق العدم وجب أن الإله باق وهو المطلوب.

ملاحظة: وهي عبارة عن قاعدة جليلة وهي "كل ما ثبت قدمه استحال عدمه" ولا قديم إلا الله تعالى.

برهان وجوب مخالفته تعالى للحوادث

والحوادث هي الموجودة بعد العدم أجراماً كانت أو أعراضاً أو غيرهما إن قدر أن في العالم ما ليس بجرم ولا عرض كالمجردات، والله مخالف لكل ذلك فكل ما سواه حادث "كان الله ولا شيء معه" (١) فالله لو شابه بعضاً من الحوادث لكان حادثاً أي موجوداً بعد العدم، لوجوب استواء المثلين في كل ما يجب وما يستحيل وما يجوز، لأن الحوادث وجب لها الحدوث واستحال عليها القدم وجاز لها الوجود والعدم،

ـــ اتفق العقلاء على هذه القاعدة الكلية. (ج)

(١) رواه البخاري عن عمران بن حصين رضي الله تعالى عنهما قال دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم وعقلت ناقتي بالباب فأتاه ناس من بني تميم فقال أقبلوا البشرى يا بني تميم قالوا قد بشرتنا فأعطنا مرتين ثم دخل عليه ناس من أهل اليمين فقال أقبلوا البشرى يا أهل اليمن إذ لم يقبلها بنو تميم قالوا قد قبلنا يا رسول الله قالوا جئناك نسألك عن هذا الأمر قال كان الله ولم يكن شيء غيره وكان عرشه على الماء وكتب في الذكر كل شيء وخلق السماوات والأرض فنادى مناد ذهبت ناقتك يا بن الحصين فانطلقت فإذا هي يقطع دونها السراب فوالله لوددت أني كنت تركتها. ورواه ابن حبان أيضاً عنه بلفظ: قال كان الله وليس شيء غيره وكان عرشه على الماء. وفي رواية أخرى عنه بلفظ: كان الله ولم يكن شيء قبله وكان عرشه على الماء ثم خلق السماوات والأرض.

وهذا الحديث خالف ابن تيمية رواياته العديدة الدالة على إثبات أن الله تعالى كان ولم يكن شيء غيره، وادعى أنه لا توجد دلالة على ذلك من الحديث، ورد جميع الألفاظ الواردة إلا "كان الله ولنم يكن شيء قبله"، بحجج واهية، وروى الإمام أحمد في مسنده عن المحرر بن أبي هريرة عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزال الناس يسألون حتى يقولوا كان الله قبل كل شيء فما كان قبله.والمراد من ذلك أن السؤال عن بداية كل مخلوق سؤال صحيح، وله جواب لأنه يوجد لكل المخلوقات بداية، وأما السؤال عن بداية لوجود الله تعالى فهو سؤال باطل لأنه لا توجد له جل شأنه بداية. بل هو ثابت قبل كل شيء، وتأمل في هذه الرواية التي تنص على إبطال التسلسل في القدم وتدل عليه دلالة أكيدة، وقد قال ابن تيمية كما ذكرنا بعدم انقطاع سلسلة الحوادث في القدم، مخالفاً في قوله ذلك جميع هذه الروايات والآيات الكثيرة التي تدل على أن الله تعالى أوجد الخلق كلهم وجعل لهم بداية، وعليه فيستحيل أن توجد سلسلة من المخلوقات لا بداية لها. (س)

وأما برهان وجوب الوحدانية له تعالى: فلأنه لو لم يكن واحداً لزِزم أن لا يوجد شيء من العالم، للزوم عجزه حينئذ.

فلو ماثل الحوادث لوجب عليه الحدوث كما يجب لها. وحدوث الله محال عقلاً لما تقدم من بيان وجوب قدمه تعالى وبقائه في برهان القدم والبقاء.

ودليل آخر أن نقول: لو ماثل الله شيئاً من الحوادث لزم حدوثه لأجل مماثلته ولزم قدمه لأجل ألوهيته، وكون الشيء الواحد قديماً حادثاً محال للجمع بين النقيضين.

برهان وجوب قيام الله بنفسه

والقيام بالنفس معناه الغني عن المحل والمخصص بالذات فالقيام بالنفس هو الاستغناء بالذات عن المحل والمخصص، فالقيام بالنفس إذن مركب من جزأين: الاستغناء عن المحل والاستغناء عن المخصص. فأما برهان الجزء الأول فلأنه تعالى لو احتاج إلى محل أي ذات يحل فيها كما تحل الصفة في الموصوف، لكان صفة، والصفة معنى من المعاني، فلا يحتاج إلى محل إلا الصفات، والذات لا تحتاج إلى ذات تقوم بها لأن الذات لو قبلت أن تقوم بذات أخرى لزم أن الذات الأخرى تقوم بذات فيلزم التسلسل، لأن القبول وصف نفسي لكل ذات. والصفة لا تتصف بصفات المعاني ولا المعنوية لأن الصفة لو قبلت أن تقوم بها صفة لكانت صفتها كذلك، فيلزم التسلسل ودخول ما لا نهاية له في الوجود.

ملاحظة: مفهوم المعاني والمعنوية أن الصفات تتصف بالصفات النفسية والسلبية بأن يقال علم الله موجود مثلاً فهذه صفة نفسية وكذا غير العلم من صفات المعاني فوجود كل صفة منها نفسي لها ويقال في وصف الصفات السلبية قدرة الله قديمة وباقية الخ، وكذا يقال في علم الله وغيره من المعاني إلى آخره. وإنما وصفت الصفات بالنفسية لأنها عدمية لا وجود لها في الخارج وأما المعاني فإنها وجودية، والمعنوية ملازمة لها، فيلزم بها التسلسل ولذا فإن الصفة لا تتصف بصفات المعاني ولا المعنوية. والله جل وعز يجب عقلاً ونقلاً اتصافه بصفات المعاني والمعنوية فليس هو إذن صفة. بل هو ذات لا تشبه الصفات. إذن هو سبحانه لا يحتاج إلى المحل وهو المطلوب.

وبرهان الجزء الثاني وهو استغناؤه عن المخصص أنه لو احتاج إلى مخصص فاعل لكان حادثاً، لأنه لا يحتاج إلى المخصص إلا الحادث، وأن يكون حادثاً باطل، لما تقدم من قيام الدليل القاطع على وجوب قدمه تعالى وبقائه.

برهان وجوب الوحدانية لله

التوحيد على أقسام منها: توحيد الألوهية وتوحيد الأفعال وتوحيد الصفات وتوحيد الذات. وتوحيد الألوهية مرجعه إلى أن الله هو الإله وحده، أي هو المتفرد بوصف الألوهية الذي يرجع كل ممكن لاحتياجه إليه، وتوحيد الذات مرجعه إلى أن الله هو الفاعل وحده ،

– الحكم بوجوب الحدوث عند المماثلة تابع للقاعدة المسلمة من جميع العقلاء التي تنص على أن الأمثال لها نفس الأحكام. وهذه القاعدة أساس لكثير من العلوم والمعارف التي يعرفها البشر. فلا يجوز لأحد أن يناقضها، لكونها بديهية عند العقل (س).

وتوحيد الصفات مرجعه إلى أن الله هو الحي وحده، وتوحيد الذات مرجعه إلى أن الله هـ و الموج ود عل ى الحقية .

والدليل على الوحدانية أن نقول: لو لم يكن واحداً في ذاته وفي صفاته وفي أفعاله لزم أن لا يوجد شيء من العالم أجراماً كانت أو أعراضاً للزوم عجزه حينئذ. وبيان الدليل كما يلي :

لو كان معه مماثل في الألوهية للزم عجزهما سواء اتفقا أو اختلفا أو اقتسما، فكل من هذه الأقسام، إمـ ا أن يكون اضطرارياً أو اختيارياً، فإن كان اضطرارياً لزم قهرهما وعجزهما فينتفي العالم، ونفي العالم محال. وإن اتفقا اختياراً فيتعرض لهما جوهر فرد فإن أوجداه معاً لزم انقسام ما لا ينقسم وهو محال، لأن الجـ وهر الفرد لا يقبل الإنقسام وإن أوجد أحدهما عين ما أوجده الآخر لزم تحصيل الحاصل وهو محال، وإن أوجـ ده أحدهما وعجز الآخر، فالأخر ليس بإله لأنه عجز والإله ليس بعاجز، والذي قدر على فعله أيضاً لـ يس بإلـ ـه لأن الفرض أنه مثل للآخر، ومثال العاجز عاجز، وإن عجز الاثنان فهما ليسا بإلهين، وإذا لزم عجزهما عن إيجاد هذا الجوهر لزم عجزهما عن سائر الممكنات لأنه لا فرق بين ممكن وممكن. وإن اختلفـ ا بـ أن يريـ د أحدهما حركة جسم في زمان واحد ويريد الآخر سكونه في ذلك الزمان بعينه، فلا يصح أن يحصل مرادهمـ ا لما فيه من الجمع بين الضدين ولا يصح عدم مرادهما لما فيه من ارتفاع الضدين مع قبول الجسم لهما ، ولا يصح أن يحصل مراد أحدهما دون الآخر لأن عجز أحدهما دليل على عجز الآخر لأنه مثلـ ـه، وإن اقتـ سما اختياراً لزم عجز كل واحد منهما مما عند صاحبه لأن شرط الإله يجب أن تكون قدرته عامة التعلق بجميـ ـع الممكنات. ومن هذا البرهان تعلم أن الإله واحد. وهو برهان قاطع في ذلك.

ملاحظة: من برهان الوحدانية يلزم أنه لا تأثير للعباد بقدرتهم الحادثة لا مباشرة ولا تولداً، بل لهم كسب فقط فهو مقارنة القدرة الحادثة للمقدور من غير تأثير.

ملاحظة: المذاهب في ثبوت القدرة الحادثة ثلاثة أقسام مذهب أهل السنة: وجودها مقارنة للفعـ ل بـ ـلا تأثير. والثاني مذهب المعتزلة: وجودها وإنها مؤثرة في الأفعال الاختيارية. والثالث: مذهب الجبريـ ـة عـ دم وجودها أصلاً. والصحيح مذهب أهل السنة والمذهبان الأخيران باطلان ومذهب المعتزلة مخالف لدليل العقل والنقل، لأن دليل العقل دل على أنه لا خالق إلا الله تعالى، كما في برهان الوحدانية. وأما النقل فقد قـ ال الله تعالى (اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ) (الزمر:٦٢) . ومذهب الجبرية باطل بالضرورة للفرق الواضـ ح بـ ين حركتـ ي المرتعش والمختار. والحاصل أن قدرة العبد وفعله مخلوقان لله فمن خلق له قدرة حادثة واختياراً كلفه، حتـ ى وإن كان لا تأثير له فلا يسأل عما يفعل.قال صاحب إضاءة الدجنة :

وقـ . درة للعبـ . د وغيـ . ر ذلـ . ك　　　　فالكـ . ل خلـ . ق للقـ . دير المالـ . ك

نعـ . م لـ . ه كـ . سب بـ . ه يكلـ . ف　　　　شـ .رعاً ولا تـ .أثير منـ .ه يعـ .رف

– المقصود من الوجود على الحقية هنا أي أن الله تعالى هو الموجود الذي لا يستمد وجوده من غيره، وأما كل ما سـ ـواه فـ ـإنهم يستمدون وجودهم من إيجاده تعالى لهم. فصار كأن وجودهم غير حقيقي لأنه ليس بالذات (س)

وأما برهان وجوب اتصافه تعالى بالقدرة والإرادة والعلم والحياة: فلأنه لو انتفى شـ ـيء منها لما وجد شيء من الحوادث.

والكسب مقارنة القدرة الحادثة للفعل بلا تأثير، وكذلك لا تأثير للأسباب العادية فلا أثر للنار في الإحراق ولا الماء في الري ولا للجدار في ظل ولا للثوب في الستر ولا للسكين في القطع ولا لغير ذلك من الأسـ ـباب والحوادث إذ لا فاعل إلا الله وحده.

برهان وجوب اتصافه تعالى

بالقدرة والإرادة والعلم والحياة

لو انتفى شيء من صفات المعاني الأربعة والمعنوية الأربعة وكذلك لو انتفى مطلب من مطالبهـ ـا لمـ ـا وجد شيء من الحوادث لاستحالة وجود المتوقف بدون المتوقف عليه، إذ وجود العالم متوقف على اتـ ـصاف الفاعل بهذه الصفات فلو انتفت القدرة لزم العجز، والعاجز لا يوجد شيئاً من الحـ ـوادث ولـ ـو انتفـ ـت الإرادة لانتفى التخصص فلا يوجد شيء من الحوادث ولو انتفى العلم لانتفت الحـ ـوادث لاسـ ـتحالة القـ ـصد للـ ـشيء المجهول ولو انتفت الحياة لانتفت هذه الصفات فلا يوجد شيء من الحوادث. ونفي الحوادث محال ودليل هذا المشاهدة، فإذا بطل نفي الحوادث بطل انتفاء شيء من هذه الصفات ووجب أن الإله متصف بهـ ـذه الـ ـصفات وهو المطلوب.

وأما برهان وجوب السمع له تعالى والبصر والكلام: فالكتاب والسنة والإجماع، وأيـ ضاً لو لم يتصف بها لزم أن يتصف بأضدادها وهي نقائص، والنقص عليه تعالى محال.

وأما برهان كون فعل الممكنات أو تركها جائزاً في حقه تعالى:فلأنه لو وجب عليه تعالى شيء منها عقلاً أو استحال عقلاً لانقلب الممكن واجباً أو مستحيلاً، وذلك لا يعقل.

برهان وجوب

السمع والبصر والكلام

والدليل على ثبوت هذه الصفات، الكتاب والسنة والعقل، فأما الكتاب والسنة فقد مر ذكـ ر دليـ ل عليهـ ا منهما، وأما العقل فلأنه تعالى لو لم يتصف بهذه الصفات لزم أن يتصف بأضدادها التي هي الصمم والعمـ ى والبكم، وهذه الأضداد هي نقائص لا تجوز نسبتها إلى المولى العظيم فالنقص عليه محال، بمعنى أنه ممتنـ ع عقلاً ونقلاً، فلو لم يتصف بها لزم أن يتصف بأضدادها لأن المحل القابل للوصف لا يخلو عن الاتصاف بـ ـه أو بمثله أو بضده، لكن اتصافه بأضدادها محال لأنها نقائص والنقص عليه تعالى محال لأنـ ـه يلـ ـزم عليـ ـه احتياجه إلى من يدفع عنه النقص، والاحتياج ينافي الاستغناء ونفي الاستغناء عنه تعالى محال.

ملاحظة: اعلم أن الدليل النقلي في السمع والبصر والكلام أقوى من العقلي.

برهان القسم الثاني

وهو المستحيلات في حق الله

إن براهين الواجبات هي نفسها تستلزم البرهان على المستحيلات في حق الله تعـ ـالى، لأنـ ـه لا يثبـ ـت الواجب إلا بنفي المستحيل، فإنه يستحيل مثلاً أن يكون الله عالماً وغير عالم، لأنه لو جـ ـاز لجـ ـاز اجتمـ ـاع النقيضين وهذا باطل. إذن إما أن يكون عالماً أو جاهلاً، ولا قسم آخر، فلما أثبتنا كونه عالماً بطل أن يكـ ـون جاهلاً. وهكذا القول في باقي الصفات.

- إن قلت إن الكتاب والسنة والإجماع إنما دلت على أنه تعالى سميع بصير متكلم، لا على أنه متصف بصفات هي السمع والبصر والكلام هو قول أهل السنة. فالجواب: إن أهل اللغة لا يفهمون من سميع وبصير ومتكلم إلا ذاتاً متصفة بالسمع والبصر والكلام، لأن من لم يقم به وصف لا يشتق له منه اسم، فلا يقال قائم إلا لمن اتصف بالقيام ولا قاعد إلا لمن اتصف بالقعود (غ)

- حاصل هذا الدليل كما يلي: هذه الأضداد نقائص، والنقص عليه تعالى محال عقلاً ونقلاً كما مر، ينـ ـتج أن هـ ـذه الأضـ ـداد مستحيلة عليه تعالى. إذن ما دام الاتصاف بأضداد هذه الصفات مستحيلاً، يلزم وجوب اتصافه تعالى بها، أي بالسمع والبـ ـصر والكلام. قال البيجوري: وقد تقدم ضعف ذلك بأنه لا يلزم من كونها نقائص في الشاهد أن تكون نقائص في الغائب. أهـ . (س)

- فإن عدم الولد مثلاً نقص في حق المخلوق دون الخالق سبحانه ولأجل مثل هذا الاعتراض لم يكتف في هذه الصفات بالـ ـدليل العقلي وإنما يذكر تبعاً للنقلي (ط).

وأما الرسل عليهم السلام؛

برهان جوز فعل الممكنات وتركها

لو وجب عليه تعالى فعل شيء من الممكنات عقلاً أو استحال عقلاً لا نقلب الممكن الذي صح في العقل وجوده وعدمه واجباً لا يتصور في العقل عدمه، فلو وجب عليه بعض الممكنات عقلاً لزم أن تنقل ب كله ا واجبة أو استحال بعضها عقلاً لزم أن تنقلب كلها مستحيلة وذلك باطل لا يتصور في العقل وجوده لأنه يؤدي إلى الجمع بين النقيضين لأنه بالنظر لكونه ممكناً يقبل الوجود والعدم

وبالنظر لكونه واجباً لا يقبل إلا الوجود فقط، وبالنظر لكونه مستحيلاً لا يقبل إلا العـ دم فق ط، وكـ ون الشيء الواحد يقبل الأمرين ولا يقبل إلا واحداً تناقض وهو باطل.

ملاحظة: إذا وجب عليه البعض وجب الكل، وإذا استحال البعض استحال الكل لأنه لا فرق بين ممكـ ن وممكن لأنه ما ثبت للأمر ثبت لمثيله.

وحاصل الدليل أنه إذا بطل انقلاب الممكن واجباً أو مستحيلاً بطل وجوب البعض أو استحالته وإذا بطل وجوب البعض أو استحالته وجب أن الممكنات جائزة وهو المطلوب.

إذن فجميع الممكنات لا يجب منها على الله فعل شيء ولا تركه لا شرعاً ولا عقلاً ودليل النقـ ل علـ ى جواز فعل الممكنات أو تركها من الكتاب قوله تعال (وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ) (القصص:٦٨)، ومـ ن الـ سنة قوله صلى الله عليه وسلم "ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن".

وبهذا نكون قد انتهينا من بيان ما يجب على المسلم معرفته مما يتعلق بالذات الإلهية، ونشرع بعـ ون الله فيما يلي في بيان ما يتعلق بالرسل من أحكام.

الرسل عليهم الصلاة والسلام

الرسول هو إنسان حر ذكر بالغ فطن أوحى الله إليه بشرع وأمره بتبليغه للعباد سواء كان له كتاب أم لا.

فخرج الملائكة والجن فإن الله تعالى لم يرسل إلينا ملكاً ولا جنياً، وخرج العبد لأن الرسول لا يكون إلا حراً، وخرج الأنثى والخنثى والصبي، وخرج الأبله والبليد والمتنبئ وهو من يدعي النبوة وهو كذاب، وخرج أيضاً من هذا التعريف النبي لأنه قال "أمره بتبليغه"

– قال الإمام عبد القاهر البغدادي: والفرق بينهما –أي بين النبي والرسول– أن النبي من أتاه الوحي من الله عز وجل ونزل عليه الملك بالوحي. والرسول من يأتي بشرع على الابتداء أو بنسخ بعض أحكام شريعة قبله. أهـ .، ومال الإمام التفتازاني كما في شـ ـرح المقاصد إلى الترادف بين معنى النبي والرسول ، فقال: النبي إنسان بعثه الله لتبليغ ما اوحي إليه، وكذا الرسول. أهـ .. وعلى هذا مـ ـشى الإمام السنوسي في أم البراهين. وما اختاره القاضي البيضاوي في تفسير قوله تعالى (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلا نَبِيٍّ) الآيـ ـة، حيث قال الرسول من بعثه الله بشريعة متجددة يدعو الناس إليها، والنبي يعمه ومن بعثه إلى الخلق لتقرير شرع سابق. وقيل الرسول من جمع إلى المعجزة كتاباً مترلاً عليه والنبي غير الرسول من لا كتاب له. (س)

فيجب في حقهم الصدق والأمانة وتبليغ ما أمروا بتبليغه للخلق.

فالنبي هو إنسان حر بالغ فطن أوحى الله إليه بشرع وإن لم يؤمر بتبليغه للخلق ، فالرسول أخص من النبي والنبي أعم، فكل رسول نبي وكل نبي رسولاً،' فبعض النبي رسول وبعض النبي ليس برسول إذا لم يؤمر بالتبليغ.

ملاحظة: ليس كل ما علمه الرسول يبلغه، فإن هناك أموراً يعلمها الرسول ولا يبلغها ، ولكن كل ما أمر الرسول بتبليغه فإنه يبلغه، وذلك لأن الأقسام ثلاثة: قسم أمروا بتبليغه وقسم أمروا بكتمانه وقسم خيروا فيه.

الواجب في حق الرسل عليهم السلام

- الصدق في دعواهم للرسالة وفيما يبلغونه عن الله تعالى، وحقيقة الصدق مطابقة الخبر لما في نفس الأمر وافق الاعتقاد أو لا.
- الأمانة : وهي حفظ جوارحهم الظاهرة والباطنة من الوقوع في محرم أو مكروه .
- تبليغ ما أمروا بتبليغه للخلق .
- الفطانة والذكاء .

– خصوصاً في الأسرار الإلهية والأمور الأخروية (س).

– المراد بالوجوب هنا عدم الانفكاك ولو بالدليل الشرعي، لأن وجوب الأمانة والتبليغ بدليل شرعي وأما وجوب الصدق فبدليل عقلي على أن دلالة المعجزة عقلية، أو وضعي بناء على أن دلالتها وضعية لأنها مترلة مترلة قوله تعالى صدق عبدي فيما يقول، ودلالته وضعية وهذا ظاهر كلام السنوسي،والصحيح أنه عادي بناء على أن دلالتها عادية، أي مستندة للعادة الجارية بأن تلك معجزة علامة على الصدق (ج) بتصريف يسير.

– اعلم أن الصدق ثلاثة أقسام: الصدق في دعوى الرسالة والصدق في الأحكام التي يبلغونها عن الله تعالى، والصدق في الكلام المتعلقة بأمور الدنيا كقام زيد وقعد عمرو وأكلت كذا أو شربت كذا ونحو ذلك، والمراد هنا القسمان الأولان، لأن البرهان المذكور فيما يأتي إنما يدل عليهما، وأما القسم الثالث فهو داخل في الأمانة.

– وعرفها بعضهم بعدم خيانتهم بفعل محرم أو مكروه، وقال بعضهم هي ملكة راسخة في النفس تمنع صاحبها من ارتكاب المنهيات وعلى كل فهي ترجع إلى العصمة التي عبر بها بعضهم (ج) بتصرف يسير.

– الأقسام ثلاثة، الأول ما أمورا بتبليغه، والثاني ما أمورا بكتمانه، والثالث ما خيروا فيه. فالأول هو الواجب عليهم أن يبلغوه ويجب علينا الاعتقاد بأنهم قد بلغوه، والثاني يجب عليهم كتمانه، ويجب علينا الاعتقاد بأنهم قد كتموه، والثالث خيروا فيه فيخبرون به من شاؤوا (س).

ويستحيل في حقهم عليهم الصلاة والسلام أضداد هذه الصفات وهي: الكذب والخيانة بفعل شيء مما نهوا عنه نهي تحريم أو كراهة، وكتمان شيء مما أمروا بتبليغه للخلق.

المستحيل في حق الرسل عليهم السلام

يستحيل في حقهم عليهم الصلاة والسلام أضداد الصفات الواجبة وهي كما يلي:

– الكذب : وحقيقة الكذب عدم مطابقة الخبر لما في نفس الأمر سواء وافق الاعتقاد أم لا.

– الخيانة : بفعل شيء مما نهوا عنه نهي تحريم كالزنا وشرب الخمر، أو كراهة كقراءة القرآن في الركوع والسجود مثلاً.

وأما وقوع المكروه منهم عليهم الصلاة والسلام في بعض الأوقات للتشريع فجائز، وإنما المكروه المستحيل عليهم هو الذي لم يقع بقصد التشريع فإنه لا يقع منهم.

فالأمانة واجبة لهم والخيانة مستحيلة عليهم، فهم معصومون من الصغائر والكبائر قبل النبوة وبعدها فلا يقع منهم محرم ولا مكروه لا عمداً ولا سهواً من حين فطرتهم إلى حين انتقالهم إلى دار الكرامة.

ملاحظة: جاء في الحديث "كل خلة يطبع عليها المؤمن إلا الخيانة والكذب".

– كتمان شيء مما أمروا بتبليغه للخلق المبعوثين إليهم، فهذا مستحيل في حقهم ولا يقع منهم عمداً ولا سهواً.

ملاحظة: قال القاضي عياض في الشفاء: وكذا يستحيل عليهم الجنون والجذام والبرص، وما كان لسيدنا أيوب ليس بجذام.

– البلاهة والغباء مستحيلان عليهم صلوات الله تعالى عليهم أجمعين.

– المراد بالكراهة هنا ما يشمل خلاف الأولى ولا يرد على ذلك أنه صلى الله عليه وسلم بال قائماً وتوضأ مرة مرة وتوضأ مرتين مرتين لأنه بال للتشريع ولبيان الجواز، وذلك واجب في حقه صلى الله عليه وسلم . (ج)

– واعلم أنه لا فرق بين الصغيرة والكبيرة فلا تقع منهم صغيرة ولا كبيرة ولو سهواً قبل البعثة وبعدها، لا يقال ما كان سهواً أو قبل البعثة ليس بمعصية، لأنا نقول هو صورة المعصية، وما ورد مما يوهم وقوع ذلك منهم يجب تأويله (ج).

– رواه القضاعي في مسند الشهاب عن مصعب بن سعد عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يطبع المؤمن على كل خلة خلا الخيانة والكذب. ورواه ابن أبي الدنيا في مكارم الأخلاق عن مصعب بن سعد عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل خلة يطبع أو يطوى المؤمن إلا الخيانة والكذب (س).

– السهو في التبليغ مستحيل ، وأما في غيره فجائز فقد سها عليه الصلاة والسلام في الصلاة لكن باشتغال قلبه بالتعظيم لله (ج)

ويجوز في حقهم عليهم الصلاة والسلام ما هو من الأغراض البشرية التي لا تؤدي إلى نقص في مراتبهم العلية؛ كالمرض ونحوه.

الجائز في حق الرسل عليهم السلام

يجوز عقلاً وشرعاً عليهم الصلاة والسلام ما هو من الأعراض أي الصفات الحادثة المتجددة، بعكس الصفات القديمة التي هي صفات الله فلا يصح أن يتصف بها غيره لأن الحادث لا يتصف بصفات القديم وتجوز على الرسل الصفات البشرية التي لا تؤدي إلى نقص ودناءة في مراتبهم العلية عند الله، كالمرض الخفيف كالحمى والصداع، وغير ذلك وأما الأمراض المزمنةكالعقاد والجذام والبرص الذي تعافه الأنفس والجنون قليلة وكثيرة والعمى والعور وداء الفرج كالجب والاعتراض والخصاء والعنة فلا يجوز في حقهم. ومثل المرض الخفيف أيضاً يجوز كالنوم وكذلك الجرح والقتل وإذاية الخلق لهم بالقول والفعل، والموت والنكاح والطلاق والبيع والشراء والجوع والعطش والسهو في الصلاة فإن هذا كله جائز. وكل ما وجب للرسل واجب للأنبياء الذين لم يرسلوا للتبليغ للخلق فإنهم لم يؤمروا به، لكن يجب على النبي أن يخبر الناس أنه نبي ليحترمه الناس.

ملاحظة: النصارى وصفوا النبي عيسى عليه السلام بصفات الله فزعموا أنه صفة العلم القديمة قائمة بجسد عيسى عليه السلام وجعلوه لذلك إلهاً على خبط لهم عظيم لا يفوه به عاقل.

ملاحظة: اليهود وصفوا الأنبياء بالأمور التي لا تليق بهم، فالنصارى أفرطوا فرفعوا عيسى فوق حقه إلى قولهم إنه ابن الله واليهود فرطوا.

ملاحظة: ما ذكر عن النبي شعيب صلى الله عليه وسلم أنه كان ضريراً لم يثبت كما ذكره المحققون وأما يعقوب عليه السلام فحصلت له غشاوة ولم تمنعه النظر ثم زالت عنه، وأما بلاء أيوب صلى الله عليه وسلم فلم تعفه النفس ولم يستقر به بل صار بدنه بعد الشفاء أجمل منه قبل.

ملاحظة: الأنبياء تنام أعينهم ولا تنام قلوبهم إما غالباً أو دائماً وهذا صححه الإمام النووي.

- رواه البخاري في صحيحه عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، وروي البيهقي في سننه الكبرى عن عائشة في حديث ذكره في صلاة الليل قالت فقلت يا رسول الله تنام قبل أن توتر فقال يا عائشة أن عيني تنامان ولا ينام قلبي قال: رواه البخاري في الصحيح عن القعني ورواه مسلم عن يحيى بن يحيى عن مالك وروينا عن جابر بن عبد الله وأبي هريرة وأنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم . (س)

أما برهان وجوب صدقهم عليهم الصلاة والسلام: فلأنهم لو لم يصدقوا للزم الكذب في خبره تعالى لتصديقه تعالى لهم بالمعجزة النازلة منزلة قوله تعالى: صدق عبدي في كل ما يبلغ عني.

برهان وجوب صدقهم عليهم السلام

لو انتفى عنهم الصدق وثبت لهم الكذب لزم الكذب في كلامه تعالى لهم بالمعجزة المنزلة في الدلالة في صدق الرسل منزلة قوله جل وعز "صدق عبدي مدعي الرسالة في كل ما يبلغ عني" . فالمعجزة تنزل في الدلالة على صدق الرسل منزلة بالتصديق بالكلام وتساوي الكلام في المعنى. فلو لم يصدق الرسل للزم الكذب في خبره تعالى لتصديقه تعالى لهم بالمعجزة النازلة، لكن الكذب في خبره تعالى محال، لأن خبره على وفق علمه، والخبر على وفق العلم لا يكون إلا صدقاً، وإذا بطل الكذب في خبره تعالى بطل الكذب في خبر الرسل، وإذا بطل الكذب في خبر الرسل وجب صدق الرسل وهو المطلوب.

والدليل على إثبات الصدق للرسل من جهة النقل الكتاب والسنة والإجماع. أما الكتاب فقوله تعالى في حق نبينا (وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى) (النجم:٣-٤)، وقوله تعالى (لِيَسْأَلَ الصَّادِقِينَ عَنْ صِدْقِهِمْ) (الأحزاب:٨)، وقوله تعالى (وَصَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ) (الأحزاب:٢٢) ، والسنة قوله صلى الله عليه وسلم "لا تجدوني بخيلاً ولا كذوباً ولا جباناً". وأما الإجماع فقد أجمع المسلمون على وجوب صدق الرسل والأنبياء الصلاة والسلام.

ملاحظة: حقيقة المعجزة أمر خارق للعادة مقرون بالتحدي مع عدم المعارضة.

ملاحظة: الكرامة هي أمر خارق للعادة غير مقرون بدعوى النبوة ولا مقدمة لها. وهي للأولياء، فالمقرون بدعوى النبوة معجزة، والمقدمة لها إرهاص فإنه للأنبياء سابق على دعوى النبوة كتظليل الغمام له صلى الله عليه وسلم وإعانة وهي ما تقع لبعض عوام المؤمنين الذين لم يصلوا لمرتبة الولاية تخليصاً لهم من المحن والمهالك. واستدراج وهو ما يقع لبعض الكفرة والفسقة مطابقة لمرادهم. وإهانة وهي ما تقع للفساق والكفرة أيضاً مخالفة لمرادهم كما وقع لمسليمة الكذاب أنه بزق في بئر ليزداد حلاوة فصار ملحاً أجاجاً. وابتلاء وهو ما يحصل على يد من يريد إضلال الخلق كالدجاج مثلاً. وأما السحر والشعبذة فليساً من الخوارق لأن لهما أسباباً تتعلم. وهذه الخوارق لا تأثير للعباد فيها وإنما الفاعل هو الله وحده.

– المعجزة أمر خارق للعادة مقرون بدعوى النبوة أو الرسالة، مأخوذة من الإعجاز لإعجازها للغير عن معارضتها أي الإتيان بمثلها وتكون قولاً كالقرآن وفعلاً كنبع الماء من بين أصابع نبينا صلى الله عليه وسلم، وانشقاق القمر له، وغير قول ولا فعل كعدم إحراق النار لسيدنا إبراهيم عليه السلام، وكيفما كانت المعجزة فهي دالة على تصديق الله تعالى لمن ظهرت على يده، (غ)

– نفى أبو عبد الله الحليمي من أهل السنة، والمعتزلة وقوع الكرامات، قالوا لو وجدت الكرامات لا لتبست بمعجزات الأنبياء فيلتبس النبي بغيره، ولو وجدت واستمرت لكثرت وخرجت عن كونها خارقة للعادة (ص). والجمهور من أهل السنة على جواز الكرامة ووقوعها في حياة الولي وبعد موته، ومن قال بنفيها لا يلتفت إليه (غ).

وأما برهان وجوب الأمانة لهم عليهم الصلاة والسلام: فلأنهم لو خانوا بفعل محرم أو مكروه لانقلب المحرم أو المكروه طاعة في حقهم، لأن الله تعالى أمرنا بالاقتداء بهم في أقوالهم وأفعالهم، ولا يأمر الله تعالى بفعل محرم ولا مكروه. وهذا بعينه هو برهان وجوب الثلث.

برهان وجوب الأمانة للرسل عليهم السلام

لو خانوا بفعل محرم أو مكروه لانقلب المحرم أو المكروه طاعة في حقهم.

لأن الله قد أمرنا معشر العباد بالاقتداء بهم في أقوالهم وأفعالهم قال تعالى في حق نبينا (قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ) (آل عمران:٣١)، وقال تعالى (وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ) (الأعراف:١٥٨). وقال صلى الله عليه وسلم "عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين". والله تعالى لا يأمر بمحرم ولا مكروه لقوله تعالى (قُلْ إِنَّ اللَّهَ لا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ) (الأعراف:٢٨)، وانقلاب المحرم أو المكروه طاعة في حقهم محال لأنه جمع بين النقيضين، فإذا بطل انقلاب المحرم أو المكروه طاعة في حقهم بطل صدور الخيانة منهم، وإذا بطل صدور الخيانة منهم وجب لهم الأمانة وهو المطلوب.

برهان وجوب كونهم قد بلغوا ما أمروا بتبليغه

وهو يجري على نفس طريق البرهان السابق، وبيانه: لو كتموا لانقلب الكتمان الذي هو محرم طاعة في حقهم لأن الله قد أمرنا بالاقتداء بهم في أقوالهم وأفعالهم ولا يأمر الله بمحرم ولا مكروه، وإذا بطل انقلاب كتمان طاعة في حقهم بطل كتمان الرسل وإذا بطل كتمان الرسول وجب التبليغ، وهو المطلوب. والدليل على وجوب التبليغ من النقل الكتاب والسنة والإجماع، أما الكتاب فقد قال الله تعالى (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ) (المائدة:٣)، وقال تعالى (قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ) (البقرة:٢٥٦)، وقال تعالى (فَتَوَلَّ عَنْهُمْ فَمَا أَنْتَ بِمَلُومٍ) (الذريات:٥٤)، والسنة قوله صلى الله عليه وسلم " ألا هل بلغت قالوا نعم قال اللهم أشهد فليبلغ الشاهد الغائب فرب مبلغ أوعى من سامع". وقد أجمع السلف على أن الأنبياء لم يكتموا شيئاً مما أمروا بتبليغه للخلق لا عمداً ولا نسياناً.

– وتقريراتهم وسكوتهم على الفعل إذ لا يقرون على خطأ، ويستثنى من ذلك ما ثبتت خصوصيته بهم كنكاح ما زاد على الأربع. ويعلم من ذلك أنه ليس للمكلف منا أن يتوقف في فعل شيء مما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم، لاحتمال الخصوصية، بل يتبعه في جميع أقواله وأفعاله إلا ما ثبت أنه من خصوصياته لإطلاق قوله تعالى (قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي)

وأما دليل جواز الأعراض البشرية عليهم: فمشاهدة وقوعها بهم، إما لتعظيم أجـ ورهم أو للتشريع أو للسلي عن الدنيا، أو للنبيه لخسة قدرها عند الله تعالى وعدم رضاء بها دار جـ زاء لأنبيائه وأوليائه، باعتبار أحوالهم فيها عليهم الصلاة والسلام.

برهان وجوب الفطانة والذكاء لهم عليهم السلام

الفطانة هي حدة العقل، ولا يجوز أن يكون الرسول مغفلاً أو بليداً أو أبلهاً، لأنهم قـ د أرسـ لوا لإقامـ ـة الحجة وإبطال شبه المجادلين ولا يكون ذلك من مغفل ولا أبله ولا بليد. ولأننا مأمورون بالاقتداء بهـ م فـ ي أقوالهم وأفعالهم والمقتدي به لا يكون بليداً. ولأن البلادة صفة نقص تخل بمنصبهم الشريف.

برهان جواز الأعراض البشرية على الرسل عليهم السلام

والأعراض الجائزة هي التي لا تؤدي إلى نقص في مرابتهم العلية. ودليل جوازها هو وقوعها بهم. فمن كان في عصرهم رآها، ومن لم يكن في عصرهم فقد ورده الخبـ ر المتـ واتر بهـ ذا الأمـ ر. والحاصـ ل أن الأعراض البشرية شوهد وقوعها بهم تارة وعدم وقوعها بهم تارة أخرى وما كان بهذا السبيل فهـ و الجـ ائز. فإذا بطل نفي وقوع الأعراض البشرية بهم بطل عدم جوازها وإذا بطل عـ دم جوازهـ ا وجـ ب أن تكـ ون الأعراض جائزة في حقهم وهو المطلوب.

وقد دل الكتاب والسنة والإجماع على ذلك، قال تعالى (وَقَالُوا مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِـ ي الْأَسْوَاقِ) (الفرقان:٧)، وقال تعالى (وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْـ وَاقِ) (الفرقان:٢٠)، وأما السنة فقد صح أنه صلى الله عليه وسلم أكل وشرب ونام وتزوج وطلق وباع واشترى، وكـ ذا غيره من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وقال صلى الله عليه وسلم "أما والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له لكني أصوم وأفطر وأصلي وارقد وأتزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني" (رواه الإمـ ام البخـ اري فـ ي صحيحه) وقد أجمعت الأمة على ذلك.

فوائد وقوع الأعراض بهم عليهم السلام :

تعظيم الأجور : أي تكثير الثواب باعتبار ما يطرأ على ظواهرهم من ا لآفات والتغيرات والآلام وتجرع كأس الحمام. فقد مرض صلى الله عليه وسلم واشتكى وأصابه الحر والبرد والجوع والعطش وأصاب غيـ ره من الأنبياء ما هو أعظم من ذلك. فكل هذه الأعراض تقع ويصبرون عليها، فهم أشد الناس بلاء. قال صـ لى الله عليه وسلم : "إنا كذلك معشر الأنبياء يضاعف علينا الوجع ليضاعف لنا الأجر" (رواه ابن أبي الدنيا فـ ي كتاب المرض والكفارات عن أبي سعيد الخدري) . وهذه الأعراض حظها منهم الظاهر وأمنا بواطنهم فمنزهة عن ذلك. وقد حفظت من النوم الذي هو أدنى فما بالك بغيره.

ويجمع معاني هذه العقيدة كلها قول: لا إله إلا الله ، محمد رسول الله.
إذ معنى الألوهية: استغناء الإله عن كل ما سواه، وافتقار كل ما عداه إليه.
فمعنى لا إله إلا الله: لا مستغني عن كل ما سواه ومفتقر إليه كل ما عداه إلا الله تعالى.

التشريع: أي التعليم للغير كما عرفنا أحكام الصلاة من السهو الواقع له عليه الصلاة والسلام، وعرفنا كيف تؤدي الصلاة في المرض من فعله عليه الصلاة والسلام.

التسلي: أي التصبر ووجود الراحة واللذة عن الدنيا عند فقدها لأجل كونهم أكرم الخلق على الله أصابتهم الشدائد وكان من دونهم من باقي البشر أحرى. فإذا أصابت باقي البشر تسلي هؤلاء بالرسل عن الدنيا.

التنبيه لخمسة قدر الدنيا عند الله، فإن العاقل إذا نظر في ما واجهه الأنبياء عليهم الصلاة والسلام في هذه الدنيا تبين لهم قطعاً أن الدنيا خسيسة القدر عند الله إذ لو كان لها بال لأعطاها السادة الكرام ومنعها الفجار اللئام ، وإن الله لم يرض الدنيا دار جزاء لأوليائه بسبب اعتبار أحوال الرسل من الضيق والشدائد.

ملاحظة: اعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم ترك الدنيا زاهداً فيها وكذلك الأنبياء، وقد راودته الجبال أن تكون ذهباً فأبى. فلا يقال إنه صلى الله عليه وسلم فقير ولا مسكين ومن قال ذلك يقتل. وكذلك الأنبياء كلهم عليهم الصلاة والسلام.

ملاحظة: حقيقة التواتر خبر جماعة يستحيل تواطئهم على الكذب عادة ولا يكون خبر التواتر إلا عن محسوس لا عن معقول.

باب في كيفية اندراج معاني العقائد المتقدمة في الشهادتين .

أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله

وهذا الباب من استوعبه حصل لديه الفهم بعقائد الإيمان تفصيلاً وإجمالاً.

قول لا إله إلا الله محمد رسول الله يجمع معاني هذه العقائد المتقدمة كلها، فمعنى هذا القول هو الجامع لمعنى العقائد، ولابد من فهم لا إله إلا الله محمد رسول الله، لأن من لم يفهم معناها لم ينتفع بها، والوارد بمعناها اعتقاد الوحدانية لله واعتقاد الرسالة لرسوله بأن يعتقد أن الله واحد لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله.

ويلزم من كلمة التوحيد ثبوت معنى الألوهية لله وحده ونفيه عن كل ما عداه، والمنفي كل فرد من أفراد حقيقة إله، غير مولانا جل وعز، والمثبت من تلك الحقيقة فرد واحد وهو مولانا عز وجل، فلا يمكن أن توجد تلك الحقيقة لغيره لا عقلاً ولا شرعاً لأنه دل النقل والعقل أن الإله الحق هو الله وحده الواجب الوجود، المستحق جميع العبادة وعبادة غيره باطلة وكفر. وها نحن نذكر كيفية جمع الكلمة لجميع العقائد.

(١٠) اعلم أن الذم الوارد في الدنيا إنما هو في الدنيا الشاغلة عن الله تعالى وعليه يحمل قوله صلى الله عليه وسلم: "الدنيا معلونة ملعون ما فيها إلا ذكر الله وما والاه" أي من التسبيح والتحميد والتهليل، أما الدنيا التي لم تشغل المؤمن فلا ذم فيها بل هي محمودة يحمل عليها قوله صلى الله عليه وسلم: نعم الدنيا مطية المؤمن بها يصل إلى الخير وبها ينجو من الشرور. (ج)

أما استغناؤه جل وعز عن كل ما سواه، فهو يوجب له تعالى الوجود والقدم والبقاء والمخالفة للحوادث والقيام بالنفس والنزه عن النقائص.

معنى الألوهية استغناء الإله عن كل ما سواه وافتقار كل ما عداه إليه. وهذا معنى الألوهية استلزاماً ولا شك أن الاستغناء والافتقار يستلمان جميع العقائد كما يأتي بيانه.

وأما معنى الألوهية مطابقة فهو عبارة عن وجوب الوجود واستحقاق العبادة .

ومعنى الإله كلي انحصر بالأدلة النقلية والعقلية في فرد واحد ولا شك أن هذا المعنى خاص بالله تعالى. فيكون لا إله إلا الله لا مستغنى عن كل ما سواه ومفتقراً إليه كل ما عداه إلا الله تعالى، أو هو لا إله "واجب الوجود" ومستحق للعبادة إلا الله تعالى إذ هو الإله الواجب الوجود المستحق للعبادة.

أما العقائد التي تندرج تحت الاستغناء فهي غناه الذاتي الأبدي جل وعز عن كل ما سواه فاستغناؤه يوجب له تعالى الوجود لأنه لو كان جائز الوجود لافتقر إلى محدث والافتقار ينافي الاستغناء. ونفي الاستغناء عن الله تعالى محال لثبوته له عقلاً ونقلاً قال الله تعال (وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ) (فاطر:١٥)، وأما العقل فهو برهان القيام بالنفس.

ملاحظة: معنى جل هو تنزه عن كل نقص، ومعنى عزَّ هو انفرد بكل كمال.

واستغناؤه تعالى يوجب له القدم، أي انتفاء العدم السابق للوجود لأنه لو لم يكن قديماً لكان حادثاً، ولو كان حادثاً لافتقر إلى محدث، وينتفي عنه الغنى، ونفي الغنى عن الله تعالى محال لثبوته له عقلاً ونقلاً.

واستغناؤه وجب له تعالى البقاء وهو عبارة عن انتفاء العدم اللاحق للوجود لأنه لو أمكن أن يلحقه العدم لكان جائز الوجود والجائز لا يكون وجوده إلا حادثاً، فيفتقر إلى محدث وينتفي عنه الغنى، ونفي الغنى عن الله تعالى محال لثبوته له عقلاً ونقلاً.

واستغناؤه يوجب له تعالى المخالفة للحوادث أي عدم المماثلة للحوادث في الذات والصفات والأفعال، لأنه لو ماثل شيئاً منهما لكان حادثاً مثلها فيفتقر إلى محدث والافتقار ينافي الاستغناء ونفي الاستغناء عن الله تعالى لثبوته له عقلاً ونقلاً.

واستغناؤه يوجب له تعالى القيام بالنفس الذي هو الاستغناء عن المحل والمخصص لأنه لو افتقر إلى محل أو مخصص لم يكن غنياً ونفي الغنى عن الله تعالى محال لثبوته له عقلاً ونقلاً. لا يقال القيام بالنفس هو الاستغناء فكيف يستدل على الشيء بنفسه؟ لأنا نقول القيام بالنفس خاص بالاستغناء عن المحل والمخصص فقط، والاستغناء عن كل ما سواه أعم، والاستدلال بالأعم على الأخص صحيح.

– لما كان الإمام السنوسي قد اختار المعنى المذكور أعلاه للألوهية، اعترض عليه البعض بأن معنى الألوهية المشهور هو كون الإله معبوداً بحق، ويلزم من ذلك استغناؤه عن كل ما سواه، وإذا كان معنى الإله ما ذكر كان معنى لا إله إلا الله لا معبود بحق إلا الله، ويلزم من ذلك أنه لا مستغني عن كل ما سواه إلا الله، (س) عن البيجوري بتصرف .

– لاحظ أن استحقاق العبادة غنما يكون لازماً عن كونه تعالى واجب الوجود، فكونه واجب الوجود هو الأصل، وكونه مستحقاً للعبادة هو الفرع (س).

ويدخل في ذلك وجوب السمع له تعالى والبصر والكلام، إذ لو لم تجب له هذه الـ صفات لكان محتاجاً إلى المحدث أو المحل أو من يدفع عنه النقائص.

ويؤخذ منه: تنزهه تعالى عن الأغراض في أفعاله وأحكامه وإلا لزم افتقـ اره إلـ ى مـ ا يحصل غرضه، كيف! وهو جل وعز الغني عن كل ما سواه.

ويؤخذ منه أيضاً: أنه لا يجب عليه فعل شيء من الممكنات عقلاً ولا تركه، إذ لو وجب عليه تعالى شيء منها عقلاً، كالثواب مثلاً، لكان جل وعز مفتقراً إلى ذلك الشيء ليتكمل به غرضه غذ لا يجب في حقه تعالى إلا ما هو كمال له، كيف وهو جل وعز الغني عن كل مال سواه.

واستغناؤه يوجب له تعالى التنزه عن النقائص وهي الخصال الدنيئة، لأنه لولم يكن منزهاً عنها، لاتصف بها، فيحتاج إلى من يدفع عنه النقائص، والاحتياج ينافي الاستغناء ونفي الاستغناء عن الله محال لثبوتـ ـه لـ ـه عقلاً ونقلاً.

ويدخل في وجوب التنزه عن النقائص وجوب السمع له تعالى والبصر والكلام، ووجوب كونـ ـه سـ ميعاً وبصيراً ومتكلماً لأن وجود المعاني يستلزم وجود المعنوية.

لاحظ أن ما يندرج من الصفات الواجبة تحت الاستغناء إحدى عشرة صفة، واحدة نفسية وهي الوجود، وأربعة سلبية وهي القدم والبقاء والمخالفة للحوادث والقيام بالنفس، وثلاثة معـ اني وهـ ي الـ سمع والبـ صر والكلام، وثلاثة معنوية وهي كونه سميعاً وبصيراً ومتكلماً، وإذا ثبتت هذه الصفات انتفـ ت أضـ دادها وهـ ي إحدى عشر أيضاً، إذ لو لم تجب له هذه الصفات الإحدى عشرة وانتفت أضدادها لكان محتاجاً إلى المحـ دث وهذا استدلال على وجوب الوجود والقدم والبقاء والمخالفة للحوادث وأحد جزأي معنى القيام بالنفس الذي هو الاستغناء عن المخصص يعني لو انتفت هذه الصفات لكان محتاجاً إلى المحدث، واحتياجه تعالى محال لثبوت الغنى له تعالى عقلاً ونقلاً. أو لكان محتاجاً إلى المحل وهذا استدلال على وجوب الجزء الثاني مـ ن معـ اني القيام بالنفس وهو الاستغناء عن المحل، فلو لم يكن مستغنياً عن المحل لكان محتاجاً لـ ـه والاحتيـ اج ينـ افي الاستغناء ، ونفي الاستغناء عنه تعالى محال، لوجوبه عقلاً ونقلاً. أو لكان محتاجاً إلى من يدفع عنه النقائص، وهذا استدلال على وجوب التنزه عن النقائص ومن جملة النقائص أضداد السمع والبصر والكلام، لأنه لو لـ م يكن منزهاً عن النقائص لكان محتاجاً إلى من يدفع عنه النقائص والاحتياج ينافي الاستغناء ونفي الاسـ تغناء عن الله تعالى محال لثبوته له عقلاً ونقلاً.

ويؤخذ من وجوب استغنائه جل وعز عن كل ما سواه تنزهه تعالى عن الأغراض في أفعاله وأحكامـ ـه والأغراض جمع غرض وهي البواعث لمراعاة المصالح ودفع المفاسد ، وأفعال الله نحو الإيجـ اد والإعـ دام والإعزاز والإفقار والإحياء والإماتة، وأحكامه هي الأحكام الشرعية الخمسة، وإن جاز عدم تنزهه عن

– سواء فرضت المصلحة لله تعالى وتتره، أو فرضت للمخلوقات، فوجود الباعث على ذلك مستحيل في حق الله. وإنما مصلحة العبـ ـاد تنشأ عن أمره تعالى ونهيه (س).

وأما افتقار كلما عداه إليه جل وعز فهو يوجب له تعالى الحياة وعم وم الق درة والإرادة والعلم. إذ لو انتفى شيء منها لما أمكن أن يوجد شيء من الحوادث فلا يفتق ر إلي ه شد يء، كيف! وهو الذي يفتقر إليه كل ما سواه.

ويوجب له تعالى أيضاً: الوحدانية، إذ لو كان معه ثان في الألوهية لما افتقر إليه شد يء للزوم عجزهما حينئذ، كيف! وهو الذي يفتقر إليه كل ما سواه.

ويؤخذ منه أيضاً: حدوث العالم بأسره، إذ لو كان شيء منه قديماً لك ان ذل ك الد شيء مستغنياً عنه تعالى، كيف! وهو الذي يجب أن يفتقر إليه كل ما سواه.

الأغراض في أفعاله وأحكامه لزم افتقاره إلى ما يحصل غرضه، لأننا نشاهد أن كل من له غرض ف ي شيء يحتاج إلى ما يحصل به غرضه لكن افتقاره تعالى إلى ذلك ينافي الاستغناء، والاستغناء ثبت له تع الى عقلاً ونقلاً، كيف يتصور افتقاره وهو جل وعز الغني عن كل ما سواه .

ويؤخذ من استغنائه تعالى أنه لا يجب عليه تعالى فعل شيء من الممكنات إيجاداً وإعداماً ولا ترك ه أي عدم فعله. إذ لو وجب عليه تعالى فعل شيء منها كالثواب والصلاح والأصلح وبعثه الرسل عل يهم الد صلاة والسلام لكان جل وعز مفتقراً إلى ذلك الشيء ليكتمل به، إذ لا يجب في حقه تعالى إلا ما هو كمال له لك ن احتياجه محال، كيف وهو الغني عن كل ما سواه، وإذا بطل وجوب شيء عليه وجب أن فع ل الممكن ات أو تركها وجائز في حقه تعالى وهو المطلوب.

وما مر كان عبارة عن بيان ما يندرج من العقائد تحت الاستغناء،

وأما افتقار كل ما سواه إليه فهو يوجب له تعالى عقلاً الحياة أي كونه حياً، إذ لو لم يتصف بالحياة لما افتق ر إليه شيء لأن الميت لا يوجد شيئاً ولا يفتقر إليه شيء، ونفي الافتقار إليه تعالى محال لثبوته له عقلاً ونق لاً، أما النقل فقوله تعالى (يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ) (فاطر:١٥)، وأما العقل فبرهان الوحدانية لأن ه دل على أنه لا إله غيره.

وافتقار كل ما سواه إليه يوجب له تعالى عموم تعلق القدرة وعموم تعلقها بجميع الممكنات فلو لم تكن له قدرة عامة التعلق لاتصف بالعجز ولو كان عاجزاً لما افتقر إليه كل ما سواه.

وافتقار كل ما سواه إليه يوجب له الإرادة والعموم تعلقها بجميع الممكنات إذ لو لم تكن له إرادة عام ة التعلق لاتصف بالكراهة ولو كان كارها لما افتقر إليه شيء ونفي الافتقار إليه تعالى لثبوته عقلاً ونقلاً.

وافتقار كل ما سواه إليه يوجب له تعالى العلم وعموم تعلقه بجميع المعلومات، لأنه لو اتصف بالجه ل لما افتقر إليه شيء ونفي الافتقار إليه تعالى محال لثبوته له عقلاً ونقلاً. وثبوت هذه الصفات يستلزم المعنوية وهي كونه قادراً وكونه مريداً وكونه عالماً.

ولو انتفى شيء من هذه الصفات أو مطلب من مطالبها وأحرى لو انتفى جميعها لما أمك ن أن يوج د شيء من الحوادث، والعلة في ذلك استحالة وجود المتوقف بدون المتوقف عليه، فلا يفتقر إليه شيء، لأن علة الافتقار الإمكان والحدوث فلو انتفى شيء منها لما افتقر إليه شيء، كيف يتصور نفي الافتقار إليه تعالى وهو عز وجل يفتقر إليه كل ما سواه ابتداء بالإيجاد ودواماً بالإمداد.

– شأن الواجب أن يحصل الكمال بفعله، كالصلوات الخمس فإنها واجبة على الإنسان فإذا فعلها صار متكملاً بها فهو مفتقر إليها (ط). ومن هذا تعلم لماذا نفي أهل السنة أن يكون ثم واجب على الله تعالى (س) .

ويؤخذ منه أيضاً: أنه لا تأثير لشيء من الكائنات في أثر ما، وإلا لزم أن يستغني ذلك الأثر عن مولانا جل وعز، كيف! وهو الذي يفتقر إليه كل ما سواه عموماً وعلى كل حال، هذا إن قدرت أن شيئاً من الكائنات يؤثر بطبعه، وأما إن قدرته مؤثراً بقوة جعلها الله فيه كما يزعمه كثيراً من الجهلة، فذلك محال أيضاً، لأنه يصير حينئذ مولانا جل وعز مفتقراً في إيجاد بعض الأفعال إلى واسطة، وذلك باطل لما عرفت من وجوب استغنائه جل وعز عن كل ما سواه.

وافتقار كل ما سواه إليه جل وعلا يوجب له تعالى الوحدانية في الألوهية إذ لو كان معه ثان في الألوهية لما افتقر إليه شيء للزوم عجزها حينئذ أي حين فرض وجودهما معاً ويثبت العجز لهما سواء اتفقا أو اختلفا أو اقتسما، لكن كونه لا يفتقر إليه شيء باطل لما سبق من وجوب افتقار كل ما سواه إليه، كيف وهو جل وعلا الذي يفتقر إليه كل ما سواه ابتداء ودوماً .

ويؤخذ من افتقار كل ما سواه إليه حدوث العالم بأسره، إذ لو كان شيء منه قديماً لكان ذلك الشيء واجب الوجود ويكون مستغنياً عنه تعالى لوجوده وحصوله وتحصيل الحاصل محال، إذ كونه تعالى لا يقبل العدم سابقاً ولا لاحقاً دليل على عدم افتقاره إلى مخصص، فيكون غنياً عنه تعالى، وهذا محال، لأنه لو استغنى البعض لاستغنى الكل للتماثل وغنى كل الممكنات عنه تعالى محال، لوجوب افتقار كل ما سواه إليه، كيف يتصور عقلاً غنى شيء عنه تعالى وهو جل وعلا الذي يجب عقلاً أن يحتاج إليه كل ما سواه بدليل العقل والنقل.

ملاحظة : اعلم أن من قال بقدم شيء منا لعالم أو ببقائه –أي بالذات– أو شك في ذلك كان كافراً بالإجماع.

ويؤخذ من افتقار كل ما سواه إليه جل وعلا أنه لا تأثير لإيجاد ولا إعدام لشيء من الكائنات في أثر ما ولو قل ، فلا تأثير للنار في الإحراق ولا للطعام في الشبع ولا للماء في الري ولا لغيره في سبب من الأسباب العادية وغيرها. فلو كان لشيء من الأسباب العادية وغيرها تأثير ما لزم أن يستغنى ذلك الأثر عن مولانا جل وعز، ويفتقر لمن أثر فيه وذلك محال لأنه لو استغنى البعض لاستغنى الكل عن مولانا جل وعز، وذلك ينافي الافتقار إليه تعالى، ونفي الافتقار إليه تعالى محال لثبوته له عقلاً ونقلاً. كيف يتصور الاستغناء وهو جل وعلا يفتقر إليه كل ما سواه عموماً في جميع الذوات وعلى كل حال في جميع الصفات سواء كانت أجراماً أو أعراضاً أم غيرهما إن قدر أن في العالم ما ليس بجرم ولا عرض كما يزعمه الفلاسفة، وعلى كل حال ابتداء ودواماً.

ملاحظة: إن قدرت أن شيئاً من الكائنات يؤثر بطبعه أي يحققه بذاته فإن بطلان هذا إنما يؤخذ من الافتقار. وأما إن قدرته مؤثراً بقوة جعلها الله تعالى فيه فإنما يؤخذ بطلان هذا من الاستغناء. وقد تبع كثير من جملة المؤمنين الفلاسفة في هذا الاعتقاد.

– وعلى كل حال أي في حالتي الوجود والعدم فلأنه يحتاج إليه تعالى في إيجاده، وأما في حالة الوجود فلأنا إن قلنا إن العرض لا يبقى زمانين افتقر الممكن إليه تعالى في إمداد ذاته بالأعراض التي لولا تعاقبها عليها لانعدمت، وإن قلنا بأن العرض يبقى زمانين فأكثر وهو الراجح، افتقر الممكن إليه تعالى أيضاً في دوام وجوده بناء على المختار من أن منشأ افتقار الممكن الإمكان، أي استواء نسبتي الوجود والعدم إليه بالنظر لذاته، لأن هذا الوصف لا يفارقه فيكون مفتقراً إليه تعالى في كل لحظة في ترجيح وجوده على عدمه، وأما على مقابلة من أن منشأ افتقاره الحدوث أي الوجود بعد العدم فلا يفتقر إليه تعالى من دوام وجوده ضرورة أن هذا الوصف أعني الوجود بعد عدم قد حصلا، فلو احتاج إليه بعد حصوله لزم تحصيل الحاصل (ج).

فقد بان لك تضمن قول لا إله إلا الله، للأقسام الثلاثة التي يجب على المكلف معرفتها في حق مولانا جل وعز، وهي: ما يجب في حقه تعالى وما يستحيل وما يجوز.

وأما قولنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم فيدخل فيه الإيمان بسائر الأنبياء والملائكـة والكتب السماوية واليوم الآخر، لأنه عليه الصلاة والسلام جاء بتصديق جميع ذلك كله،

ملاحظة: إن من اعتقد أن تلك الأسباب تؤثر في ما قارنها بطبع أو علة فلا خلاف في ضـلاله، ومـن اعتقد أنها تؤثر بقوة جعلها الله فيها فهو مبتدع ، وأما من اعتقد أنها لا تؤثر بطبعها ولا بقوة أودعها الله فيهـا وزعم أن التلازم بينها وبين ما قارنها أمر عقلي ولا يصح فيه التخلف، فهو جاهل بحقيقة الحكم العادي وربما جره جهله إلى الكفر، وذلك إذا أنكر نحو معجزات الأنبياء والبعث لأنها كلها على خلاف العادة، وأمـا مـن اعتقد أنها لا تؤثر بطبعها ولا بقوة جعلها الله

فيها، وزعم أن التلازم بينها وبين مسبباتها أمر عادي يصح فيه التخلف، فهذا هـوا لمـؤمن المحقـق الإيمان، الذي ينجو بفضل الله تعالى من مهالك الدنيا والآخرة.

ملاحظة: تأثير شيء من الكائنات بقوة جعلها الله تعالى فيه ممتنع عقلاً، لأنه يصير حينئذ مولانا محتاجاً في إيجاد بعض الأفعال إلى واسطة تلك القوة، وهذا باطل لما عرف من وجوب استغنائه جل وعز عن كل ما سواه. ويلزم عليه أن إرادته وقدرته قد طرأ عليهما التخصيص لخروج شيء من تعلقاتهمـا، وهـو يـستلزم النقص، وهو محال.

وبهذا يكون قد بان لك تضمن كلمة "لا إله إلا الله" للأقسام الثلاثة التي يجب علـى المكلـف معرفتهـا باعتقادها بالدليل وربط القلب بها، وهي الأقسام التي في حق مولانا عز وجل ما يجب ومـا يـستحيل ومـا يجوز.

وأما كلمة "محمد رسول الله" فقد حان بيان ما تتضمنه من عقائد.

فقولنا "محمد رسول الله" يدخل فيه التصديق بجميع الأنبياء، أي التصديق بوجودهم وأنهم من عبـاد الله أكرمهم الله تعالى بهذه الرتبة التي لا يصل إليه أحد غيرهم، وأنهم معصومون منا لصغائر والكبائر كما تقدم، أولهم السيد آدم وآخرهم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وبه ختم الله النبوة كما قال تعالى (وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ) (الأحزاب:٤٠)، عليهم الصلاة والسلام ، ويجب تعظيمهم وتوقيرهم وأن من استخف بأحد منهم قتل كفـراً إن لـم يتب إجماعاً، وحداً إن تاب عند المالكية.

ويجب الإيمان تفصيلاً بمن اشتهر منهم اسمه بالكتاب والسنة، كمحمد وإبراهيم وموسى وعيسى وأيوب ويعقوب ويوسف وغيرهم، وإجمالاً لمن لم يشتهر بأن تعتقد أن كل ما في علم الله من نبي فهو حق،

واختلف هل يعلم عدد الأنبياء والرسل أم لا، فقيل لا يعلم عددهم لقوله تعالى (مِنْهُمْ مَنْ قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ) (غافر:٧٨)، وقيل يعلم عدد الأنبياء والرسل لما في بعض الروايات من حديث أبي ذر قال قلت يا رسول الله كم عدد الأنبياء والرسل، قال: "مائة ألف نبي وأربعة عشر ألفاً" قلت يا رسول الله

- إن شريعة محمد صلى الله عليه وسلم نسخت كل الشرائع التي قبلها وذلك بصريح الآية (وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلامِ دِيناً فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ) وهذه الآية لا تقبل التأويل فيجب اعتقاد ذلك إذن. (ص)
- ذكر في القرآن أسماء خمسة وعشرين نبياً، فمن أنكر واحداً منهم بعد معرفته كفر (ص).

كم الرسل منهم قال ثلاثمائة وثلاثة عشر جم غفير (رواه البيهقي في سننه الكبرى عن أبي ذر)، أولو العـ زم مـ نهم خمسة على ما ذكره ابن عطية وهم محمد ونوح وإبراهيم وموسى وعيسى صلاة الله عليهم وسـ ـلامه علـ يهم أجمعين، وزاد الكشاف خمسة وهم يعقوب وإسحاق ويوسف وداود وأيوب .

ملاحظة: الصحيح أن الذبيح هو إسماعيل وهذا هو ما عليه الشافعي وكثير من العلماء، وقد قال بعـ ض العلماء نظماً :

إن الـ . . ذبيح هـ . . ديت إسـ . . ماعيل نطـ . ـق الكتـ . ـاب بـ . ـذاك والتنزيـ . ـل

شـ . ـرف بـ . ـه خـ . ـص الإلـ . ـه نبيـ . ـا وآياتـ . . . ـه التفـ . . . ـسير والتأويـ . . . ـل

ويدخل في قولنا محمد رسول الله، الإيمان بسائر الملائكة ومعنى الإيمان بهم التصديق بوجودهم وأنهـ ـم مكرمون لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون وأنهم سفراء بين الله وبين خلقه متصرفون فيهم كمـ ـا أذن لهم، صادقون فيما أخبروا به، وأنهم بالغون من الكثرة ما لا يعمله إلا الله، قال تعالى (وَمَا يَعْلَـ ـمُ جُنُـ ـودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ) (المدثر:٣١) ، وقال صلى الله عليه وسلم: "أطلت السماء وحق لها أن تئط، ما فيها موضع أربع أصابع إلا وملك واضع جبهته ساجداً لله" (رواه الترمذي في الجامع الصحيح عن أبي ذر).

ملاحظة: قوله أطت بفتح الهمزة أي صوتت وحنت من ثقل ما عليها من ازدحام الملائكة، وقال بعضهم هذا ضرب مثل وإعلام بكثرة الملائكة وإن لم يكن ثم أطيط حقيقة. قال بعض المحققين والأول أولـ ـى لأنـ ـه جائز أن يخلق الله إدراكاً وصوتاً فيها.

ويجب الإيمان بهم تفصيلاً في من اشتهر وعلم من الكتاب والسنة كجبريل وميكائيل وإسرافيل وملك المـ ـوت ومالك ورضوان ومنكر ونكير ورقيب وعتيد. جبريل صاحب الوحي للأنبياء وإسرافيل موكل بالروح والنفخ في الصور وميكائيل موكل بالأرزاق والأمطار والبحار وملك الموت موكل بقبض الأرواح(١)، ورقيب كاتب الحسنات وعتيد كاتب السيئات ورضوان خازن الجنان ومالك خازن النيران ومنكر ونكير مـ ـوكلان بـ ـسؤال الأموات وما عدا هؤلاء يجب الإيمان بهم إجمالاً، بأن يعتقد المكلف أن كل ما في علم الله من ملك فهو حق. وساب الملائكة كساب الأنبياء، يقتل سابهم.

ويدخل في قولنا محمد رسول الله، الإيمان بالكتب السماوية ومعنى الإيمان بها التصديق بها، ونعتقد أنها كلام الله، أي دالة على كلامه القديم القائم بذاته، وأن ما فيها فهو حق وصدق أنزلها على بعض رسله ويجب تفصيلاً معرفة أربعة وهي: القرآن أنزل على نبينا محمد ، والتوراة على النبي موسى، والإنجيل على النبـ ـي عيسى، والزبور على النبي داود، وما عدا هؤلاء الربعة يعتقدها على الجملة، ولا يعلم عددها إلا الله تعالى.

ملاحظة: قال بعض العلماء جملتها مائة كتاب، خمسون على شيت، وثلاثون على إدريس وعشرة علـ ـى إبراهيم وعشرة على موسى قبل التوراة، والتحقيق الإمساك عن حصرها في عدد للاختلاف فيهن فالواجـ ـب على المكلف الاعتقاد أن الله أنزل كتباً منا لسماء على الإجمال إلا الكتب الأربعة فالواجـ ـب عليـ ـه معرفتهـ ـا والإيمان بها تفصيلاً.

– اختلف العلماء في ثلاثة منهم أنهم من الأنبياء أو لا، وهم لقمان والعزير وذو القرنين (ص) .

(١) يقال أن اسمه عزرائيل، وبعض الناس يقول لم يرد هذا الاسم، ولذا لا يجوز تسميته بهن وبعضهم يقول بـ ـل ورد في بعـ ـض الأحاديث وهي وإن كانت ضعيفة إلا أن هذا الأمر يكفي فيه مثل هذا، ولا يترتب عليه ضرر (س).

ملاحظة: سميت بالكتب السماوية لأن جبريل أتى بها من جهة السماء والله سبحانه يستحيل عليه الجهات.

ويدخل في قولنا محمد رسول الله الإيمان باليوم الآخر أي التصديق به وبما اشتمل عليه منا لبعث لعـ ين هذه الأجساد لا لمثلها قال تعالى (كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعْداً عَلَيْنَا) (الأنبياء:١٠٤)، ومن جملة ما اشـ تمل عليه الحشر وهو سوق الناس إلى المحشر وهو موضع الوقوف كل واحد يساق على حسب عمله في الـ دنيا، والشفاعة يتنصل منها كل أحد إلا سيد البشر عليه الصلاة والسلام ويقول أنا لها أنا لها أمتي أمتـ ي(روى هـ ـذا الحديث كثير من حفاظ الأمة، منهم الإمام البخاري في صحيحه) ويشفع في فصل القضاء وهـ ـي الـ شفاعة العظمـ ـى والميـ ـزان والجمهور على أن الموزون هو صحائف الأعمال وأن الميزان واحد. وإعطاء كتـ ـب الحـ ـسنات والـ ـسيئات والحوض. والصراط فيمرون عليه .

وغير ذلك مما هو مفصل في الكتاب والسنة وتآليف العلماء .

- حتى الكفار على الأصح (ح). وكل يمر عليه بحسب عمله في الدنيا .

- أصول السمعيات أربعة الإيمان بسائر الرسل والملائكة والكتب السماوية واليوم الآخر، ومن السمعيات الواجب اعتقادها شرعاً الإيمان بالقضاء والقدر وبسؤال القبر ونعيمه وعذابه وبالنشر والبعث والحشر والحساب وأخذ الصحف أي الكتـ ـب وبـ ـالميزان والصراط وحوض خير الرسل صلى الله عليه وسلم، وشفاعة نبينا المختار وغيره من مرتضى الأخيار، والجنة والنـ ـار ووجودهمـ ـا وأنهما دار خلود للسعيد والشقي وأن من نعيم الجنان الحور العين والولدان وأن أعظم نعيمها وأجله رؤية الباري جل وعلا ومنها وجوب الإيمان بالحفظة والكتبة الكرام من الملائكة عليهم السلام وبملك الموت سيدنا عزرائيل عليه السلام وأنه الـ ـذي يقـ ـبض الأرواح قاطبة وبعموم الموت أي فناء كل العالم إلا ما ورد استثناؤه كالعرش والكرسي والقلم والجنة والنار وعجـ ـب الـ ـذنب وأجساد الأنبياء والشهداء عليهم الصلاة والسلام وبوجود إبليس اللعين عليه وعلى كل أتباعه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، وأنه أول من عصر وكفر، وحسد وكذب وتكبر، وبوجود الجن وهم نسل إبليس ومنهم الشياطين وفيهم المؤمن والكافر. وممـ ـا يجب الإيمان به أفضلية نبينا صلى الله عليه وسلم على سائر الخلق وإسراؤه ومعراجه بجسده يقظة وأفضلية صحبه رضوان الله على سائر الأمة وبراءة زوجه عائشة رضي الله عنها مما رميت به من الإفك، ونزول سيدنا عيسى عليه السلام قرب الـ ـساعة وقتلـ ـه الدجال ورفع القرآن وبقاء الأرواح وأن الموت بالأجل وأن الفسق لا يزيل الإيمان، ومما يجب الإيمان به أيـ ـضاً حيـ ـاة الأنبيـ ـاء والشهداء عليهم الصلاة والسلام في قبورهم عند ربهم يرزقون، وثبوت المعجزة والعصمة للأنبياء والرسل والكرامة للأولياء رضي الله عنهم، ونفع الدعاء. فهذه عدة من السمعيات وهي أهمها وآكدها يجب على المكلف معرفتها والإيمان بها تفصيلاً أو إجمـ ـالاً كما مضى تفصيله في بيان معرفة الله عز وجل ومعرفة رسله عليهم السلام (غ) بتصرف يسير .

ويؤخذ منه: وجوب صدق الرسل عليهم الصلاة والسلام.

واستحالة الكذب عليهم، وإلا لم يكونوا رسلاً أمناء لمولانا العالم بالخفيات جل وعز.

واستحالة فعل المنهيات كلها، لأنهم أرسلوا ليعلموا الناس بأقوالهم وأفعالهم وسكوتهم، فيلزم أن لا يكون في جميعها مخالفة لأمر مولانا جل وعز الذي اختارهم على جميع خلقه، وأمنهم على سر وحيه.

ويؤخذ منه: جواز الأعراض البشرية عليهم، إذ ذاك لا يقدح في رسالتهم وعلو منزلتهم عند الله تعالى، بل ذاك مما يزيد فيها.

وكل ما مضى يدخل تحت قولنا محمد رسول الله لأنه عليه الصلاة والسلام جاء مرسلاً من الله بتصديق معاني ذلك كله، فهو إذن حق، وجاء أيضاً بتكليفنا بتصديق كل هذا، فمن لم يصدق بواحد مما ذكر لم يكن مؤمناً لأن الإيمان ستة الإيمان بالله والإيمان بالأنبياء والإيمان بالملائكة والإيمان بالكتب السماوية والإيمان باليوم الآخر والإيمان بالقدر بأن يعتقد أن كل ما وقع من خير أو شر إنما هو بإرادة الله وقدرته كما تعلق به علمه قبل وجوده.

ويؤخذ من قولنا محمد رسول الله، وجوب صدق الرسل عليهم الصلاة والسلام، أي مطابقة خبرهم للواقع وإضافة الرسول إلى الله تقتضي وجوب صدقه، ويؤخذ أيضاً استحالة الكذب عليهم. وذلك لأن الإيمان بالرسالة الواجبة بشهادة ما لا يحصى من المعجزات توجب شرعاً الإيمان برسالتهم. لأنه جاء بتصديقهم، وإن لم يصدقوا، لم يكونوا رسلاً أمناء لمولانا العالم بالخفيات .

ويؤخذ من قولنا محمد رسول الله استحالة فعل المنهيات كلها سواء نهي تحريم أو كراهة، وذلك محال على الأنبياء كلهم. لأنهم أرسلوا ليعلموا الخلق المبعوثين إليهم بأقوالهم وأفعالهم وسكوتهم فإن فعل أحد منا للناس فعلاً وعلم به الرسول أو بلغه وسكت عنه واقره عليه ولم ينكر على الفاعل فنستدل على جوازه بسكوته، فنفعله وإن كان من جنس العبادات فمطلوب إما وجوباً أو ندباً، وإن كان من جنس العادات فمباح، لأنهم عليهم الصلاة والسلام لم يقروا أحداً على باطل. فيلزم أن لا يكون في جميعها مخالفة لأمر مولانا جل وعز الذي اختارهم على جميع خلقه، واختياره لهم يستلزم وصفهم بالصدق والأمانة وهو تعالى أمنهم على خبر وحيه.

ملاحظة: يؤخذ مما ذكرنا من اختيار الله للأنبياء على جميع الخلق تفضيلهم على الملائكة وهو قول الجمهور، وذهب المعتزلة وبعض أهل السنة إلى تفضيل الملائكة على الأنبياء، وهذا الخلاف واقع في غير محمد، وأما هو صلى الله عليه وسلم، فلا خلاف في أنه افضل من جميع الخلق على الإطلاق، ونقل الأئمة عليه الإجماع.

ملاحظة: ذهب الزمخشري إلى تفضيل جبريل على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، ولذا قال بعض المغاربة: جهل الزمخشري مذهبه، لأن المعتزلة يقولون أنه صلى الله عليه وسلم افضل من جميع الأنبياء ومن جميع الملائكة.

— واختلفوا في تعريف القدر فقالت الأشاعرة: هو إيجاد الله للأشياء على طبق ما سبق به علمه وإرادته، فهو صفة فعل وهي حادثة. وقالت الماتريدية هو تحديده تعالى أزلاً كل مخلوق بحده الذي يوجد به من حسن وقبح وغير ذلك. فهو تعلق العلم والإرادة ، وعليه فهو قديم. (ص)

فقد بان لك تضمن كلمي الشهادة مع قلة حروفها لجميع ما يجب على المكلف معرفة من عقائد الإيمان في حقه تعالى وفي حق رسله عليهم الصلاة والسلام.

ولعلها لاختصارها مع اشتمالها على ما ذكرناه جعلها الشرع ترجمة على ما في القلب من الإسلام، ولم يقبل من أحد الإيمان إلا بها.

ويؤخذ من قولنا محمد رسول الله جواز الأعراض البشرية عليهم صلاة الله وسلامه عليهم، لأننا أضفنا لنبينا محمد الرسالة وليس الألوهية حتى يلزم استحالة الأعراض البشرية في حقه، والعرض البشري لا ينقص في رسالتهم ونبوتهم وعلو منزلتهم عند الله تعالى بل ذاك مما يزيد فيها.

وبهذا يكون قد بان لك تضمن كلمتي الشهادة مع قلة حروفها لجميع ما يجب على المكلف معرفته من عقائد الإيمان في حقه تعالى وفي حق رسله عليهم الصلاة والسلام ولعلها لاختصارها مع اشتمالها على ما ذكرناه جعلها الشرع ترجمة على ما في القلب من الإيمان.

باب في بيان
معنى الإيمان والإسلام

ذهب جمهور الماتريدية وبعض المحققين من الأشاعرة إلى ترادف الإيمان والإسلام. وذهب جمهور الأشاعرة إلى أنهما متغايران لأن مفهوم الإيمان شرعاً تصديق القلب بكل ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم مما علم من الدين بالضرورة بمعنى إذعانه له وتسليمه إياه ، ومفهوم الإسلام شرعاً امتثال الأوامر واجتناب النواهي لبناء العمل على ذلك بالإذعان بالقلب. وهما مختلفان مفهوماً، وإن تلازما شرعاً بحيث لا يوجد مسلم ليس بمؤمن ولا مؤن ليس بمسلم.

ملاحظة: إن أريد بالإسلام الإذعان بالقلب والقبول والانقياد، فهو مرادف للإيمان وإن أريد به عمل الجوارح مثل الصلاة والصوم والحج ولفظ الشهادتين وغير ذلك من الأعمال فهما متغايران لكنهما متلازمان شرعاً ، وهذا التفصيل هو الحق.

وفسر الإيمان بأنه حديث النفس التابع للمعرفة، والمراد بحديث النفس الإذعان والانقياد والقبول والتسليم الباطني كله معنى واحداً، فتصديق النبي صلى الله عليه وسلم، في كل ما جاء به من عند الله والتسليم له

– هذا التصديق يستلزم أمرين، الأول هو نسبة الصدق إلى النبي عليه الصلاة والسلام، والثاني: الإذعان النفسي لما أخبر به النبي عليه السلام. وهو ما يطلق عليه بعض العلماء اسم حديث النفس التابع للمعرفة. فليس التصديق هو مجرد القول بأن النبي عليه السلام صادق، خلافاً لما يصوره بعض جهلة الحشوية عن مذهب أهل السنة (س).

– قال الإمام السعد التفتازاني في شرح العقائد النسفية: ذهب جمهور المحققين إلى أنه –أي الإيمان– التصديق بالقلب، وإنما الإقرار شرط لإجراء الأحكام في الدنيا، لما أن التصديق بالقلب أمر باطن لابد له من علامة، فمن صدق بقلبه و لم يقر بلسانه فهو مؤمن عند الله تعالى وإن لم يكن مؤمناً في أحكام الدنيا، ومن أقر بلسانه و لم يصدق بقلبه كالمنافق فبالعكس، وهذا هو اختيار الشيخ أبي منصور رحمه الله، والنصوص معاضدة لذلك، قال الله تعالى (أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْأَيمَانَ) وقال تعالى (وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْأَيمَانِ)، وقال تعالى (وَلَمَّا يَدْخُلِ الْأَيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ)، وقال النبي عليه السلام: "اللهم ثبت قلبي على دينك" ، وقال عليه السلام لأسامة حين قتل من قال لا إله إلا الله : "هلا شققت عن قلبه؟" انتهى كلام السعد.

– معنى أنهما متلازمان شرعاً أي إن أحدهما لا يغني عن الآخر، فمن صدق بقلبه وانقاد انقياداً نفسانياً، فإنا لشرع لم يعفه من الواجبات الشرعية الأخرى نحو الصلاة والزكاة والحج وغيرها، وكذلك فمن صلى وقام بالأعمال المأمور هو بها و لم يحقق أصل التصديق في نفسه فعمله باطل، لكفره (س)

فعلى العاقل أن يكثر من ذكرها مستحضراً لما احتوت عليه من عقائد الإيمان حي تمزج مع معناه بلحمه ودمه فإنه يرى لها من الأسرار والعجائب إن شاء الله تعالى ما لا يدخل تحت حصر، وبالله التوفيق لا رب غيره ولا معبود سواه.

والإذعان والانقياد له بقلبه هو تصديق خاص لا مجرد نسبة النبي صلى الله عليه وسلم للصدق من غير انقياد وإذعان وقبول وتسليم، فعلى هذا يكون الإيمان والإسلام مترادفين.

والحاصل أن تصديق النبي صلى الله عليه وسلم في كل ما جاء به من عند الله، فهو مع الإذعان بالقلب والانقياد هو إسلام وإيمان، وأما عمل الجوارح كالصلاة والصوم والنطق بالشهادتين وغير ذلك فهو الإسلام.

إن الإيمان لا يقبل من الكافر القادر على النطق بالشهادتين إلا بهما، أما المسلم الذي ولد في الإسلام فإيمانه صحيح وإن لم ينطق بهما إلا إنه عاص بترك النطق لأنها تجب في العمر مرة واحدة .

ولا يشترط في حق الكافر لفظ أشهد ولا النفي ولا الإثبات بل إن قال الله واحد محمد رسوله كفى ذلك .

والراجح في مسألة الإيمان أن الإيمان هو التصديق بالقلب فقط وأما النطق بالشهادتين فهو شرط إجراء أحكام المسلمين عليه من الغسل والصلاة إذا مات والدفن في مقابر المسلمين وغير ذلك من الأحكام. فالكافر إذا صدق بقلبه ولم ينطق بلسانه فهو مؤمن عند الله تعالى، إلا أن يكون بحيث لو طلب منه النطق يأبى فلا ينفعه تصديقه إلا أن يكون لا يقدر على النطق. والحاصل أن الآبي الممتنع من النطق كافر والعاجز معذور.

ولذا فعلى العاقل أن يكثر من كلمة التوحيد فالإكثار مندوب، وأن يستحضر حين الذكر ما احتوت عليه من عقائد الإيمان حتى تمتزج مع معناها بلحمه ودمه فإنه يرى لها من الأسرار من محاسن الأخلاق الدينية الباطنة كالزهد والتوكل وهو ثقة القلب بالله تعالى والحياء بتعظيم الله تعالى وغير ذلك من الأمور الدينية، ومن العجائب من كرامات ظاهرة تحصل لذاكرها. وهذا كله إنما يحصل إذا ذكرها بقصد العبودية والإخلاص

لله تعالى، فيجب على الذاكر أن لا يقصد بعمله التشوف للكرامات ولا غيرها وإلا كانت عبادته هباء منشورا ولا يحصل له ما قصده.

– الحكم بالكفر هنا من حيث الظاهر. وأما أولاد المؤمنين فليس النطق فيهم شرطاً، ولا شطراً اتفاقاً، كالذي له عذر في عدم النطق بها فيحكم عليهم بالإيمان وإن لم ينطقوا بها أصلاً، نعم يجب عليهم النطق بها في الصلاة دون غيرها . (ج)

– هذا الإيجاب إنما هو جار على مذهب الإمام مالك، وأما الإمام الشافعي وأكثر الفقهاء والشافعية أنه لا يكفي الله واحد ومحمد رسول مثلاً، بل يشترط النفي والإثبات، وهو المعتمد عن الشافعية. وأما عند المالكية فما ذكرناه أعلاه هو المعتمد (ج). بتصرف يسير.

– واعلم أن المراد بالتصديق، ليس نسبة الصدق إلى النبي صلى الله عليه وسلم، بل الإذعان بذلك أيضاً، والكافي في ذلك الإذعان النفسي، (س)

– القول بأن التلفظ بالشهادتين شرط صحة قول ضعيف، والقول بأنها شطر منه أقوى مما قبله ولكن فيه ضعف، والراجح أنها شرط لإجراء الأحكام الدنوية فقط، فهي شرط كمال في الإيمان على التحقيق، (ج)

– يشترط في الإيمان الإتيان بلفظ أشهد وبالنفي والإثبات عند الشافعية، وأن يعرف المعنى ولو إجمالاً، وأن يرتب فلو عكس لم يحكم بإسلامه على المعتمد. تبعاً وأن لا يظهر منه ما ينافي الانقياد، (ج)

نسأله سبحانه وتعالى أن يجعلنا وأحبنا عند الموت ناطقين بكلمة الشهادة عالمين بها، وصلى الله على سيدنا محمد كلما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون. ورضي الله تعالى عن أصحاب رسول الله أجمعين والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين.

وبالله التوفيق لا رب غيره ولا معبود سواه نسأله سبحانه وتعالى أن يجعلنا وأحبتنا عند الموت ذ اطقين بكلمتي الشهادة عالمين بها، وصلى الله على سيدنا محمد كلما ذكره الذاكرون وغف ل ع ن ذك ره الغ افلون ورضي الله عن أصحاب رسول الله أجمعين وعن التابعين وتابع التابعين لهم بإحسان إلى يوم الـ دين وسـ لام على جميع الأنبياء والمرسلين والحمد لله رب العالمين.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله ومن اتبعه إلى يوم الدين

– قال العلامة الهدهدي في شرح أم البراهين: والتوفيق خلق الطاعة، وقيل خلق قدرة الطاعة في العبد. أهـ .. وعلق العلامة المحقق الشرقاوي على كلامه هذا فقال: وقوله خلق الطاعة، هذا تعريف إمام الحرمين، وهو أولى مما بعده المنسوب إلى الأشعري، لأنه مأخوذ من الوفاق، فيكون خلق ما يكون بع العبد موافقاً لما طلبه منه الشرع، والموافقة مباشرة إنما تكون بنفس الطاعة لا بالقدرة عليها، ولأن خلق القدرة على الطاعة موجودة في الكافر، مع أنه غير موفق. وأجيب عن هذا بأن القدرة هي العرض المقارن للطاعة، وذلك غير موجود في الكافر لعدم وجود الطاعة منه، وليس المراد بها سلامة الأسباب كما فهم المعترض. أهـ .، كلامه. والله تعالى بمنه وكرمه يوفقنا ويوفق جميع المسلمين بفضله لمقتضى أمره ونهيه بجاه أكرم رسله وأشرف خلقه سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم، والحمد لله رب العالمين (س).

فهرست كتاب تهذيب شرح السنوسية

شأنه، وفيه الكلام على معنى الكسب باختصار، واستحالة الذهول عليه تعالى، وأن يكون فاعلاً بعلة أو بطبيعة، وعدم العلم بشيء، واستحالة كل ما هو سمة نقص، ويتضمن هذا الفصل أيضاً الإشارة إلى بعض آراء ابن تيمية، والرد عليها، وأقوال غيره من الذين خالفوا أهل السنة.

الجائز في حق الله تعالى

وفيه الرد على من قال بحلول الحوادث بالله تعالى، والرد على المجسمة الذين نسبوا إليه تعالى الأعضاء. وفيه بيان معنى صفات الأفعال.

الشروع في البراهين على العقائد

برهان وجود الله

وفيه إشارة إلى طريق إثبات وجود الله تعالى، وبيان معنى الفطرة، وبيان مقصد الحشوية الذين قالوا بأن الله يعرف بالفطرة ، وبيان واضح لدليل حدوث العالم، وتفسير قول أهل الحق "ما لازم الحادث لا يكون إلا حادثاً" وبيان سبب مخالفة من خالفهم في ذلك، وفيه رد قوي على الفلاسفة القائلين بقدم العالم، وبيان طريقة قوية في بطلان تسلسل الحوادث في القدم.

برهان وجوب القدم

برهان وجوب البقاء

برهان وجوب المخالفة للحوادث

وفيه الإشارة إلى مخالفة ابن تيمية لحديث كان الله ولم يكن شيء غيره، وغايته من ذلك

برهان وجوب قيام الله بنفسه

برهان وجوب الوحدانية لله

ويحتوي على بيان برهان التمانع بصورة برهانية واضحة وجامعة لا يرد عليها أي إيراد. وبيان كيفية انبناء كون العباد غير خالقين لأفعالهم بل مكتسبين لها على ما مرَّ

برهان اتصافه بالصفات الأربعة

ويحتوي على بيان لزوم اتصاف الله تعالى بالقدرة والإرادة والعلم والحياة

برهان السمع والبصر والكلام

وفيه تحقيق كيفية استدلال أهل السنة على هذه الصفات، ووجوب تتره الله تعالى عن النقائص عقلاً ونقلاً

برهان القسم الثاني

ويتضمن البراهين على استحالة ما ينافي الصفات الواجبة لله تعالى، كما مر في موضعه

برهان ما يجوز عليه تعالى

الرسل عليهم الصلاة والسلام

ويحتوي على شرح لحقيقة تعريف النبي والرسول والفرق بينهما عند من يقول بوجود الفرق من العلماء، وتوجيه التعريف المشهور وبيان الأسس التي ينبني عليها، وفيه فوائد عديدة عزيزة

الواجب في حق الرسل عليهم السلام

المستحيل في حقهم عليهم السلام

الجائز في حق الرسل عليهم السلام

وفيه الرد على من نسب النقائص للأنبياء والرسل والرد على اليهود والنصارى

براهين ما يتعلق بالرسل عليهم السلام

برهان وجوب الصدق

ويحتوي على بيان مفهوم المعجزة، والفرق بينها وبين الكرامة وغير ذلك

برهان الأمانة

ويحتوي على بيان طرف من سيرة الـ نبي وكيفيـ ـة متابعة الصحابة له صلى الله عليه وسلم

برهان تبليغهم ما أمروا بتبليغه

برهان الفطانة والذكاء

برهان جواز الأعراض البشرية

فوائد وقوعها بهم عليهم السلام

باب في كيفية اندراج معاني العقائـ ـد المتقدمـ ـة في الشهادتين

وهو باب مهم جداً من استوعبه حصل لديه الفهـ ـم بعقائد الإيمان جملة وتفصيلاً، وقـ ـد تفـ ـرد الإمـ ـام السنوسي باستنباط ذلك من الشهادتين تفصيلاً كما هنا. وفيه فوائد متفرقة في معنى الألوهية وكيفية انبناء العقائد على بعضها وعدم إمكان التخلص من بعضها والاحتفاظ بالباقي. وفيه بعض تفصيل لمسألة قـ ـدرة العباد وغيرهم من المخلوقات. وبيان عصمة الملائكة. وذكر ملخص بعض ما يتعلق بالسمعيات والأمـ ـور الأخروية، وفوائد أخرى عديدة.

باب في معنى الإيمان والإسلام

ويحتوي على ملخص لحاصل ما يتعلق بهذه المسألة، وأما تفصيلها فهو مذكور في كتب أخرى.وإشـ ـارة لطيفة إلى كيفية انبناء علم السلوك على ما تقدم من العقائد. وبها نختم الكتاب.

متن أم البراهين

المسمى بالعقيدة السنوسية الصغرى

وما توفيقنا إلا بالله